البنك العربي الوطني
arab national bank

ريادة مستدامة
وأثـــر دائـــم

تقرير الاستدامة 2025

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
(حفظه الله)

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء
(حفظه الله)

المحتويات

01 تمهيد

نبذة عن التقرير 4
عن البنك 6
كلمة رئيس مجلس الإدارة 12
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي 14
أبرز إنجازاتنا في مجال الاستدامة 16

02 الاستدامة في البنك العربي الوطني

الحوكمة والقيادة 20
استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة 22
الأهمية النسبية 28
مشاركة أصحاب المصلحة 30
التوافق مع المعايير الوطنية والدولية 38

03 التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التمويل المستدام في البنك العربي الوطني 44
إطار التمويل المستدام 46
محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التحول 50

04 البيئة والمخاطر المناخية

نظرة عامة 54
استراتيجية المناخ 56
انبعاثات غازات الدفيئة 57
الطاقة والكفاءة في استهلاكها 58
إدارة النفايات 59
ترشيد استهلاك المياه 60
المخاطر المناخية 61

05 موظفونا والمجتمع

نظرة عامة 64
استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها 66
الصحة والسلامة المهنية والعافية 67
التنوع وتكافؤ الفرص 68
مشاركة الموظفين ورفاهيتهم 69
الشمول المالي 70
حماية العملاء مالياً 71
المشاركة المجتمعية 72
المساهمات الخيرية 76

06 الحوكمة

نظرة عامة 80
حوكمة الشركات 81
الالتزام بالرؤية 88
الامتثال التنظيمي 89
خصوصية البيانات والأمن السيبراني 90
التحول الرقمي والابتكار 92
إدارة المخاطر 93

07 الملاحق

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير 98
ملخص بيانات الاستدامة 104
الاختصارات 108

« استناداً إلى الأسس التي وضعها منذ إطلاق استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، يواصل البنك العربي الوطني مواءمة أهدافه في مجال الاستدامة مع طموحات رؤية المملكة 2030.

01

تمهيد

نبذة عن التقرير 4

عن البنك 6

كلمة رئيس مجلس الإدارة 12

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي 14

أبرز إنجازاتنا في مجال الاستدامة 16

تمثل رؤية البنك العربي الوطني للاستدامة في الريادة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، وأهداف الحياد الصفري بحلول عام 2060، وأولويات التنمية الاجتماعية الوطنية.

نبذة عن التقرير

الغرض من التقرير

يستعرض تقرير الاستدامة لعام 2025 جهودنا وإنجازاتنا في دمج الاستدامة في صميم استراتيجيتنا ورسالتنا، ويُبرز مساهمات البنك العربي الوطني في دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء وطموح المملكة المتمثل في تحقيق هدف الوصول الى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060.

ويستكمل هذا التقرير المسار الذي بدأه البنك في تقرير الاستدامة الأول لعام 2024 ليقدم صورةً أكثر تكاملاً لمسيرة البنك ومزيداً من التقدم في دمج مبادرات الاستدامة ورفع كفاءة التنفيذ وتحقيق نتائج قابلة للقياس عبر الركائز البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يمنح التقرير المستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء والمجتمع رؤية واضحة وشاملة لأداء البنك في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال عام 2025، بما يشمل إنجازاته والتزاماته في مجالات التمويل المستدام واستراتيجية المناخ والحوكمة وإدارة المخاطر وبناء القدرات والمشاركة المجتمعية.

ويوضح التقرير نهج البنك العربي الوطني في دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجيته وعملياته وأنشطته التمويلية، بما يدعم قدرته على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين والمجتمع، ويحافظ على توافق أعماله مع الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة.

ويعتمد البنك مبادئ الإفصاح المنضبط والالتزام بالمساءلة بهدف تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى فهم واضح لمسار الاستدامة في البنك.

نطاق التقرير والفترة المشمولة

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025 ويتناول عمليات البنك العربي الوطني داخل المملكة العربية السعودية، بما يشمل جميع الفروع والمراكز والمكاتب التي يمتلكها البنك ويديرها، إضافة إلى فرعه الدولي في مدينة لندن بالمملكة المتحدة.

وتعكس البيانات البيئية بصورة رئيسية الأنشطة التشغيلية للبنك، ولاسيما انبعاثات النطاقين 1 و2، بينما تسلط الإفصاحات المتعلقة بالانبعاثات الممولة الضوء على القطاعات ذات الأولوية ضمن محفظة البنك، وفي مقدمتها قطاعا الطاقة والطيران، بما يعزز اتساق التقرير مع استراتيجية البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام.

ويعرض التقرير، متى اقتضى السياق، بيانات مقارنة لعام 2024، بما يتيح قراءة اتجاهات الأداء وقياس ما تحقق في مسار الاستدامة.

أطر ومعايير إعداد التقرير

أعد البنك هذا التقرير وفق المعايير الدولية المعترف بها وأفضل الممارسات الرائدة.

- يسترشد التقرير بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).
- احتسب البنك الانبعاثات الممولة باستخدام منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF).
- يتوافق إطار التمويل المستدام للبنك مع المبادئ والإرشادات الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق المال (ICMA) والمبادئ التوجيهية لرابطة سوق القروض (LMA)، وقد خضع لمراجعة طرف خارجي مستقل.

كما يعكس التقرير مواءمة البنك مع:

- رؤية المملكة 2030
- مبادرة السعودية الخضراء
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الحوكمة والإشراف

يرسّخ البنك الإشراف على الاستدامة في صميم هيكل الحوكمة، إذ يتولى مجلس الإدارة توجيه المسار الاستراتيجي، فيما تشرف الإدارة التنفيذية على تنفيذ الأولويات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام عبر آليات حوكمة مخصصة وواضحة.

وتواصل لجنة التمويل المستدام مراجعة المشاريع المؤهلة ومتابعة تخصيص متحصلات أدوات الدين المستدامة وضمان توافقها مع معايير إطار التمويل المستدام ونطاق تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك.

التحقق وسلامة البيانات

يواصل البنك رفع كفاءة ضوابطه الداخلية وأنظمة البيانات وعمليات إعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يدعم دقة الإفصاحات واتساقها وشفافيتها.

وقد تخضع بعض مؤشرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، متى انطبق ذلك، لإجراءات تأكيد خارجي. وترد تفاصيل التأكيد ونتائجه في قسم الملاحق في (الصفحة 96) من هذا التقرير.

عن البنك

البنك العربي الوطني (anb) هو أحد البنوك الرائدة في المملكة العربية السعودية، وأحد أكبر المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط. ويقع مقره الرئيسي في مدينة الرياض، ويدير أعماله عبر شبكة محلية تمتد في المناطق الوسطى والشرقية والغربية والجنوبية من المملكة، إلى جانب فرعه الدولي في مدينة لندن بالمملكة المتحدة.

تأسس البنك العربي الوطني عام 1979، ويواصل منذ ذلك الحين ترسيخ حضوره في القطاع المالي حتى أصبح بنكاً شاملاً متنوع الأنشطة، يخدم اليوم ما يزيد على مليوني عميل في قطاعات الأفراد والشركات والعملاء المؤسسيين. ويعتمد البنك على إدارته الحصيفة ونموه المنضبط وثقافته الراسخة في خدمة العميل لمواصلة أداء دور فاعل في دعم التحول الاقتصادي في المملكة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

فلسفتنا

رؤيتنا

أن نكون الخيار المالي الأفضل في المملكة.

مهمتنا

نساهم في بناء مجتمعنا ونمنح عملاءنا من الأفراد والشركات حلولاً مالية مبتكرة تمتاز بالسهولة والسرعة.

وعدنا

نتجاوز المصرفية.

رؤيتنا للاستدامة

يعتمد البنك رؤية واضحة للاستدامة تهدف إلى تحقيق الريادة في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، عبر دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، وطموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، والأولويات الوطنية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية. ويركز البنك في هذا المسار على مساندة عملائه في التحول نحو مستقبل مستدام، مع مواصلة العمل على تعزيز الربحية عبر الإدارة الحصيفة للمخاطر المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن محفظته التمويلية.

يدرك البنك أن أثره البيئي والاجتماعي لا يقتصر على عملياته المباشرة، بل يمتد بدرجة أكبر من خلال قراراته التمويلية وقدرتها على توجيه رأس المال نحو مشاريع تدعم التحول المستدام. لذا، يوظف البنك استراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكين رائدات الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في المملكة.

عن البنك تتمة

الامتداد الجغرافي

يحافظ البنك على شبكة توزيع واسعة داخل المملكة العربية السعودية تخدم شرائح عملائه وتضم 121 فرعاً و54 مركزاً متخصصاً للحوالات، بما يدعم حضور البنك وييسر حصول الأفراد والأسر على الخدمات المصرفية. كما يدير البنك 14 مركزاً متخصصاً لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقدم حلولاً مالية تلبي احتياجات قطاع ريادة الأعمال، إلى جانب 1,028 جهاز صراف آلي تتيح للعملاء الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية على مدار الساعة في مختلف مناطق المملكة.

وتعزز القنوات الرقمية المتقدمة كفاءة هذه الشبكة الميدانية، إذ تتيح للعملاء تجربة مصرفية سلسة عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال. وواصل البنك خلال السنوات الأخيرة تطوير قنواته الرقمية، مما أسهم في رفع كفاءة عملياته وتحسين تجربة العملاء بصورة ملموسة.

عن البنك تتمة

أهم محطات البنك

بنى البنك العربي الوطني منذ تأسيسه مسيرة راسخة متوازنة تجمع بين النمو المنضبط والابتكار المصرفي والجاهزية لمواكبة التحولات في القطاع المالي. وتعكس أبرز محطات هذه المسيرة قدرة البنك على التطور المستمر، بدءاً من إطلاق خدمات مصرفية رقمية مبتكرة في المملكة وتأسيس فرعه في لندن وإنشاء أكاديمية العربي لتطوير الكفاءات، ووصولاً إلى تحديث نظامه المصرفي الأساسي بما يعزز المرونة التشغيلية ويرتقي بتجربة العملاء.

ويواصل البنك اليوم مسيرته المتقدمة برؤية تستشرف المتغيرات وتستبق احتياجات العملاء، تجمع بين الملاءة المالية والممارسات المصرفية المسؤولة، بما يمكّنه من تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء والموظفين والمجتمعات التي يخدمها.

1979
تأسيس البنك العربي الوطني بالاستحواذ على أعمال وفروع البنك العربي المحدود في السعودية، حيث بدأ البنك أعماله بـ6 فروع، برأس مال قدره 150 مليون ﷼.

1985
مواصلة رحلة البنك في التوسع حيث وصل عدد الفروع إلى 79 فرعاً.

1986
افتتاح المبنى الرئيسي في حي المربع بمدينة الرياض، وتأسيس مركز تدريب الموظفين.

1991
تأسيس فرع لندن لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والحلول للعملاء في المملكة المتحدة.

1992
إطلاق خدمة TeleMoney لتحويل الأموال إلى العديد من الدول.

1998
نسبة السعوديين تصل إلى 73٪ من إجمالي عدد الموظفين في إطار التزام البنك بدعم جهود توطين الوظائف.

2000
إطلاق أول خدمة مصرفية عبر الإنترنت في السعودية.

2005
إنشاء مركز استمرارية الأعمال (BCM).

2007
تأسيس البنك للشركة السعودية لتمويل المساكن (سهل)/ شركة سهل للتمويل حالياً.

2013
إطلاق خدمة العربي موبايل.

2015
افتتاح برج الإدارة العامة الجديد بالرياض.

2017
تحويل مركز تدريب البنك إلى أكاديمية العربي.

2018
افتتاح أول فرع رقمي للبنك بالرياض على طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز (شارع التحلية).

2019
بلغت نسبة السعودة 93٪ منها 20٪ من الإناث.

2021
تعيين أول عضو منتدب ورئيس تنفيذي سعودي.

2022
البنك العربي الوطني يطلق شعاره وهويته الجديدة "نحو مصرفية أسهل وأسرع".

2024
ترقية شاملة للنظام المصرفي الأساسي في نقلة نوعية لإثراء تجربة العملاء.

2025
تأسيس إطار التمويل المستدام للبنك، واستكمال طرح أول صكوك مستدامة بقيمة 750 مليون دولار أمريكي وتخصيص متحصلاتها بالكامل، مما عزز مكانة البنك في التمويل المستدام ومكّنه من تمويل مشاريع تدعم الأثرين البيئي والاجتماعي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

» يؤمن البنك العربي الوطني بأن تحقيق القيمة المستدامة يبدأ من حوكمة راسخة وقرارات مسؤولة تسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة للأجيال القادمة. «

صلاح راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة

يشهد العالم اليوم تحولاً متسارعاً في مفهوم الأعمال، حيث أصبحت الاستدامة عنصراً أساسياً في بناء المؤسسات القادرة على تحقيق النمو طويل الأجل وتعزيز القيمة لجميع أصحاب المصلحة. ومن هذا المنطلق، يواصل البنك العربي الوطني ترسيخ مبادئ الاستدامة ضمن توجهاته الاستراتيجية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأفضل الممارسات العالمية.

ويؤمن مجلس الإدارة بأن مسؤولية البنك تتجاوز نطاق أعماله المباشرة، لتشمل الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز التنمية المستدامة، وتمكين القطاعات الحيوية من خلال قرارات تمويلية واستثمارية مسؤولة تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً مستداماً.

ويرتكز التزامنا بالتنمية المستدامة على دور البنك في تمكين التحول الاقتصادي مالياً، حيث يظل التمويل المستدام ركيزة رئيسية في استراتيجيتنا، نوجه من خلالها الدعم إلى مشاريع حيوية تشمل الطاقة المتجددة والبنية التحتية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ونجحنا في عام 2025 في إتمام أول صكوك مستدام للبنك، وحصلنا على عدة جوائز تقديراً لإنجازاتنا المالية وغير المالية. وبينما نواصل تعزيز قدراتنا المؤسسية، نعمل على ترسيخ ريادة البنك في تطبيق أفضل الممارسات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتيسير الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات يتمتع بالمرونة والجاهزية لمواكبة تطلعات المستقبل.

يولي البنك عناية كبيرة بتوسيع أثره الاجتماعي، بما يدعم النمو الشامل ويعزز إتاحة الخدمات المالية لشرائح أوسع من المجتمع. ويجسد دعمنا المتواصل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المبادرات الموجهة لتمكين رائدات الأعمال، التزامنا بفتح آفاق أرحب للمشاركة الاقتصادية. كما يسهم استثمارنا في الابتكار الرقمي وشراكات التقنية المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ولاسيّما للشرائح التي لا تحظى بالخدمات المصرفية الكافية.

ونواصل توسيع أثرنا الاجتماعي عبر أنشطتنا المصرفية الأساسية وشراكاتنا الاستراتيجية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية ذات الأثر الملموس، بما يدعم برامج التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ويسهم في تحسين جودة الحياة وبناء قيمة مستدامة في مختلف مناطق المملكة.

وتشكل الحوكمة الرشيدة أحد المرتكزات الرئيسية لجهودنا في مجال الاستدامة. لذا، نواصل تطوير منظومة الحوكمة في البنك لتعزيز الإشراف الفاعل على مستهدفات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ورفع كفاءتنا في إدارة المخاطر، والحفاظ على مواءمتنا مع المتطلبات التنظيمية والمعايير العالمية. كما نوظف لجاناً متخصصة وقنوات واضحة لإعداد التقارير وتنفيذ منضبط للخطط لترسيخ ثقافة المساءلة في البنك وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة.

وتعكس إنجازاتنا هذا العام ثمرة تعاون وثيق وجهود مشتركة مع أصحاب المصلحة كافة. وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى شركائنا من الجهات الحكومية وعملائنا وموظفينا والمجتمعات التي نخدمها، على ثقتهم المستمرة وتعاونهم البنّاء لنواصل معاً مسيرتنا الطموحة نحو ريادة مستدامة وأثر دائم في المملكة.

إتمام أول صكوك مستدامة للبنك في عام 2025

وختاماً، يجسد هذا التقرير التزامنا بدمج مبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم استراتيجيتنا. وانطلاقاً من الأسس التي وضعها تقريرنا الأول، نمضي في تطوير مسيرتنا في الاستدامة، مع تركيز متزايد على تحقيق نتائج قابلة للقياس خلال الأعوام المقبلة، بما يعزز أثرنا المؤسسي المستدام.

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

» شكّل عام 2025 محطةً مفصلية في مسيرة البنك العربي الوطني نحو ترسيخ الاستدامة، حيث واصلنا تحويل التزاماتنا الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة تعزز القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030 وأفضل الممارسات العالمية. «

عبيد عبدالله الرشيد
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

إنّ رؤيتنا التي تشكل المحور الرئيس في استراتيجية البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام تقوم على توظيف ريادة البنك في القطاع المالي لبناء قيمة مستدامة ورفع قدرته على التكيف من خلال الاستدامة. ويركز البنك على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية في رحلة التحول الوطني، وفي مقدمتها مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية ومبادرات خفض الانبعاثات، إلى جانب مساندة عملائنا في تطبيق ممارسات تراعي الاستدامة. كما رسخ البنك خلال العام إطاراً شاملاً للمخاطر المناخية، بما يعزز قدرته على تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ وإدارتها ضمن عملياته ومحفظته التمويلية.

شكل إطار التمويل المستدام ركيزة استراتيجية لتوجيه المحفظة التمويلية نحو استثمارات تحقق أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا مستدامًا، وتعزز دور البنك في دعم التنمية الوطنية.

يمثل إطار التمويل المستدام أداة رئيسية لتوجيه المحفظة التمويلية بالبنك نحو نتائج بيئية واجتماعية ملموسة وتعزيز مساهمات البنك في التنمية الاجتماعية من خلال إتاحة الخدمات الأساسية إلى شرائح أوسع ودعم مبادرات الإسكان الميسر وتحفيز فرص العمل من خلال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولاسيّما المنشآت التي تقودها رائدات الأعمال. وبذلك، يرسخ البنك التزامه بالنمو الشامل والتنويع الاقتصادي في مختلف مناطق المملكة.

ونواصل خفض الانبعاثات الناتجة عن عملياتنا من خلال مبادرات محددة لرفع الكفاءة وتطوير القنوات الرقمية وإدارة الموارد بمسؤولية. وتشمل جهودنا خفض استهلاك الطاقة وتقليل الاعتماد على الورق وتوسيع حلول المصرفية الرقمية، بما يسهل استخدام الخدمات ويحد من الأثر البيئي لعملياتنا في الفروع والمكاتب.

ويظل موظفونا ركيزة نجاحنا. لذا، نواصل تهيئة بيئة عمل متنوعة وشاملة، تدعمها برامج تطوير القيادات ومبادرات رفع مشاركة الموظفين وثقافة عمل قوامها التعاون. كما نواصل توسيع أثرنا الاجتماعي من خلال مبادرات مجتمعية تركز على التعليم والتنمية الاجتماعية ودعم الشرائح التي لا تحظى بالخدمات المصرفية الكافية، بما يزيد الأثر الإيجابي للبنك في المجتمع.

ونلتزم في مجال الحوكمة بأعلى معايير الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، حيث يعزز إطار حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يتضمنه من آليات إشراف واضحة ومراجعات دورية للأداء، مواءمة أعمالنا مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية، كما يرسخ الثقة التي تجمعنا بأصحاب المصلحة.

ونمضي في المرحلة المقبلة نحو دمج أعمق للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في مبادراتنا الاستراتيجية، بما يدعم مسيرة التحول المستدام في المملكة. وسنواصل معاً تحقيق حضور مستدام وأثر دائم لأصحاب المصلحة والأجيال القادمة.

أبرز إنجازاتنا في مجال الاستدامة

حقق البنك العربي الوطني خلال عام 2025 نتائج ملموسة في تطوير استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وترجمة التزاماته إلى أثر ملموس وقابل للقياس عبر أبعاد ومحاور الاستدامة.

وتعكس النتائج التالية التزام البنك بدمج الاستدامة في صميم عملياته وأنشطته التمويلية، بما يجعلها جزءاً أصيلاً من منظومة العمل المؤسسي.

أبرز إنجازات الاستدامة

البيئة والمخاطر المناخية

بدء قياس الانبعاثات المرتبطة بمحفظتنا التمويلية ووضع **مستهدفات أولية لخفض كثافة الانبعاثات** في القطاعات ذات الأولوية

إطلاق **إطار المخاطر المناخية** ودمجه في عمليات إدارة مخاطر الائتمان

زراعة 10 آلاف شتلة لافندر في منطقة عسير و**10 آلاف شجرة باستخدام تقنيات رقمية ذكية** ضمن مبادرة "لأثر أخضر يدوم"

إعادة تدوير **84 طناً** من النفايات الورقية

موظفونا والمجتمع

رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى **24.5٪**

تحقيق نسبة توطين بلغت **98٪**

تقديم **364,279 ساعة تدريب** إلى الموظفين

استفادة أكثر من **235,000 شخص** من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية والاستثمار المجتمعي في التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية

الحوكمة

تطوير حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال **لجان متخصصة على مستوى الإدارة** تشرف على الاستدامة والتمويل المستدام

إصدار أول **تقرير استدامة** للبنك

سجل **خالٍ** من أي اختراقات مؤثرة للبيانات

التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إتمام طرح **صكوك مستدامة بقيمة 750 مليون دولار أمريكي** وتخصيص متحصلاتها بالكامل

تولي دور المنظم الرئيسي المفوض لتمويل مشاريع الجولة السادسة للطاقة الشمسية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة بقيمة **4.5 مليار دولار أمريكي**

تطوير **إطار التمويل المستدام**، الذي حصل على تصنيف "ممتاز" من شركة "سوستينبل فيتش" (Sustainable Fitch)

الجوائز والشهادات

جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات من الفئة الفضية

من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

شهادة الامتثال للصحة والسلامة المهنية

من المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية

جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في السعودية لعام 2025

ضمن جوائز Global Banking & Finance

جائزة أعلى بنك تجاري تمويلاً

في برنامج التمويل المشترك وبوابة التمويل المقدمة من بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جائزة أفضل برنامج للصحة والرفاهية على مستوى المنشآت الكبيرة

من جوائز التميز لمجلس الضمان الصحي

جائزة أفضل بنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية لعام 2025

ضمن جوائز Global Banking & Finance

جائزة أفضل تجربة عميل في الخدمات المالية ضمن جوائز تجربة العميل السعودية

SCXA 26

الجائزة البرونزية لأفضل بنك داعم للمنشآت متناهية الصغر

من برنامج كفالة

جائزة "أعلى بنك تجاري تمويلاً" ضمن برنامج التمويل المشترك

من بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جائزة التميز في الابتكار الرقمي في السعودية ضمن جوائز Global Transaction Banking Innovation Awards

المقدمة من "ذا ديجيتال بانكر"

02

الاستدامة في البنك العربي الوطني

الحوكمة والقيادة	20
استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	22
الأهمية النسبية	28
مشاركة أصحاب المصلحة	30
التوافق مع المعايير الوطنية والدولية	38

توفر استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك العربي الوطني إطاراً واضحاً ومنهجياً لدمج الاستدامة في صميم نموذج أعماله.

الحوكمة والقيادة

حوكمة الاستدامة

يولي البنك العربي الوطني اهتماماً كبيراً لترسيخ مبادئ الاستدامة في صميم منظومة الحوكمة، ويجعلها محوراً رئيسياً في استراتيجيته لبناء قيمة طويلة الأجل. ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على الموضوعات المرتبطة بالاستدامة، بما يضمن دمج هذه الاعتبارات في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وقرارات تخصيص رأس المال، ويجعل الاستدامة جزءاً أصيلاً من قرارات البنك.

ويحافظ البنك على اتساق أنشطة الحوكمة مع إطاره المعتمد، ويواصل التركيز على كفاءة أعمال مجلس الإدارة ولجانه والمراجعة الدورية للسياسات ورفع جاهزية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بما يعكس التزام مجلس الإدارة بحوكمة راسخة تمتد عبر قطاعات البنك وعملياته المصرفية كافة.

وعزز مجلس الإدارة خلال عام 2025 إشرافه على موضوعات الاستدامة، مستنداً إلى فهم أوضح للمخاطر المناخية والمستجدات المرتبطة بالتمويل المستدام والتوقعات الرقابية والاتجاهات الجديدة في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وأسهم هذا النهج في دعم قرارات مدروسة تراعي المتغيرات وترفع قدرة البنك على تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة في بيئة مالية سريعة التغير.

كما يدعم البنك إطار التمويل المستدام من خلال لجنة التمويل المستدام، التي تتولى اختيار الأصول الخضراء والاجتماعية المؤهلة ومراجعتها وتخصيصها ضمن محفظة الإقراض والتمويل. كما تُقيّم اللجنة النفقات المؤهلة الجديدة، وتتحقق من استمرار استيفاء المشاريع لمعايير الأهلية ضمن محفظة الاستدامة، وتتابع آلية تخصيص متحصلات الإصدارات المستدامة. ومن خلال هذه الحوكمة المنهجية، يعزز البنك مستويات الشفافية والمساءلة ويضمن المواءمة المستمرة مع المعايير المعتمدة في الأسواق.

ويعكس تشكيل مجلس الإدارة مزيجاً متوازناً من الخبرات والكفاءات الداعمة لحوكمة الاستدامة، إذ يجمع أعضاء المجلس خبرات واسعة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمشاركة المجتمعية والموارد البشرية والتحول الرقمي والأمن السيبراني. ويمنح هذا التنوع المجلس قدرة أكبر على توجيه الرقابة على الأولويات البيئية والاجتماعية، ويدعم جاهزية البنك للتعامل مع المتغيرات المستمرة في البيئة التشغيلية. كما يحافظ المجلس على توازن مدروس في مدد عضوية أعضائه، بما يجمع بين استمرارية الخبرة المؤسسية واستقطاب رؤى جديدة تدعم التحسين والتكيف المستمر.

ويواصل البنك العربي الوطني تعزيز ممارسات الحوكمة وتطوير الخبرات المرتبطة بالاستدامة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يرسخ اعتبارات الاستدامة في قطاعات البنك ومنظومة أعماله.

مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتحمل رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولية حماية استقرار البنك على المدى الطويل، وتعزيز قدرته على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وأصحاب المصلحة. ويوجه المجلس المسار الاستراتيجي للبنك مستنداً إلى تنوع خبراته واستقلالية أعضائه وكفاءاته القيادية، بما يرسخ التزام البنك بالنزاهة والمساءلة والإدارة الحصيفة للمخاطر.

ويحدد مجلس الإدارة الاستراتيجية العامة للبنك وطموحاته في مجال الاستدامة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وهدف المملكة الطموح لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060. كما يعتمد المجلس السياسات الرئيسية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن بينها سياسة المخاطر المناخية، ويتابع دمج اعتبارات الاستدامة في نموذج أعمال البنك وعملياته. ويتولى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي قيادة تنفيذ الاستراتيجية، بدعم من اللجنة التنفيذية واللجان المختصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما يحافظ على فصل واضح بين مهام الإشراف والتنفيذ، ويعزز كفاءة إنجاز الأولويات الاستراتيجية.

كما يضم مجلس الإدارة في عام 2025 عشرة أعضاء، من بينهم أعضاء تنفيذيون وغير تنفيذيين ومستقلون، يتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العامة للمساهمين أو تعيينهم وفقاً للنظام الأساس للبنك لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة تعيينهم. ويختار البنك المرشحين على أساس مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية والنزاهة والجدارة، وتخضع جميع التعيينات للموافقات التنظيمية وتقييم الملاءمة والكفاءة وفق متطلبات البنك المركزي السعودي.

ويمارس مجلس الإدارة مهامه وفق جدول سنوي موثق للاجتماعات وجدول أعمال منظم يشمل الموضوعات الاستراتيجية والمالية والتشغيلية، بما يتضمن مراجعة الاستراتيجية وخطط الأعمال واعتمادها، إلى جانب مستهدفات الاستدامة والميزانيات والنفقات الرأسمالية الكبرى وسياسات الخزينة والائتمان وخطط المراجعة الداخلية ومقترحات توزيع الأرباح وتعيينات كبار التنفيذيين. ويتلقى أعضاء المجلس معلومات وافية في الوقت المناسب عبر أمين سر المجلس، كما يحق لهم طلب مشورة مهنية مستقلة عند الحاجة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتابع لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بقاء المخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ ضمن مستويات مقبولة ومتوافقة مع التوقعات التنظيمية. وعلى المستوى التنفيذي، يتم الإشراف على الاستدامة من خلال لجنتين إداريتين متخصصتين. وتتولى لجنة إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ، برئاسة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وتجتمع بشكل ربع سنوي، توجيه الأجندة العامة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في البنك. فيما تتولى لجنة التمويل المستدام، برئاسة الرئيس التنفيذي للخزينة وتجتمع بشكل ربع سنوي، الإشراف على تنفيذ إطار التمويل المستدام. وتضمن هاتان اللجنتان ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية صنع القرار عبر جميع مستويات المؤسسة.

ويتحقق مجلس الإدارة من وضوح تفويض الصلاحيات عبر مستويات واضحة لتقبل المخاطر وآليات رقابية محددة، مُوثقة ضمن الإطار العام للرقابة في البنك، وتخضع هذه الآليات لمراجعة سنوية لضمان استمرار توافقها مع المتطلبات التنظيمية والتطورات الاستراتيجية.

ويواصل البنك العربي الوطني الاستفادة من الحوكمة المنضبطة والقيادة الفاعلة لضمان التزامه بالمصرفية المسؤولة وتحقيق ريادة مستدامة وأثر دائم.

الأستاذ/ صلاح راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الأستاذ/ عبدالمحسن إبراهيم الطوق
نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)

الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي (تنفيذي)

الأستاذ/ هشام عبداللطيف الجبر
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الدكتور/ محمد فرج الكناني الزهراني
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

الأستاذ/ ثامر مسفر الوادعي
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

الأستاذ/ محمد عبدالفتاح الغنمة
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الأستاذ/ أسامة خالد العتيقي
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

الأستاذة/ رنده محمد الصادق
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الأستاذ/ نعيم راسم الحسيني
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تحدد استراتيجية البنك العربي الوطني للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إطاراً واضحاً لترسيخ الاستدامة في صميم نموذج الأعمال لدى البنك وإطاره التشغيلي وممارسات إدارة المخاطر. وترتكز هذه الاستراتيجية على مسار الاستدامة الوطني في المملكة وتنسجم مع الممارسات الدولية الرائدة، بما يعكس التزام البنك بتحقيق قيمة طويلة الأجل عبر حماية البيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وترسيخ حوكمة رصينة داخل البنك.

وتتولى الوحدة المتخصصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ضمن مكتب التحول الاستراتيجي، الإشراف المركزي على مسار الاستدامة في البنك وتنسيق الجهود على مستوى قطاعات الأعمال وإدارات الرقابة. كما يحدد البنك الأدوار والمسؤوليات بوضوح لضمان تنفيذ فاعل لمبادرات الاستدامة وترسيخ المسؤولية المشتركة عبر كافة مستوياته. ويحرص على تعزيز مستويات الشفافية وتحسين جودة التقارير من خلال الالتزام بممارسات إفصاح موحدة تتوافق مع التوقعات التنظيمية وأطر إعداد تقارير الاستدامة المعتمدة دولياً.

رؤيتنا في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

"نعمل على تحقيق الريادة في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال التزامنا بدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 والأهداف الوطنية لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، إضافةً إلى أولويات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. كما ستنصب جهودنا على تمكين عملائنا ومساندتهم في رحلة تحولهم نحو مستقبل أكثر استدامة، مع مواصلة العمل على تعزيز الربحية عبر الإدارة الحصيفة للمخاطر المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية ضمن محفظتنا."

التمويل المستدام والأولويات الاستراتيجية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يدرك البنك العربي الوطني أن مكانته في القطاع المالي تمنحه دوراً محورياً في توجيه رأس المال نحو المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام في المملكة. لذا، يوظف البنك أنشطته التمويلية وخبراته الاستشارية لتمكين مشاريع متنوعة في حجمها وتعقيدها، بما يسهم في تسريع التنويع الاقتصادي وترسيخ النمو المستدام. ويدعم البنك مواءمته مع أفضل الممارسات العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال تطبيق إطار التمويل المستدام الذي يعطي الأولوية لخفض الانبعاثات والتمويل المسؤول في القطاعات مرتفعة الانبعاثات، وفي مقدمتها قطاعا الطاقة والطيران.

ويواصل البنك مشاركته الفاعلة في مبادرات الاستدامة الداعمة لهدف المملكة لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060 ومستهدفات رؤية المملكة 2030. ويركز على توسيع حلول التمويل المستدام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار في التقنيات الخضراء وتمكين رائدات الأعمال. كما يطور البنك مسارات ومستهدفات خفض الانبعاثات حسب القطاعات، وشرع في قياس الانبعاثات المرتبطة بالمحافظ التمويلية باستخدام منهجيات رائدة في هذا المجال. ويدعم هذا النهج المتكامل التزام البنك بالمصرفية المسؤولة وتحقيق قيمة طويلة الأجل تنسجم مع الأولويات الوطنية والعالمية للاستدامة.

يرسخ البنك استراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم إطار إدارة المخاطر عبر تقييمات منظمة تغطي مراحل تسجيل العملاء وانضمامهم وتقييم الائتمان ومراقبة المحافظ التمويلية. كما يدمج هذه الاعتبارات في تحليل المخاطر القطاعية، مع تركيز خاص على القطاعات ذات الأولوية، ومنها الطاقة وإدارة النفايات والبنية التحتية للمياه والعقارات الخضراء والطيران. ويمنح هذا النهج البنك قدرة أعلى على تحديد مخاطر التحول والمخاطر المناخية المادية، واتخاذ قرارات تمويلية مسؤولة ومنضبطة تدعم مرونة المحفظة التمويلية على المدى الطويل.

الاستدامة التشغيلية

يدير البنك بصمته البيئية التشغيلية من خلال التعامل مع انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاقين الأول والثاني، وذلك عبر إدارة المرافق بكفاءة وتطبيق ممارسات توريد مستدامة. وبلغت انبعاثات النطاق الأول في عام 2025م نحو 359 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وشملت الانبعاثات الناتجة عن الاحتراق الثابت والاحتراق المتنقل. فيما بلغت انبعاثات النطاق الثاني الناتجة عن استهلاك الكهرباء المشتراة نحو 16,190 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتغطي البيانات المعلنة حالياً مقر الإدارة العامة للبنك في الرياض، ويواصل البنك العمل على توسيع نطاق جمع البيانات ليشمل شبكة فروعه المملوكة له في دورات إعداد التقارير المستقبلية. كما يواصل تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وخفض كثافة استخدام الموارد دعماً لأهدافه المناخية الأوسع.

كما يرسخ البنك مبادئ الاستدامة في أنشطة التوريد عبر معايير متوافقة مع هذه المبادئ، ورفع مستوى تقييم التزام الموردين بمبادئ الاستدامة، وتتبع مؤشرات التوريد، بما يدعم الشفافية والمساءلة. وقيّم البنك في عام 2025 كامل إنفاقه على المشتريات وفق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعكس التزاماً واضحاً بدمج الاستدامة في سلسلة التوريد.

ويرفع البنك كفاءة استخدام المساحات والموارد والالتزام بالمعايير البيئية ذات الصلة عبر تركيزه على إدارة المرافق والشؤون الإدارية. كما ينشر الوعي بمبادئ الاستدامة ضمن أعماله ويدعو إلى تطبيقها، بما يرسخ ثقافة تضع السلامة في صدارة الأولويات وتحافظ على ممارسات مسؤولة ومستدامة وأخلاقية.

٪80
نسبة الانخفاض في استخدام الورق

٪90
من الحسابات الجديدة تم فتحها باستخدام المنصات الرقمية للبنك

مستهدفات وطموحات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

~ +30 مليار ﷼
محفظة تمويلية موجهة للأصول المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030

~ +500 مليون ﷼
دخل العمليات من فرص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030

ضمان حصة سوقية عادلة في فرص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
ضمن قطاعات الطاقة والطيران والمياه والطاقة المتجددة الخضراء

تحقيق الريادة في مجال الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات
في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030

إصدار أول
دين مستدام على مستوى البنك

نشر أول تقرير
للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

خفض كثافة الانبعاثات التمويلية
في قطاع الطاقة بنسبة تتجاوز 20٪ بحلول عام 2030

خفض كثافة الانبعاثات التمويلية
في قطاع الطيران بنسبة تتجاوز 20٪ بحلول عام 2030

تحقيق الريادة
في تمويل مشاريع التحول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بحلول عام 2030

وضع مسار واضح للوصول للحياد الصفري
من خلال نشر أهداف إزالة الكربون

استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تتمة

الركائز والمُمكِّنات لتحقيق طموحاتنا في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يستند نهج البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى أربع ركائز رئيسية تشمل: استراتيجيات نمو الاستدامة، والموظفون والمرافق والمجتمع، والشؤون المالية والخزينة، وإدارة المخاطر. ويركز البنك بدرجة رئيسية على إدارة المخاطر، والشؤون المالية والخزينة، واستراتيجيات نمو الاستدامة، إلى جانب الجوانب ذات الصلة بالموظفين والمرافق والمجتمع. ولكل ركيزة مبادرات محددة تهدف إلى دعم مساهماته في مجالات التنمية المستدامة، وضمان ترسيخ مبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم أعمال البنك.

تمتد ركيزة استراتيجيات نمو الاستدامة عبر جميع قطاعات الأعمال في البنك، بما يشمل مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية ومجموعة مصرفية الأفراد والمصرفية الخاصة والعربي المالية. ومن خلالها، يوجه البنك جهوده نحو اغتنام الفرص الواعدة في التمويل المستدام وخفض الانبعاثات بحسب القطاعات والابتكار في التقنيات الخضراء ودعم تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكين ريادة الأعمال النسائية. ويسعى إلى مواءمة نمو الأعمال مع الأولويات البيئية والاجتماعية لضمان دمج اعتبارات الاستدامة في الأنشطة المدرة للإيرادات.

وتعتمد ركيزة الموظفين والمرافق والمجتمع على ترسيخ ممارسات داخلية مسؤولة ودعم المشاركة المجتمعية ذات الأثر من خلال سياسات بيئية واجتماعية تدعم بيئة عمل شاملة وترتقي بجودة حياة الموظفين وترفع كفاءة المرافق وتوسع نطاق الاستثمار الاجتماعي. كما يواصل البنك توسيع مبادرات المسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي ضمن هذه الركيزة، بما يعمق أثره الإيجابي طويل الأجل في المجتمعات التي يخدمها، ويرسخ دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملياته المباشرة.

كما يفعّل البنك ضمن ركيزة الشؤون المالية والخزينة إطار التمويل المستدام، بما يتيح إصدار أدوات التمويل الخضراء والاجتماعية وإدارتها بكفاءة. وتدعم هذه الركيزة نهجه في الإفصاح وإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعزز اتساق المعلومات المرتبطة بالاستدامة وشفافيتها وفائدتها لأصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات.

ويعزز البنك قدرته على تحديد المخاطر الناشئة وإدارتها من خلال دمج الاعتبارات المناخية والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويتضمن هذا النهج تقييم المخاطر المناخية، وتحليل السيناريوهات، وإجراء اختبارات الضغوط والتحمل، فضلاً عن تطوير نماذج ومنهجيات معتمدة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يدعم دمج نتائج هذه التحليلات في حدود تقبل المخاطر وقرارات الائتمان تعزيز متانة المحفظة التمويلية ورفع قدرتها على التكيف مع مخاطر التحول والتغيرات المناخية.

وتستند هذه الركائز إلى مُمكِّنات رئيسية ترفع كفاءة التنفيذ وجودة الحوكمة، إذ يوفر تصنيف الأنشطة المتفق مع إطار التمويل المستدام وضوحاً أكبر بشأن الأنشطة المؤهلة، بينما يرسخ نموذج التشغيل أدواراً واضحة للاستدامة وفريقاً متخصصاً وآليات عمل منظمة وقدرات وموارد تدعم تحقيق النتائج. كما تسهم بنية البيانات والتقنية في رفع دقة القياس وإعداد التقارير، بينما تدعم الحوكمة الفاعلة الرقابة والمساءلة على مختلف المستويات.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم إدارة أصحاب المصلحة جميع هذه الركائز من خلال الاتصالات الداخلية والخارجية، بما يعزز المشاركة والمواءمة والشفافية. وبهذا التكامل، تشكل الركائز والمُمكِّنات إطاراً شاملاً يوجه طموحات البنك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويدعم التزامه بالنمو المستدام وتحقيق قيمة طويلة الأجل.

الركائز الاستراتيجية

	استراتيجيات نمو الاستدامة	الموظفون والمرافق والمجتمع	الشؤون المالية والخزينة	إدارة المخاطر
مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية	توسيع الحضور في فرص الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة	ترسيخ السياسات البيئية والاجتماعية وتفعيل المشاركة في العمليات التشغيلية	تفعيل إطار التمويل المستدام لإصدار الصكوك والسندات الخضراء والاجتماعية	تقييم مخاطر المناخ من خلال اختبارات الجهد ونمذجة مخاطر الاستدامة
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	إزالة الكربون من محفظة تمويل قطاعي الطاقة والطيران			
مجموعة مصرفية الأفراد	زيادة مصرفية الاقتصاد الدائري في قطاع الشركات والمصرفية المؤسسية			
المصرفية الخاصة	دعم تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسريع اعتماد التقنيات الخضراء	توسيع برامج المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية	تعزيز الإفصاح وإعداد التقارير وفق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	ضبط مستوى تقبل المخاطر وفق معايير الاستدامة
العربي المالية	تمكين ريادة الأعمال النسائية			

المُمكِّنات

التصنيف	إطار التمويل المستدام					
نموذج التشغيل	تفويض الاستدامة ووحدات الأعمال الرئيسية	الهيكل التنظيمي لفريق الاستدامة	منهجيات العمل	القدرات والموارد	البيانات والحلول التقنية	الحوكمة
إدارة أصحاب المصلحة	الاتصالات الداخلية	الاتصالات الخارجية				

تضع استراتيجية البنك المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة البنك في موقع ريادي لدعم مبادرات الاستدامة في المملكة وترسخ التزامه بالنمو المستدام والتمويل المسؤول وتحقيق قيمة طويلة الأجل.

استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تتمة

الفرص المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية

حدد البنك العربي الوطني فرصاً رئيسية متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية، بما ينسجم مع مسيرة التحول المستدام في المملكة ومستهدفات رؤية المملكة 2030، مع التركيز على خفض الانبعاثات المرتبطة بمحفظتنا التمويلية وتنمية الاقتصاد الدائري وتوسيع فرص التمويل في القطاعات المستدامة عالية الأثر.

ويعطي البنك أولوية لتمويل الأصول ذات الكفاءة البيئية العالية، وفي مقدمتها تحديث أساطيل الطيران، إلى جانب توسيع فرص تمويل مشاريع الطاقة المتجددة المرتبطة بشبكة الكهرباء الوطنية، حيث يسهم هذا التوجه في خفض الانبعاثات المرتبطة بمحفظتنا التمويلية، ويعزز قدرة البنك على الاستحواذ على حصة سوقية عادلة في هذين القطاعين الحيويين.

ويواصل البنك تعزيز حضوره في تمويل تطبيقات الاقتصاد الدائري من خلال بناء قدراته التشغيلية الداخلية وتطوير خبراته في هذا المجال وتوسيع دوره كممول ومنظم رئيسي في أسواق إدارة النفايات وكفاءة استخدام الموارد. كما يدعم مبادرات إدارة النفايات وإعادة التدوير للمساهمة في حماية البيئة وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف على المدى الطويل.

كما يسعى البنك إلى تعزيز دوره كممول رئيسي داعم لمسيرة التحول المستدام في المملكة، من خلال التوسع المدروس في فرص تمويل العقارات الخضراء وحلول إدارة المياه نظراً لما تمثله هذه القطاعات من أهمية بالغة في تحقيق المستهدفات الوطنية للاستدامة، ولذلك يحرص على النهوض بدور فاعل في تمويل المشاريع التي تعزز الأداء البيئي وتحسن كفاءة البنية التحتية وتدعم التنمية الحضرية المستدامة.

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إنّ ريادتنا في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتيح لنا فرصة قوية لترسيخ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل هذا القطاع الحيوي من خلال مبادرات محددة تستهدف تمكين رائدات الأعمال ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مسيرتها للتحول.

زاد البنك حصته السوقية في تمويل المشاريع التي تقودها رائدات أعمال من خلال آليات المتابعة الدقيقة والإدارة المتقدمة للبيانات والمشاركة الفاعلة في المبادرات والبرامج الداعمة لريادة الأعمال النسائية. ويسعى إلى توظيف حضوره المتقدم في هذا القطاع بهدف توسيع الاستثمارات الموجهة للمنشآت التي تقودها رائدات أعمال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الخاصة بدعم المرأة ورفع معدلات مشاركتها الاقتصادية. وبلغت نسبة عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقودها رائدات أعمال في عام 2025 نحو 24٪، مما يعكس التزام البنك بتعزيز حضور رائدات الأعمال ضمن محفظته التمويلية، ومتابعة الأثر والنتائج المحققة في هذا المجال في إطار استراتيجيته الأوسع للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والابتكار.

كما يدعم البنك مسيرة تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو الاستدامة عبر تطوير منصة متخصصة لهذا القطاع، توفر حلول التقنيات الخضراء والموارد المعرفية وأدوات الدعم المالي الملائمة لاحتياجاته. ومن خلال دعم هذه المنشآت في تبني حلول استدامة مبتكرة، يسهم البنك في دمج مبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أعمالها، بما يعزز تنافسية القطاع ويرفع قدرته على التكيف والازدهار على المدى الطويل في المملكة.

وتسهم مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة معاً في دعم التنويع الاقتصادي وتسريع التحول المستدام وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، بما يرسخ دور البنك العربي الوطني كشريك رئيسي في تحقيق المستهدفات الوطنية للاستدامة.

دخل العمليات ومحفظة الإقراض

يتوقع البنك العربي الوطني أن تتيح مبادراتنا المرتبطة بتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة فرصاً لدعم النمو بأكثر من 30 مليار ﷼ في حجم محفظة الإقراض، وما يزيد على 500 مليون ﷼ في دخل العمليات بحلول عام 2030، مما يجعل الاستدامة مصدراً لنمو مربح ومتميز ضمن استراتيجية أعمالنا الأساسية.

ويظل المعدل الإجمالي لكثافة الانبعاثات لدى البنك، وهو مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل ريال سعودي (﷼) من الإقراض، قريباً بدرجة كبيرة من المستويات المسجلة لدى البنوك النظيرة، مع العلم بأن 70٪ من هذه الانبعاثات تتركز في قطاعات تمثل أقل من 10٪ من إجمالي أصولنا ضمن مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية. ويُبرز هذا التركز فرصةً واضحة لتحقيق خفض ملموس في الانبعاثات من خلال التواصل المستهدف مع الجهات العاملة في القطاع والتحسين المنهجي للمحفظة التمويلية.

كما ترتكز استراتيجية البنك لخفض الانبعاثات المرتبطة بمحفظتنا التمويلية على قطاعي الطاقة والطيران نظراً لوضوح مسارات التحول في هذين القطاعين وحرص الشركات في المملكة على تطبيقها بصورة عملية ومتواصلة. وتمثل هذه القطاعات فرصةً رئيسة لتحقيق خفض ملموس في الانبعاثات المرتبطة بمحافظنا التمويلية، بما يدعم تحقيق التزاماتنا المناخية على المدى الطويل.

ويسهم تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة في قطاع الطاقة في خفض الانبعاثات المرتبطة بمحافظنا التمويلية، وينسجم مع المستهدفات الوطنية الرامية إلى توسيع القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ورفع حصة الطاقة النظيفة ضمن شبكة الكهرباء الوطنية. كما أن تمويل الطائرات الحديثة ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود يدعم جهود التحول في قطاع الطيران ويمكّن العملاء من خفض كثافة الانبعاثات دون المساس بكفاءة العمليات التشغيلية.

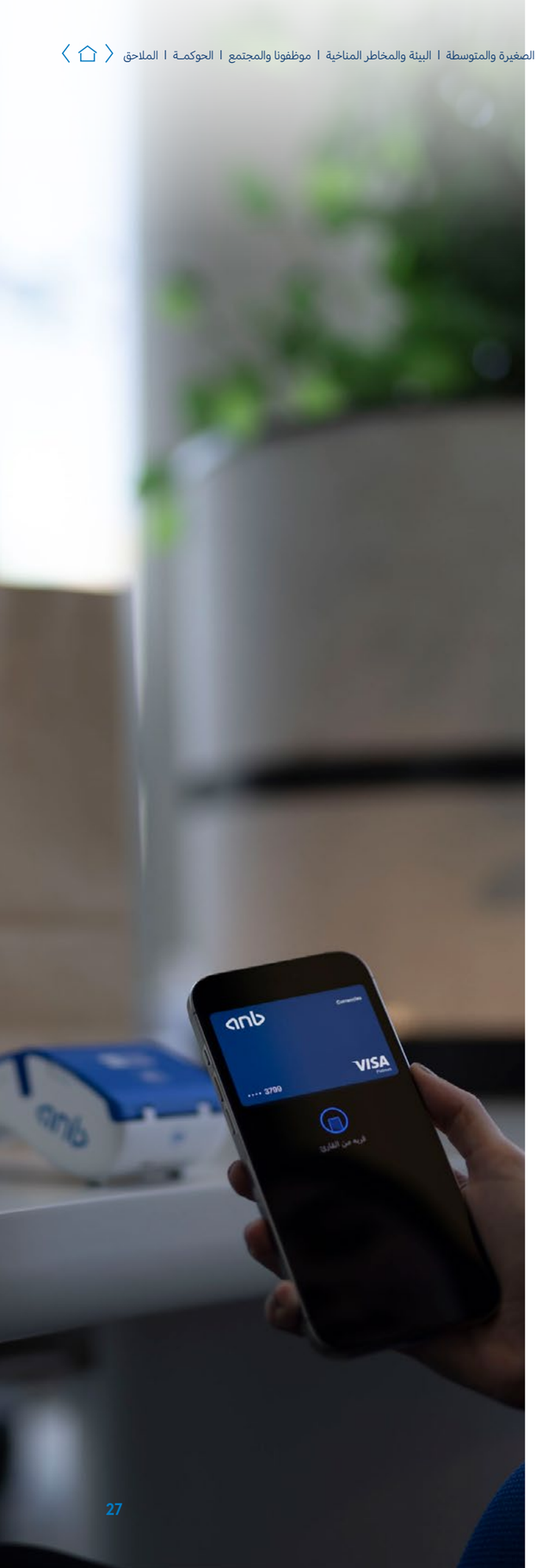

وترسخ هذه الاستراتيجيات القطاعية دور البنك العربي الوطني في مسار تحول الطاقة والاقتصاد في المملكة، وتتيح له آفاقاً واضحة ومنظمة للتوسع في التمويل المستدام ترتبط بالأولويات الوطنية، بما يربط نمو محفظته التمويلية بالأولويات الوطنية على المدى الطويل.

نواصل اغتنام فرص التمويل المرتبط بالاستدامة من خلال الاستفادة من التسعير التفضيلي والحوافز المنظمة للصفقات المتوافقة مع استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويشمل ذلك استخدام القروض المرتبطة بالاستدامة وآليات التمويل المرتبطة بهذه المعايير، بما يحفز العملاء على تحقيق مستهدفات محددة مسبقاً للأداء البيئي والاجتماعي. ويمنح هذا النهج البنك عدة مزايا استراتيجية، تشمل:

- الاستحواذ على حصة سوقية عادلة في قطاعي الطاقة النظيفة والطيران، وكذلك في أسواق البنية التحتية للمياه ومشاريع العقارات الخضراء.
- تعزيز سمعة البنك ومكانته كممول رائد في مجال الاقتصاد الدائري وقطاع إدارة النفايات الذي يشهد نمواً ملحوظاً.
- تقوية مركزنا التنافسي في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر حلول تمويلية تركز على الاستدامة.
- تعزيز العلاقة مع العملاء من خلال الدعم الاستشاري وتمويل برامج ومبادرات التحول، بما يدعم العلاقات طويلة الأجل ويرفع مرونة المحفظة التمويلية.

ويربط البنك مبادراته وبرامجه الداعمة لنمو أعماله بأولويات التحول البيئي بهدف تعزيز مساهماته في مسيرة التحول المستدام في المملكة، بالتوازي مع تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين ودعم طموحنا في تحقيق الحياد الصفري في محفظتنا التمويلية بحلول عام 2060 أو قبل ذلك.

+30 مليار ﷼

نمو في حجم محفظة الإقراض بحلول عام 2030

+500 مليون ﷼

نمو في دخل العمليات بحلول عام 2030

الأهمية النسبية

يعتمد البنك العربي الوطني تقييم الأهمية النسبية لضمان تركيز جهوده على الموضوعات البيئية والاجتماعية والحوكمة الأكثر ارتباطاً بأصحاب المصلحة ونجاح أعماله على المدى الطويل. ويدعم البنك هذا التقييم بمواءمة الأولويات ذات الأهمية النسبية مع مستهدفاته الاستراتيجية وطموحاته المرتبطة بالاستدامة، بما يرسخ التزامه بالنمو المستدام والابتكار المسؤول وتقديم مساهمات فاعلة لتحقيق رؤية المملكة 2030 وطموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وتعرض مصفوفة الأهمية النسبية مجموعة من الأولويات الرئيسية عبر مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والتمويل المستدام واستراتيجية المناخ وتطوير الكفاءات وثقة العملاء والأثر المجتمعي.

يُطبّق البنك العربي الوطني إطاراً قائماً على مفهوم الازدواجية في تقييم الأهمية النسبية عند تحديد وترتيب أولوياته لموضوعات الاستدامة الجوهرية، وذلك من خلال أخذ منظورين متكاملين في الاعتبار. أولاً، الأهمية النسبية للأثر، والتي تعكس تأثير البنك العربي الوطني على البيئة والمجتمع من خلال عملياته التشغيلية. ثانياً، الأهمية النسبية المالية، والتي تعكس مدى تأثير قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية على نموذج أعمال البنك وأدائه المالي وقدرته على تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. ومن خلال تقييم هذين البعدين، يضمن البنك أن تعكس أولوياته في مجال الاستدامة كلاً من الأثر البيئي والاجتماعي الناتج عن عملياته والأهمية المالية المرتبطة بأعماله.

آلية تحديد الموضوعات ذات الأهمية النسبية

يتبع البنك نهجاً منظماً وشاملاً لتحديد الموضوعات ذات الأهمية النسبية يرتكز على المشاركة مع فئات رئيسية من أصحاب المصلحة، منهم الموظفون والعملاء والمساهمون والجهات التنظيمية والموردون والشركاء المجتمعيون. ويجمع البنك الملاحظات من خلال الاستبيانات والاجتماعات المنظمة ومراجعات الأداء والحوار المستمر مع قطاعات الأعمال، إلى جانب تحليل إفصاحات البنوك النظيرة والتوجيهات التنظيمية وأطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية والمستجدات ذات الصلة في القطاع المصرفي.

ويراجع البنك الموضوعات ذات الأهمية النسبية بصفة دورية لضمان استمرار ملاءمتها في ضوء ظروف السوق والتطورات التقنية والمستجدات في البيئة التنظيمية وأولويات التحول الوطني. وبفضل آلية المتابعة المستمرة، يحافظ البنك على استراتيجية استدامة مرنة تستبق المتغيرات وتدعم تحقيق القيمة على المدى الطويل.

كما تقيّم الإدارة التنفيذية نتائج تقييم الأهمية النسبية، ثم تعرضها على مجلس الإدارة لمراجعتها والإشراف عليها. ويؤدي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دوراً رئيسياً في اعتماد الموضوعات ذات الأهمية النسبية، وضمان دمجها في استراتيجية البنك وإطار إدارة المخاطر وخطة الاستدامة، بما يرسخ التزام البنك بالمصرفية المسؤولة والمستدامة.

قائمة الموضوعات ذات الأهمية النسبية

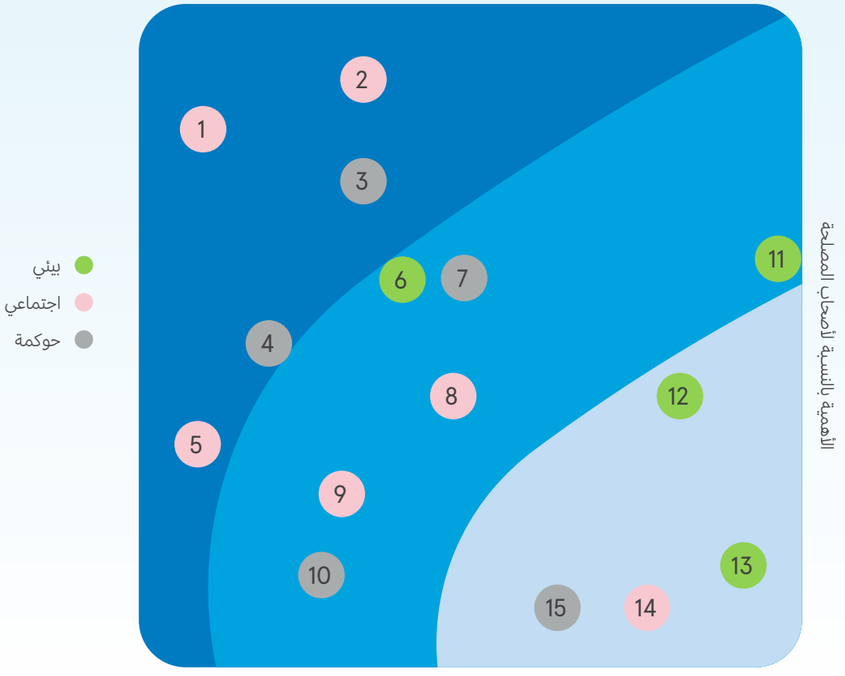

الأهمية بالنسبة للبنك العربي الوطني

الموضوع	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة
الأكثر أهمية	
1 الشمول المالي وإمكانية الوصول والتعليم المالي	١ القضاء على الفقر، ٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
2 دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
3 الالتزام بالرؤية	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
4 التمويل المستدام	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٣ العمل المناخي
5 استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
هامة جداً	
6 كفاءة استهلاك الطاقة	٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ١٣ العمل المناخي
7 خصوصية البيانات والأمن السيبراني	٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
8 المشاركة المجتمعية	١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
9 رفاهية الموظفين	٣ الصحة الجيدة والرفاه، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
10 الامتثال التنظيمي	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
11 إدارة النفايات	٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
هامة	
12 انبعاثات غازات الدفيئة	١٣ العمل المناخي
13 استراتيجية المناخ	١٣ العمل المناخي
14 التنوع وتكافؤ الفرص	٥ المساواة بين الجنسين، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
15 المساهمات الخيرية	١ القضاء على الفقر، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

مشاركة أصحاب المصلحة

تُعدّ المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة إحدى الركائز الرئيسية لنهج البنك العربي الوطني لتطوير استراتيجية الاستدامة وتحديد الموضوعات ذات الأهمية النسبية وترسيخ الثقة طويلة الأجل مع المجتمعات والعملاء والشركاء الذين نخدمهم.

ويدرك البنك أن نجاحه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة العلاقات التي يعتمدها مع مختلف أصحاب المصلحة. ويحرص على توظيف آليات الحوار المفتوح والتعاون المبتكر وثقافة الاحترام المتبادل من أجل تهيئة بيئة داعمة لطرح الأفكار ومعالجة التحديات وتحويل الفرص إلى نتائج ملموسة.

تعد مشاركة أصحاب المصلحة ركيزة أساسية في منهجيتنا لإعداد تقارير الاستدامة وتعزيز موثوقيتها.

أصحاب المصلحة	الموظفون	العملاء	الموردون/الشركاء	المجتمع	المساهمون
آلية المشاركة	الاستبيانات الربع سنوية، والملتقيات العامة، ومجموعات النقاش لجمع الآراء والملاحظات، وبرامج التدريب، والتطبيق الخاص بالموظفين	حملات تحسين تجربة العملاء؛ قنوات التواصل الاجتماعي؛ استبيانات الرأي؛ الحملات التسويقية	مراجعات الأداء الشهرية؛ التواصل اليومي؛ اجتماعات استقبال ملاحظات الموردين	المبادرات التطوعية؛ دعم البرامج الوطنية؛ التعاون؛ إبرام الشراكات؛ رعاية حملات التوعية؛ قنوات التواصل الاجتماعي	اجتماعات مناقشة النتائج المالية، اجتماعات المستثمرين، العروض الترويجية، أيام المحللين، مؤتمرات الاستثمار، الجمعيات العمومية السنوية
الاهتمامات الرئيسية	مكافأة التميز؛ سهولة التواصل مع الإدارة العليا؛ الرضا الوظيفي؛ الموازنة بين المخاطر والابتكار؛ تهيئة بيئة عمل داعمة	استكشاف مواطن الضعف في تجربة العميل؛ سهولة الوصول؛ الاستدامة؛ الشمولية	استكشاف فرص التعاون؛ إدارة المخاطر؛ استدامة سلسلة التوريد؛ الشفافية؛ الالتزام؛ مؤشرات الأداء	قضايا الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ الصحة؛ التعليم؛ خلق فرص العمل	الاستراتيجية؛ القيادة؛ الشفافية
الاستجابة لتلك الاهتمامات	برامج التدريب؛ تطوير المهارات؛ دعم فرص الحصول على الشهادات المهنية؛ أنظمة تعويض تنافسية؛ برامج إعداد القيادات؛ جلسات الإرشاد والتوجيه الفردية؛ خطط التطوير الفردية وتقييم المهارات	تُسهم تقارير صوت العميل في توجيه فرق العمل نحو تحسين تجربة العملاء؛ تطوير تجربة عملاء مخصصة؛ إطلاق حملات تلبي تطلعات العملاء؛ تعزيز الابتكار في تقديم الخدمات	التعاون المستمر وبناء علاقات شراكة قوية مع الموردين؛ تطوير خطط طلبات الشراء؛ الالتزام بالتميز التشغيلي؛ إجراءات العناية الواجبة السديدة؛ قياس ومتابعة أداء الموردين؛ إطلاق منصة رقمية لتطوير سبل الأتمتة في التواصل مع الموردين وزيادة مستويات التعاون	المنح الدراسية وبرامج التدريب؛ توزيع المستلزمات الأساسية؛ برامج تعزيز الاستعداد الوظيفي والمهني؛ دعم الأفراد الأقل حظاً؛ تقديم الدعم لإجراء عمليات جراحية رئيسية؛ توزيع المستلزمات الطبية؛ تمكين رواد الأعمال؛ دعم مساعي المحافظة على البيئة وحماية التنوع الحيوي	الإفصاح الشفاف والدقيق عن الأداء والتحديات والفرص؛ تقديم تقارير واضحة ومتكاملة؛ مكافأة المستثمرين من خلال توزيع الأرباح

مشاركة أصحاب المصلحة تتمة

موظفونا

بلغ عدد موظفي البنك العربي الوطني في عام 2025 نحو 4,128 موظف وموظفة موزعين على مختلف الإدارات والوحدات. ويواصل البنك العمل على ترسيخ بيئة عمل شاملة تعزز التعاون وروح الفريق بين الموظفين، انطلاقًا من إيمانه بأن تمكين الموظفين، على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، من التعبير عن آرائهم وطرح أفكارهم بحرية يُعد ركيزةً أساسيةً لترسيخ ثقافة الابتكار والارتقاء بتجربة العملاء، وأحد العوامل الرئيسة الداعمة لنجاحه المستدام.

ونحرص على الاستماع لصوت موظفينا من خلال قنوات متعددة تشمل الاستبيانات واللقاءات المفتوحة ومجموعات النقاش التفاعلية، ثم نقوم بتحليل هذه المدخلات بعناية لمعالجة الموضوعات التي تهم الموظفين وتقديم حلول تعزز ارتباطهم بالعمل وتحفز مشاركتهم الفاعلة في مسيرة البنك وتطوره المستمر.

كما تؤدي وحدة الاتصال الداخلي التابعة لإدارة تجارب الموظفين دوراً رئيسياً في تعزيز الشفافية وتحقيق المواءمة على مستوى البنك، ما أثمر في عام 2025 عن تنفيذ 758 مبادرة تواصل داخلي شملت النشرات الإخبارية والحملات الموجهة، بما حافظ على إبقاء الموظفين على اطلاع دائم بتوجهات الإدارة الاستراتيجية ومستجدات الأعمال. وتعكس وحدة الاتصال الداخلي التزام البنك بإثراء تجربة الموظف على امتداد رحلته الوظيفية، من لحظة الانضمام وحتى انتهاء مسيرته المهنية لدى البنك، وترسيخ بيئة عمل تتسم بالشفافية والتفاعل تدعم رفاهية الموظفين وتفوقهم المهني، بما يدعم ثقافة التميّز المؤسسي التي نتبناها في البنك العربي الوطني.

وتُعنى وحدة الاتصال الداخلي بتزويد الموظفين برسائل مؤثرة وفي الوقت المناسب في مواضيع متنوعة تشمل إجراءات السلامة ومستجدات الأداء والأعمال والمتطلبات التنظيمية. ونفذنا خلال عام 2025 نحو 25 استبياناً قصيراً وسريعاً لقياس نبض الموظفين ورصد توجهاتهم، بما أتاح للبنك الاستجابة للموضوعات التي تؤثر في ارتباط الموظفين وأدائهم، وواصل تنظيم استبيانات ربع سنوية، إلى جانب إجرائها قبل تنظيم المبادرات الداخلية التفاعلية مثل "الهاكاثون".

نواصل تكريم الموظفين المتميزين رسمياً من خلال برامج التقدير كفو وبطاقة الامتثال للقيم و ماقصرت، اللذين يحتفيان بالأداء المتميز ويعززان ثقافة التقدير داخل البنك. وكرّم البنك في عام 2025 عبر هذين البرنامجين 636 موظف وموظفة، بما يعكس التزامنا بثقافة تقدر الإنجاز وتحتفي بالمساهمات النوعية.

ويشجع البنك القيادات على تطبيق سياسة الباب المفتوح التي تتيح للموظفين التعبير عن آرائهم وطرح مخاوفهم بكل شفافية. وتعامل مع جميع التظلمات المقدمة في عام 2025 وفق السياسات الداخلية والأنظمة العمالية المعمول بها، ونجح في حلها بنسبة 100٪، بما يعزز ثقة الموظفين في آليات الإنصاف ومعالجة الشكاوى المتعمدة.

التواصل الداخلي
758

استبيانات نبض الموظفين
25

عملاؤنا

يقدم البنك العربي الوطني خدماته إلى قاعدة عملاء واسعة تضم أكثر من مليوني عميل في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، مما يجسد حرصنا على بناء علاقات متينة وطويلة الأجل مع عملائنا عبر أنظمة متكاملة لإدارة علاقات العملاء تمكننا من التواصل مع مختلف شرائح العملاء واستباق احتياجاتهم المتغيرة بحلول أكثر ملاءمة وكفاءة. وتدعم أنظمة إدارة علاقات العملاء هذا التوجه من خلال قنوات منظمة لجمع الملاحظات وتنفيذ الاستبيانات، بما يمكّنه من متابعة انطباعات العملاء، ومعالجة الشكاوى بكفاءة ومواصلة الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

ونصمم حملاتنا التسويقية بعناية فائقة لتواكب احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، وتخاطب كل شريحة بمحتوى ينسجم مع اهتماماتها وسلوكها المصرفي. كما تتيح المنصات الرقمية وقنوات التواصل الاجتماعي تواصلاً مباشراً مع العملاء، بما يعزز سرعة تلقي الملاحظات ويدعم الحوار المتبادل ويقرّب البنك من احتياجات عملائه المتغيرة.

ويعتمد البنك نهجاً متكاملاً في مشاركة العملاء، يجمع بين حملات تجربة العميل التي نُطلّقها بالتزامن مع فعاليات عالمية مثل اليوم العالمي لتجربة العميل، إلى جانب حملات موسمية تسلط الضوء على منتجاتنا وخدماتنا والرسائل التوعوية. وقدم البنك خلال عام 2025 حملات تستجيب لتطلعات العملاء وتوجهات السوق، بما جعل التواصل أكثر ارتباطاً باحتياجات العملاء وأكثر قدرة على دعم تجربتهم المصرفية في مختلف مراحلها.

ويعزز البنك التعاون بين الإدارات من خلال ورش عمل داخلية وجلسات تشاركية مع أصحاب المصلحة، بما يضمن مواءمة مستهدفات تجربة العميل والتسويق مع أولويات الأعمال. كما تؤدي المبادرات الشهرية والربع سنوية دوراً بارزاً في إيصال آراء العملاء إلى فرق العمل الداخلية وتحويلها إلى تحسينات مبنية على البيانات عند تصميم الخدمات وتقديمها. وتستند هذه الجهود إلى تحليلات سلوك العملاء وأبحاث السوق، بما يرفع جودة التواصل ويزيد مستويات الرضا.

تلقى البنك في عام 2025 ما مجموعه 61,906 شكوى من العملاء عبر قنوات التواصل، ونجح في حل 100٪ منها وفق معايير الخدمة الداخلية. كما بلغ متوسط زمن الاستجابة لشكاوى العملاء 4.13 أيام عمل، بما يعكس التزامه برفع كفاءة المعالجة وتحسين تجربة العملاء.

إجمالي عدد شكاوى العمال المستلمة عبر قنوات التواصل
61,906

نسبة الشكاوى التي تم حلها من خلال قنوات الشكاوى
100٪

متوسط زمن الاستجابة للشكاوى
4.13 أيام عمل

إجمالي العملاء الذين تمت خدمتهم
2 مليون

مشاركة أصحاب المصلحة تتمة

موردونا وشركاؤنا

يشكل الموردون والشركاء جزءاً أساسياً من منظومة أعمال البنك العربي الوطني. لذا، اعتمد البنك خلال عام 2025 نهجاً يقوم على الشفافية والإنصاف وبناء الشراكات طويلة الأجل. ويحرص على إدارة علاقاته مع الموردين والشركاء وفق مستويات عالية من الشفافية ترسخ الثقة في سلسلة التوريد، إدراكاً لدورهم المهم في تحقيق التميز التشغيلي ودعم أهدافنا الاستراتيجية.

يطبّق البنك إجراءات صارمة لتسجيل الموردين والتحقق من أهليتهم، بما يضمن التزامهم بالمتطلبات التنظيمية ومعاييره الداخلية. ويصنف قاعدة موردينه وفق الأهمية الاستراتيجية ومستوى المخاطر والأداء، بما يتيح إدارة العلاقة معهم بدرجة أعلى من الوضوح، ويربط قدراتهم باحتياجات البنك وأولوياته المتغيرة.

كما يعزز التعاون مع الموردين من خلال خطة اتصال منظمة تتضمن قنوات تواصل واضحة وفرص لتطوير الشراكات، ويراقب أدائهم عبر آليات متابعة وتقييم منتظمة، بما يضمن استمرار الالتزام بمعايير الخدمة والامتثال والجودة. وتدعم منصة الموردين الرقمية، بما توفره من أدوات متقدمة للأتمتة، تعزيز مستويات الشفافية والكفاءة وتحسين القدرة على التخطيط في تعاملات البنك مع موردينه.

ويدير البنك التواصل مع الموردين على مستويات متعددة، إذ يدعم التواصل اليومي الفوري استمرارية الخدمات واستقرار العمليات التشغيلية. كما يجري مراجعات أداء شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، تشمل جلسات تقييم رسمية تهدف إلى تبادل الملاحظات والمناقشات الموجهة من أجل مواءمة الأولويات الاستراتيجية، بما يساعد على تحديد فرص التحسين ودعم الأهداف المشتركة وترسيخ علاقة عمل تقوم على الوضوح والالتزام المتبادل.

ويحرص البنك كذلك على اتباع نهج مرن في الاتصال مع الموردين، بما يمكّننا من الاستجابة للمشاريع الجديدة ومتغيرات السوق والتحديات غير المتوقعة. كما يستفيد من ملاحظات الموردين في تحسين العمليات التشغيلية وممارسات التوريد، ويحوّل خطط العمل المتفق عليها إلى إجراءات قابلة للمتابعة ضمن أنظمة إدارة الأداء، بما يرفع مستوى التعاون والكفاءة التشغيلية ويرسخ علاقات طويلة الأجل مع موردينه وشركائه.

مجتمعنا

يواصل البنك العربي الوطني توسيع أثره المجتمعي عبر مبادرات نوعية تستجيب للاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتدعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بروح عملية واضحة. وتأتي مبادرة "في عون ضيوف الرحمن" في مقدمة هذه الجهود، إذ تُعنى بخدمة ضيوف الرحمن وتُجسّد قيم العطاء والتطوع عبر توفير الدعم الطبي وخدمات الترجمة والخدمات اللوجستية للحجاج. وأسهمت هذه الجهود خلال عام 2025 في تقديم ما يزيد على 1,000 ساعة تطوعية، والوصول إلى أكثر من 235,000 مستفيد في مختلف مناطق المملكة.

ويعتز البنك بشراكاته مع جهات وطنية رائدة مثل صندوق الشهداء والأسرى والمصابين والمفقودين والجامعة السعودية الإلكترونية لدعم المنح الدراسية والفرص التعليمية، بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي وينسجم مع تطلعات رؤية المملكة 2030. وخلال عام 2025، قدم البنك أكثر من 370 منحة إلى مستفيدين من مختلف مناطق المملكة، بما يعكس تركيزنا على التعليم بوصفه دعامة أساسية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي.

كما يواصل البنك معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية من خلال حملات توعوية شهرية وربع سنوية تُنفذ بالتعاون مع شركاء من القطاع غير الربحي، بما يعزز قدرته على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتجددة. وامتد أثر هذه الجهود عبر مبادرات نوعية نُفذت بالشراكة مع جهات متخصصة في مجالات الرعاية الصحية والبيئة والتعليم والاستدامة، بما يتيح تنفيذ برامج تشمل دعم العمليات الجراحية لغير القادرين وتقديم منح تعليمية موجّهة وتنفيذ مشاريع بيئية مستدامة تُراعي احتياجات الأجيال القادمة. وتحافظ مبادرات البنك الموسمية على حضور مجتمعي مستمر ومؤثر، مثل مبادرة "في عون ضيوف الرحمن" خلال موسم الحج، وحملة التبرعات الرمضانية، بما يضمن استمرارية الدعم خلال المناسبات الوطنية والدينية المهمة. وقدم البنك خلال عام 2025 الدعم إلى ما يزيد على 200,000 حاج عبر مبادرات الحج. كما استمر في تنفيذ حملة شهر رمضان المبارك لتوزيع الاحتياجات الأساسية على الأسر المتعففة في مختلف مناطق المملكة.

ويحرص البنك على تحسين جودة الحياة الاجتماعية من خلال شراكاته مع مقدمي الرعاية الصحية، بما يسهم في تيسير سبل الحصول على الخدمات الطبية الأساسية. واستفاد 780 فرد خلال عام 2025 من المبادرات الطبية الخيرية المدعومة من البنك. كما واصل البنك تنفيذ حملات توعوية تتناول أولويات الصحة العامة على مدار العام، ومنها مبادرة "السبت البنفسجي" والحملة الوطنية للتوعية بانحرافات العمود الفقري، تأكيداً لالتزامه بدعم التوعية الصحية على مستوى المجتمع.

ويمتد أثر البنك إلى مبادرات تركز على حماية البيئة وتمكين الفئات المجتمعية، وتسهم مشاركته في مبادرات مثل "مسيرة كات ووك" و"لامة مدر" في تشجيع ممارسة المشي في الطبيعة وربط المجتمع بإرثه البيئي. وأسهم البنك خلال عام 2025 في زراعة ما يزيد على 10,000 شجرة ضمن مبادراته البيئية. كما يدعم برنامج "لنضيء غدهم" الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب وفرص العمل، بما يعزز نكافؤ الفرص ويدعم بيئة أكثر شمولاً.

ويوجه البنك استثماراته الاجتماعية بما ينسجم مع أولويات رؤية المملكة 2030 وما نكشفه مشاركته المنظمة مع أصحاب المصلحة من احتياجات فعلية، مما يعزز أثر هذه الاستثمارات في خدمة المجتمع ودعم مستهدفات التنمية الوطنية. وبلغ إجمالي استثمارات البنك في المبادرات الاجتماعية خلال عام 2025 نحو 21.38 مليون ﷼، توزعت على برامج في مجالات التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

مشاركة أصحاب المصلحة تتمة

مساهمونا

يضع البنك العربي الوطني التواصل الشفاف والاستباقي مع مساهميه ضمن أولوياته الرئيسية، ويتيح لهم محتوى غنياً ومحدّثاً حول أدائه ونتائجه من خلال التقارير السنوية والقوائم المالية المرحلية المنشورة على موقعة الإلكتروني الرسمي (www.anb.com.sa). كما توفر بوابة علاقات المستثمرين قناة رقمية متكاملة تُمكّن أصحاب المصلحة من الاطلاع العادل وفي الوقت المناسب على الإفصاحات التنظيمية والتحديثات المالية والمعلومات ذات الصلة بالمستثمرين.

ويحافظ البنك على حوار منتظم مع المستثمرين من الشركات ضمن ممارسات علاقات المستثمرين الراسخة، ويدير هذا التواصل عبر قنوات منظمة تتيح نقاشاً مفتوحاً وتبادلاً بنّاءً للملاحظات. كما يتلقى البنك استفسارات المساهمين الأفراد بشأن ملكياتهم وعمليات البنك، ويتعامل معها بسرعة وشفافية. ويشجع مساهميه على حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في مناقشة الأداء والأولويات الاستراتيجية وتوجهات المرحلة المقبلة.

ويركز نهج البنك في التواصل مع المساهمين على تقديم رسائل واضحة حول أدائه المالي وإنجازاته في مجال الاستدامة وتوجهه الاستراتيجي طويل الأجل. ونظّم خلال عام 2025 اجتماعات ربع سنوية لإعلان النتائج المالية، استعرض خلالها المؤشرات الرئيسية وما تحقق في تنفيذ الاستراتيجية وتطلعاته المستقبلية. كما عقد البنك لقاءات فردية وجماعية مع المستثمرين للاستماع إلى آرائهم والرد على استفساراتهم، ونفذ جولات تعريفية في الأسواق المستهدفة عرض خلالها مسار نموه ورؤيته للمرحلة المقبلة. وشارك كذلك في عدد من مؤتمرات المستثمرين لعرض استراتيجية النمو وتعزيز الثقة في نموذج تحقيق القيمة على المدى الطويل، إلى جانب تنظيم يوم المحللين لتقديم عروض تفصيلية حول الأداء التشغيلي وإدارة المخاطر والقدرات القيادية.

وتتحدد وتيرة التواصل مع المساهمين وفق طبيعة كل قناة، إذ يعقد البنك المشاركات الرسمية مثل اجتماعات إعلان النتائج المالية وفعاليات يوم المحللين عادةً على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي. وأسهمت نقاشات المساهمين خلال عام 2025 في ترسيخ الثقة بتوجه البنك الاستراتيجي وإبراز جودة قيادته وحوكمته والحفاظ على مستوى عالٍ من الشفافية بشأن مؤشرات الأداء والتحديات والفرص.

ويدعم البنك قرارات المساهمين الاستثمارية بتقديم صورة واضحة ودقيقة عن أدائه المالي ومبادرات الاستدامة وتوجهاته الاستراتيجية، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة على المدى الطويل. كما واصل البنك مكافأة المساهمين من خلال توزيع الأرباح بما يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

التوافق مع المعايير الوطنية والدولية

يربط البنك العربي الوطني أهدافه الاستراتيجية بمستهدفات رؤية المملكة 2030 ومحاورها الرئيسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. كما يوائم هذه الأهداف مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يدعم دور البنك في مسارات التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة طويلة الأجل في المملكة.

كما يدعم البنك البرامج الوطنية الرئيسية المرتبطة بالاستدامة، وفي مقدمتها مبادرة السعودية الخضراء والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ويترجم هذا الدعم إلى محفظة تمويلية لمشاريع الطاقة المتجددة والعقارات الخضراء والبنية التحتية للمياه، بما يسهم في تحقيق طموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060.

إدارة تحقيق الرؤية

أسس البنك العربي الوطني إدارة تحقيق الرؤية في عام 2022 لمواءمة أنشطته مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتعزيز تواصله مع الجهات الوطنية الرائدة في القطاعات ذات الأولوية، بما يشمل التصنيع والسياحة والترفيه والإسكان والطاقة المتجددة. وتستند هذه المشاركات إلى مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية، بما يعزز مساهمته في مسيرة التحول الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل في المملكة.

المبادرة	الأثر	رؤية المملكة 2030	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة يولي البنك العربي الوطني اهتماماً استراتيجياً بتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتزويد هذه المنشآت بالدعم الاستشاري اللازم، ويوسع شراكاته مع الجهات المعنية بهذا القطاع مثل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وصندوق التنمية السياحي، بهدف تقديم حلول تمويلية متخصصة وبرامج ضمان مبتكرة تيسّر لهذه المنشآت الوصول إلى التمويل اللازم للنمو والتوسع في مختلف القطاعات.	• تقديم منتجات تمويل إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة 3.25 مليار ﷼ • دعم 6,070 منشأة في مختلف مناطق المملكة • رعاية فعاليات رائدة في القطاع والدخول في اتفاقيات تعاون وشراكات استراتيجية مع مسّرعات الأعمال	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
دعم تحول المملكة إلى مركز رئيسي للتجارة العالمية يستثمر البنك الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة ومشاريع البنية التحتية المتواصلة لتوسيع نطاق منتجات تمويل التجارة، بما يدعم حركة التعاملات الدولية وترابط سلاسل التوريد.	• تقديم خدمات التمويل والضمان عبر 23 فرعاً في مختلف مناطق المملكة • تطوير منصة لمنتجات تمويل التجارة، مما أثمر عن تسريع إجراءات معالجة الطلبات والارتقاء بتجربة العميل	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
دعم الصادرات غير النفطية يعزز البنك العربي الوطني خدماته في مجال التمويل التجاري في إطار استراتيجية التنويع الاقتصادي، ويوسع تعاونه مع بنك التصدير والاستيراد السعودي لتنفيذ برنامج إصدار الضمانات البنكية الموجهة لمصدري المنتجات غير النفطية.	• تنفيذ معاملات في مجال التمويل التجاري بقيمة 45.5 مليار ﷼ لدعم المصدرين في القطاعات ذات الأولوية • تطوير برامج إصدار الضمانات البنكية، بما يعزز حضور المملكة في الأسواق العالمية • توسيع حلول التمويل التجاري، بما يحسن الكفاءة التشغيلية للشركات الوطنية	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تحفيز التنويع الاقتصادي يساند البنك المشاريع الكبرى والمبادرات الوطنية الاستراتيجية من خلال المشاركة في صفقات التمويل المشترك والتمويل المنظم، ويتولى مهام المُنظم والمشارك في صفقات معقدة ذات أثر حقيقي ملموس.	• المشاركة في صفقات تمويل مشترك ومنظم بقيمة 33.45 مليار ﷼ • دعم مشاريع عقارية كبرى ومُجمعات سكنية متعددة الاستخدامات ومشاريع بنية تحتية رئيسية • المساهمة في تحسين جودة الحياة وتحفيز نمو القطاع الخاص	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
دعم نمو قطاع الطيران يقدّم البنك العربي الوطني حلولاً تمويلية مشتركة ومنتجات تمويل استراتيجية طويلة الأجل تُسهم في دعم تطور قطاع الطيران بالمملكة، بالتعاون مع الناقلات الوطنية والجهات المعنية بمنظومة الطيران.	• دعم مكانة المملكة كمركز عالمي للخدمات اللوجستية والسفر • تطوير حلول تمويل مستدامة تعزز قدرة القطاع على التكيف على المدى الطويل	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٣ العمل المناخي
تعزيز التنمية السياحية يتعاون البنك مع صندوق التنمية السياحي والشركاء من القطاعين العام والخاص لدعم مبادرات تحسين تجربة الزوار وزيادة القدرات التشغيلية لقطاع السياحة في المملكة.	• تقديم منتجات تمويل بقيمة 354 مليون ﷼ لمشاريع مرتبطة بالسياحة • دعم مشاريع الضيافة والترفيه والبنية التحتية للوجهات السياحية • المساهمة في خلق فرص العمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة متوافقة مع المستهدفات الوطنية	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

التوافق مع المعايير الوطنية والدولية تتمة

المبادرة	الأثر	رؤية المملكة 2030	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
تعزيز النمو في قطاع الثقافة والترفيه يحرص البنك العربي الوطني على تمويل ودعم مشاريع ووجهات ترفيهية عالمية المستوى، ويقدم خدمات مصرفية متخصصة إلى الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع.	• توسيع نطاق الخدمات المصرفية المتخصصة المقدمة إلى الجهات العاملة في قطاع الترفيه • رعاية 14 مبادرة ترفيهية والمشاركة في موسم الرياض • الحصول على حقوق تسمية "anb Arena"، بما يعزز التزام البنك طويل الأجل بدعم هذا القطاع الحيوي	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
زيادة معدل تملّك المواطنين للمنازل يطور البنك خدمات ومنتجات التمويل العقاري والسكني لزيادة نسبة تملّك المواطنين للمنازل، ويتعاون مع مجموعة روشن وصندوق التنمية العقارية لتيسير تطوير مُجمعات سكنية مستدامة.	• تقديم خدمات ومنتجات تمويل عقاري بقيمة 18.24 مليار ﷼ • المشاركة في مبادرات تمويل عقاري استراتيجية تدعم المستهدفات الوطنية للإسكان • المساهمة في تطوير مُجمعات سكنية مستدامة ترتقي بجودة الحياة	مجتمع حيوي	١ القضاء على الفقر ٣ الصحة الجيدة والرفاه ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تعزيز الأمن المالي للأفراد والأسر يركز البنك على توسيع نطاق منتجات الادخار والودائع لأجل لدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى رفع نسبة مدخرات الأسر لمساعدة المواطنين على بناء مدخرات قوية تُؤمّن مستقبلهم ولإرساء ثقافة الادخار طويل الأجل.	• نمو أرصدة الادخار والودائع لأجل بنسبة 66٪ • زيادة معدلات مشاركة العملاء في برامج الادخار المنظمة	وطن طموح	١ القضاء على الفقر ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
دعم عمليات التوظيف وتنوع القوى العاملة يواصل البنك جهوده في استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، وتمكين المرأة، وتعزيز بيئة عمل شاملة، وتطوير مسارات مهنية واضحة وبرامج تطوير شاملة.	• بلغ عدد موظفي البنك 4,128 موظف وموظفة في عام 2025 • بلغت نسبة توظيف المرأة 24.5٪ من إجمالي الموظفين • تنفيذ برامج موجهة للاستقطاب والتطوير والتمكين، بما يدعم التنوع ونكافؤ الفرص	وطن طموح	٤ التعليم الجيد ٥ المساواة بين الجنسين ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
ترسيخ ثقافة التطوع يدعم البنك ثقافة العمل التطوعي عبر برامج منظمة للمشاركة المجتمعية، من أبرزها "في عون ضيوف الرحمن"، بما يسهم في ترسيخ ثقافة العطاء داخل البنك.	• مشاركة 1,000 متطوع في تقديم العون والمساعدة إلى ما يزيد على 200,000 حاج خلال موسم الحج • تقديم أكثر من 1,000 ساعة تطوعية عبر برامج مجتمعية متعددة	وطن طموح	٣ الصحة الجيدة والرفاه ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ينظم البنك ويموّل مشاريع استراتيجية رئيسية من خلال تقديم تسهيلات بالعملات الأجنبية وحلول تمويل مشتركة دولية، بما يسهّل المعاملات بين الأسواق ويستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويدعم الثقة في اقتصاد المملكة.	• المساهمة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة • تعزيز الثقة بالبيئة الاقتصادية السعودية	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
زيادة مساهمة القطاع الخاص يؤدي البنك دوراً محورياً في إتاحة فرص التمويل للقطاع الخاص وتقديم حلول ومنتجات التمويل المنظم والاستشارات المالية إلى الشركات المتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بفضل شراكته الاستراتيجية مع برنامج كفالة.	• دعم 3,401 منشأة صغيرة ومتوسطة من خلال تسهيلات مدعومة من برنامج كفالة • تطوير خدمات المصرفية العالمية للمعاملات وتوسيع حلول التمويل التجاري، بما يثمر عن تيسير نمو الأعمال • تعزيز مساهمة القطاع الخاص في جهود التحول الاقتصادي	اقتصاد مزدهر	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

03

التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التمويل المستدام في البنك العربي الوطني 44
إطار التمويل المستدام 46
محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التحول 50

يضع إطار التمويل المستدام (SFF) الأساس لإصدار مجموعة متنوعة من الأدوات المالية.

التمويل المستدام في البنك العربي الوطني

يدرك البنك العربي الوطني أن التمويل المسؤول يمنح البنوك دوراً مباشراً في تسريع التحول المستدام، إذ يوجه رأس المال نحو مشاريع تحقق أثراً اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً ملموساً. ويواصل البنك مواءمة أنشطته التمويلية مع أولويات التنويع الاقتصادي والاستدامة في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفها لرفع الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى تريليون ﷼ بحلول عام 2030.

ويعرض الجدول التالي مجالات الأثر التي يركز عليها البنك عبر التمويل الأخضر والاجتماعي، ويربطها بالمستهدفات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما يوضح دور التمويل المستدام في دعم التحول الاقتصادي وتحقيق أثر طويل الأجل.

الفئة وفقاً لمبادئ الجمعية الدولية لأسواق المال	مستهدفات رؤية المملكة 2030
الطاقة المتجددة	• زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى نحو 50٪ بحلول عام 2030
كفاءة الطاقة	• خفض كثافة استهلاك الطاقة في الاقتصاد بنسبة 3٪ سنوياً • خفض استهلاك الطاقة في المباني السكنية والتجارية بنسبة تتراوح بين 30٪ و40٪ • استبدال 100٪ من مصابيح الإضاءة التقليدية بمصابيح LED الموفرة للطاقة في المباني العامة وإنارة الشوارع بحلول عام 2030 • خفض استهلاك الطاقة بنسبة 10٪ في الصناعات كثيفة الاستهلاك • تحسين كفاءة الأجهزة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 20٪ و30٪ بحلول عام 2030 • تحويل جميع عدادات الطاقة إلى عدادات ذكية بحلول عام 2025 • خفض استهلاك الطاقة لكل متر مكعب من المياه المنتجة بنسبة 40٪ بحلول عام 2030
النقل النظيف	• تشجيع استخدام المركبات الكهربائية والهجينة • زيادة عدد المركبات الكهربائية بنسبة 30٪ من إجمالي المركبات في مدينة الرياض بحلول عام 2030 • تحسين كفاءة استهلاك الوقود للمركبات الجديدة بنسبة 50٪ بحلول عام 2025 • تطوير أنظمة النقل العام والقطارات فائقة السرعة وقطاع الطيران المستدام • وصول عدد مستخدمي شبكتي قطار وحافلات الرياض إلى 5 ملايين راكب يومياً
المباني الخضراء	• يهدف البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة إلى خفض استهلاك الطاقة في المباني بنسبة 30٪ بحلول عام 2030 • دمج حلول الطاقة المتجددة في المباني الخضراء لدعم مستهدف الوصول إلى 50٪ من الطاقة المتجددة • خفض استهلاك الطاقة في المباني السكنية والتجارية بنسبة تتراوح بين 30٪ و40٪
منع التلوث ومكافحته	• استبعاد 82٪ من النفايات عن المرادم بحلول عام 2035 • إعادة تدوير 40٪ من النفايات البلدية الصلبة بحلول عام 2035 • إعادة تدوير 85٪ من النفايات الصناعية بحلول عام 2035 • معالجة 3 ملايين طن من النفايات سنوياً لتحويلها إلى طاقة • إعادة تدوير 60٪ من نفايات البناء والهدم بحلول عام 2035 • خفض كثافة الانبعاثات الكربونية في القطاع الصناعي بنسبة 20٪ بحلول عام 2030 • رفع حصة الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة بنسبة 30٪ من استهلاك الوقود في القطاع الصناعي بحلول عام 2030

الفئة وفقاً لمبادئ الجمعية الدولية لأسواق المال	مستهدفات رؤية المملكة 2030
الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف	• خفض متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه من حوالي 263 لتر في عام 2020 إلى 150 لتر بحلول عام 2030 • زيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف المُعالجة لتغطية 100٪ من احتياجات المياه البلدية في المملكة بحلول عام 2030 • خفض فاقد المياه (المياه المفقودة بسبب التسرب أو التوصيلات غير النظامية أو عدم كفاءة الشبكات) من 25٪ في عام 2019 إلى 15٪ بحلول عام 2030 • زيادة طاقة تحلية المياه بقيمة 9 ملايين متر مكعب يومياً بحلول عام 2030
الإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدامات الأراضي	• زراعة 10 مليارات شجرة بحلول عام 2030 ضمن مبادرة السعودية الخضراء • إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية • زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية مع خفض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 50٪ بما يتماشى مع أهداف الاستخدام المستدام للمياه
تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية	• تحقيق تغطية صحية شاملة بنسبة 100٪ • زيادة حجم التمويل العقاري من 280 مليار ﷼ في عام 2019 إلى 502 مليار ﷼ بحلول عام 2030
الإسكان الميسر	• توفير 1.5 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030 • توفير 1.2 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030 • زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن من 47٪ في عام 2016 إلى 70٪ بحلول عام 2030
خلق فرص العمل وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• خفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 5٪
التقدم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي	• رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22٪ في عام 2016 إلى ما يزيد على 30٪ بحلول عام 2030

إطار التمويل المستدام

يوفر إطار التمويل المستدام مرجعية واضحة لإصدار أدوات الدين المستدامة، بما يشمل السندات الخضراء والسندات الاجتماعية والسندات المستدامة وسندات التحول والقروض والصكوك المتوافقة مع الضوابط الشرعية. وتوجه هذه الأدوات التمويل نحو مشاريع تدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويلتزم البنك في جميع الإصدارات المنفذة بموجب إطار التمويل المستدام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة في الأسواق المالية العالمية، بما يشمل المبادئ الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق المال، وإرشادات رابطة سوق القروض، ورابطة أسواق القروض لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وجمعية القروض المشتركة والتداول. ويعزز هذا الالتزام شفافية أنشطة التمويل المستدام ومصداقيتها واتساقها، بدءاً من هيكلة الإصدارات وتخصيص المتحصلات ووصولاً إلى إعداد التقارير المرتبطة بها.

يجوز أن تكون أدوات الدين المستدامة التي تصدر بموجب أحكام هذا الإطار طروحات عامة أو إصدارات خاصة. ووفقاً للمقتضيات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية، اعتمد البنك إجراءات داخلية لضمان تخصيص مبلغ يعادل صافي متحصلات الإصدارات المندرجة تحت هذا الإطار، كلياً أو جزئياً، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع أو أنشطة تستوفي معايير الأهلية المحددة.

كما يستطيع البنك توجيه المتحصلات لتقديم تسهيلات ائتمانية موجهة للأغراض المؤسسية العامة إلى فئة "الشركات ذات النشاط المتخصص" (Pure Play Companies) وهي الشركات التي تحقق ما لا يقل عن 90٪ من إيراداتها من الأنشطة التي تتوافق مع معايير الأهلّية الخضراء أو الاجتماعية المحددة في الإطار. وتخضع الأصول المؤهلة للتمويل بموجب إطار التمويل المستدام لفترة معاينة ومراجعة بأثر رجعي تمتد لثلاث سنوات كحد أقصى من تاريخ الإصدار، ويتم إجراء تخصيص اعتباري لمبلغ يعادل صافي متحصلات أي أداة دين مستدامة مصدرة خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنتين من تاريخ الإصدار.

ويقدم إطار التمويل المستدام إرشادات تفصيلية حول عتبات الأداء الفنية ومحددات الاستبعاد لمختلف أنواع المشاريع المؤهلة للدعم والتمويل بموجب هذا الإطار، بما يرفع وضوح عملية اختيار المشاريع ويحافظ على نزاهتها. وفيما يلي بيان موجز بفئات المشاريع الخضراء المؤهلة المستوفية لشروط الأهلية للحصول على الدعم بموجب الإطار.

الطاقة المتجددة:
- الطاقة الشمسية الكهروضوئية
- الطاقة الشمسية المركزة
- طاقة الرياح البرية
- الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء
- الوقود الحيوي
- البنية التحتية الداعمة للطاقة المتجددة (مثل أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات، وتحديثات الشبكة لدمج الطاقة المتجددة، والشبكات المصغرة)
- تخزين الطاقة الكهرومائية بالاعتماد على مصادر متجددة

الوقاية من التلوث ومكافحته والتحكم فيه:
- مرافق إدارة النفايات وخفضها وإعادة تدويرها (مع استثناءات تشمل محارق النفايات، والنفايات الخطرة والمشاريع المتعلقة بالوقود الأحفوري)
- التحكم في غازات الدفيئة (مثل: مشاريع التقاط الكربون وتخزينه)
- إزالة الكربون من القطاع الصناعي (مثل: تحسين الكفاءة في صناعات الأسمنت والصلب والألمنيوم)

كفاءة الطاقة: المنتجات والتقنيات التي تخفض الاستهلاك بنسبة 20٪:
- حلول الإنارة بتقنية LED
- أنظمة التدفئة والتبريد عالية الكفاءة
- الشبكات الذكية وأنظمة إدارة الطاقة والعدادات الذكية
- تدابير كفاءة استهلاك الطاقة في مراكز البيانات

الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي:
- جمع مياه الشرب
- كشف التسربات في شبكات المياه والتخفيف من آثارها
- تحسين كفاءة أنظمة المياه وشبكات الصرف الصحي
- محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة المتجددة
- أنظمة ترشيد استهلاك المياه

النقل النظيف:
- المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والبنية التحتية الداعمة لها
- وسائل النقل العام (مثل: الحافلات والقطارات والترام)
- الطيران منخفض الكربون (مثل: وقود الطيران المستدام وكهربة حركة المرور في المطارات)
- النقل البحري والساحلي منخفض الكربون (مثل: بدائل الوقود لقطاع الشحن وكهربة معدات الموانئ)

الإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدامات الأراضي:
- الاستخدام الكفء للمياه في الأراضي
- ممارسات الزراعة التجديدية
- مصايد الأسماك المستدامة والاستزراع السمكي المستدام
- حماية الموائل الطبيعية والحياة الفطرية والبرية
- استعادة النظم البيئية وإعادة تأهيلها
- إعادة التجريج والتشجير وإعادة تأهيل الغابات
- التخطيط الحضري الأخضر

المباني الخضراء:
- تطوير المباني الجديدة وتأهيل المباني القائمة وتحديثها

إطار التمويل المستدام تتمة

فيما يلي بيان موجز بفئات المشاريع الاجتماعية المستوفية لشروط الأهلية للحصول على الدعم بموجب "إطار التمويل المستدام":

- تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية: تشمل هذه الفئة مشاريع بناء أو توسيع المستشفيات العامة والمدارس الحكومية لتقديم خدمات رعاية صحية وتعليمية مجانية أو مدعومة أو غير هادفة للربح.
- الإسكان الميسر: تشمل المشاريع المتعلقة بتمويل أو إعادة تمويل برامج الرهن العقاري المدعومة أو الممولة حكومياً لتوفير حلول الإسكان الميسر.
- خلق فرص العمل وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تشمل الأنشطة والمبادرات التي تساهم في استحداث فرص العمل عبر تمويل وإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- التقدم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي: تمكين رائدات الأعمال، وذلك من خلال تمويل:
  - الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتديرها رائدات أعمال.
  - المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.
  - المؤسسات المالية التي تعمل على تيسير وصول المستفيدات من برامج الرعاية الاجتماعية إلى الموارد الاقتصادية وبرامج التمويل المصغر والتدريب المهني وتنمية المهارات.

حوكمة إطار التمويل المستدام

تتولى لجنة التمويل المستدام مسؤولية حوكمة المبادرات المحددة ضمن إطار التمويل المستدام والإشراف على تنفيذها. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الإدارة العليا من الإدارات المعنية بالبنك وهي الخزينة والاستراتيجية والائتمان وإدارة المخاطر ومجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية ومصرفية الأفراد والمالية وعلاقات المستثمرين والتسويق والشؤون القانونية والالتزام، بما يعزز تكامل الخبرات في الإشراف على الإطار، ويرسخ وضوح المسؤوليات في مراحل التنفيذ والمتابعة.

وتجتمع لجنة التمويل المستدام بشكل ربع سنوي لمراجعة المشاريع المؤهلة وإقرارها، والتحقق من استمرار استيفاء المشاريع القائمة لمعايير الأهلية، والمصادقة على خطط تخصيص المتحصلات، ومتابعة مدى الالتزام المستمر ببنود الإطار. كما تتولى اللجنة مسؤولية متابعة إجمالي النفقات المؤهلة للتحقق من مطابقتها أو تجاوزها لقيمة أدوات الدين المستدامة القائمة، وتتولى كذلك مراجعة التحديثات المقترحة للإطار واعتمادها، إلى جانب اعتماد تقرير التمويل المستدام السنوي.

ويتضمن تقرير التمويل المستدام إفصاحاً تفصيلياً عن آلية تخصيص صافي المتحصلات الناتجة عن أدوات الدين المستدامة، مع بيان الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بها. كما يشمل التقرير معلومات عن المتحصلات المخصصة وغير المخصصة بحسب فئة المشروع وآلية التمويل والتوزيع الجغرافي للمشاريع. ويتضمن قائمة بالنفقات المؤهلة وقصص نجاح تعرض وصفاً للمشاريع ومواقعها الجغرافية والآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة بما يتفق مع إطار الجمعية الدولية لأسواق المال الموحد لإعداد تقارير الأثر. وفي الحالات التي تستدعي ذلك، يقدم التقرير شرحاً وافياً للمنهجيات المتبعة والافتراضات الأساسية التي استندت إليها عمليات احتساب الأثر وتقييمه، بما يعزز وضوح التقارير وشفافية المعلومات المقدمة إلى أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز البنك شفافية إطار التمويل المستدام ومصداقيته من خلال تكليف شركة "سوستينبل فيتش" (Sustainable Fitch) بإجراء مراجعة شاملة للإطار وتقديم رأي مستقل من طرف خارجي (طرف ثاني) بشأنه، وذلك لتأكيد توافقه مع المعايير الدولية المعتمدة، ومنها مبادئ الجمعية الدولية لأسواق المال والمبادئ التوجيهية الصادرة عن رابطة سوق القروض ورابطة القروض المشتركة والتداول. وينشر البنك على موقعه الإلكتروني ذلك الرأي المستقل لضمان إتاحته لعموم الجمهور وتعزيز الثقة في نهج التمويل المستدام.

ويخضع تخصيص الأموال وإعداد تقارير الأثر كذلك لمراجعة سنوية يجريها طرف خارجي مستقل (طرف ثالث). ويتيح البنك تقارير التحقق الناتجة عن هذه المراجعة للجمهور، مما يعزز المساءلة ويرسخ ثقة أصحاب المصلحة في سلامة أنشطة التمويل المستدام وموثوقية الإفصاحات المرتبطة بها.

وأدرج البنك فحوصات الأهلية الخاصة بإطار التمويل المستدام ضمن إجراءات الائتمان المعتمدة لتمكين التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يتيح التعرف المبكر على المعاملات المستدامة ومراجعتها وفق آلية واضحة دون إطالة مدة معالجة الطلبات الائتمانية. ويوضح الجدول التالي هذه الآلية.

تعديل عملية الائتمان لتعزيز التمويل المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

في إطار تعزيز التمويل المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، أجرينا تعديلات على عملية الائتمان بما يسهم في تسهيل إبرام صفقات هذا النوع من التمويل، مع الحفاظ على المدة الإجمالية اللازمة لاستكمال إجراءات المعالجة دون زيادة. يُرجى الاطلاع على الجدول أدناه.

محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التحول

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة رئيسية لبرامج التنويع الاقتصادي في المملكة، وتشكل رافداً أساسياً لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 الخاصة برفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 20٪ إلى 35٪. ويدرك البنك العربي الوطني أهمية هذا القطاع في تحفيز النمو وخلق فرص العمل، لذلك يواصل تطوير محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم تحولها نحو نماذج أعمال مستدامة تتميز بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

وترتكز استراتيجية محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنك على التكامل بين الشمول المالي والنمو المستدام ودعم التحول، إذ يقدم البنك حلولاً تمويلية مخصصة لتلبية احتياجات هذا القطاع، ويدعمها ببرامج لتقديم الضمانات البنكية وخدمات استشارية متخصصة تساعد المنشآت على توسيع أعمالها ورفع قدرتها التنافسية واغتنام الفرص الواعدة في السوق. وتتوج هذه الجهود باتفاقية التمويل المشترك مع بنك التنمية الاجتماعية، والتي تستهدف توسيع دائرة التمويل المخصص للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة وفق نماذج مدروسة لتقاسم المخاطر والأرباح، بما يدعم استقرارها المالي ونموها التجاري.

ووسع البنك نطاق الأهلية ضمن إطار التمويل المستدام ليشمل فئات التمويل الأخضر والاجتماعي الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم مشاريع رفع كفاءة استهلاك الطاقة ومبادرات الحد من النفايات والهدر البيئي وتحسين استدامة سلاسل التوريد وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات الأساسية. كما يوائم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع معايير إطار التمويل المستدام، مما يرسخ الأثر الإيجابي الشامل على الاقتصاد الوطني بشقيه المالي والبيئي.

ويمنح البنك أولوية قصوى لدعم مسار تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو اعتماد عمليات تشغيلية منخفضة الانبعاثات الكربونية وذات كفاءة أعلى في استخدام الموارد. كما يطوّر منصة متخصصة لاستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتيح حلول التقنيات الخضراء والحوافز المالية والمصادر المعرفية التي تساعد هذه المنشآت على تنفيذ التحول. وتمكّن هذه المنصة المنشآت من ترسيخ الممارسات المستدامة وخفض تكاليفها التشغيلية ورفع قدرتها التنافسية لضمان استمراريتها ونموها المؤسسي على المدى الطويل.

ويركز البنك جهوده الاستراتيجية على دعم بيئة ريادة الأعمال الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمنشآت التي تقودها رائدات الأعمال. ويساند رواد ورائدات الأعمال الذين لا يحظون بالخدمات المصرفية الكافية في الحصول على التمويل المالي اللازم بتوفير برامج التمويل الموجهة وبناء الشراكات الفاعلة مع برنامج "كفالة" وتفعيل التعاون المشترك مع صناديق التنمية الوطنية، مما يسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي المتوازن ودعم التنمية المستدامة في مختلف مناطق المملكة.

كما يتجاوز دعم البنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حدود التمويل المباشر، ليشمل مساندتها المستمرة بتنظيم ورش العمل وحملات التوعية والمبادرات الاستشارية المخصصة لرفع الوعي المالي ودعم الحلول الرقمية وترسيخ ممارسات الاستدامة. وأكمل كذلك أتمتة إجراءات الإقراض لتيسير حصول العملاء على التمويل عبر منصة مفتوحة تتيح لهم تقديم طلبات التمويل وتنفيذ العقود بالكامل عبر القنوات الرقمية. ويجسد البنك التزامه الراسخ بتطوير القطاع بتكامل خدمات التمويل وبناء القدرات وعقد الشراكات الاستراتيجية ضمن منظومة الأعمال، للمساهمة في تطوير قطاع يتسم بالابتكار والمرونة العالية والجاهزية التامة لمواكبة تطلعات المستقبل وتجاوز تحدياته بنجاح.

ويؤكد البنك العربي الوطني مكانته كشريك استراتيجي فاعل في دعم مسيرة التحول الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال الإدارة المنضبطة لمحفظته التمويلية وتوجيه دعم مؤسسي متكامل لمسارات تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو آفاق أرحب من النمو والازدهار الاقتصادي.

تأسيس

14 مركزاً

في مختلف مناطق المملكة

16٪

نسبة تمثيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي محفظة الإقراض لدى البنك

04

البيئة والمخاطر المناخية

نظرة عامة	54
استراتيجية المناخ	56
انبعاثات غازات الدفيئة	57
الطاقة والكفاءة في استهلاكها	58
إدارة النفايات	59
ترشيد استهلاك المياه	60
المخاطر المناخية	61

يدمج البنك الاعتبارات البيئية في صميم نموذج أعماله بما يتفق واستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يركز جهوده على دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات قادر على مواجهة آثار تغيرات المناخ بكفاءة عالية.

نظرة عامة

يدرك البنك العربي الوطني أن المخاطر والفرص البيئية والمناخية باتت تؤثر بصورة متزايدة في القطاع المالي والاقتصاد الوطني الأوسع وأن الآثار البيئية تتجاوز حدود عملياته التشغيلية المباشرة، إذ تتشكل بدرجة أكبر عبر أنشطته التمويلية وما تتيحه من قدرة على توجيه رأس المال نحو العملاء والقطاعات التي تقود مسار التحول المستدام في المملكة.

وتنسجم سياسات البنك العربي الوطني مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تضع مواجهة تغير المناخ في صدارة الأولويات الوطنية وتدعم خفض الانبعاثات الكربونية وتوسيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وترسيخ أنماط الاستهلاك المستدام. ويترجم البنك هذا التوجه في قراراته التمويلية وممارساته التشغيلية، بما يربط دوره المصرفي بالأولويات الوطنية للاستدامة. وتشكل قراراته التمويلية المسار الأوسع لإحداث أثر بيئي إيجابي، إذ تمكّنه من توجيه رأس المال نحو القطاعات والمشاريع الداعمة لجهود خفض الانبعاثات ودعم التحول المستدام. وحدد البنك قطاعي الطاقة والطيران ضمن أولوياته الاستراتيجية لخفض الانبعاثات بناءً على معايير "إطار التمويل المستدام"، ويستعد لتوسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل قطاعات اقتصادية إضافية، بما يضمن تحقيق الأثر البيئي المنشود.

ويدمج البنك الاعتبارات البيئية في صميم نموذج أعماله بما يتفق واستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يركز جهوده على دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات قادر على مواجهة آثار تغيرات المناخ بكفاءة عالية. وتتضمن هذه الجهود توسيع دائرة التمويل المستدام وترسيخ إدارة المخاطر المناخية ضمن أطر المخاطر، ومساندة العملاء العاملين في القطاعات ذات الانبعاثات المرتفعة لمساعدتهم على اعتماد ممارسات مستدامة ترفع من كفاءة عملياتهم وتحسّن جودة أدائهم البيئي.

فضلاً عن ذلك، يوائم البنك نهجه في التعامل مع تغيرات المناخ مع الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها رؤية المملكة 2030 وطموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، إلى جانب المتطلبات الدولية المتقدمة في إدارة المخاطر المناخية والإفصاح عنها. ويوجه رأس المال عبر إطار التمويل المستدام لتمويل الأنشطة البيئية المستدامة مثل مشاريع الطاقة المتجددة وحلول كفاءة الطاقة والإدارة المستدامة للموارد المائية والمباني الخضراء، بما يدعم التحول البيئي المسؤول والمستدام في المملكة.

ويولي البنك اهتماماً بالغاً بالمخاطر المناخية، إذ تمثل مكوناً أصيلاً في إطار إدارة المخاطر المؤسسية، ويرصد مخاطر التحول المرتبطة بالتغيرات التنظيمية والسياسية والسوقية، فضلاً عن المخاطر المناخية الفعلية الناجمة عن تزايد وتيرة الأحداث المناخية وحدتها. كما يدمج هذه المخاطر في عمليات تقييم الائتمان وتحليل القطاعات الاقتصادية وعمليات الرقابة على المحافظ التمويلية، مما يرفع كفاءته في اتخاذ قرارات تمويلية مدروسة تستند إلى فهم أوضح للمخاطر والفرص.

ويحرص البنك على إدارة بصمته البيئية المباشرة بفاعلية عبر رفع كفاءة استهلاك الطاقة والحد من هدر الموارد وتطوير الممارسات البيئية في كافة عملياته التشغيلية. ورغم أن الانبعاثات التشغيلية تظل محدودة نسبياً مقارنة بالانبعاثات المرتبطة بمحافظه التمويلية، يواصل البنك تطوير أدوات القياس والإدارة والإفصاح عن الأداء البيئي، بما يرفع جودة التقارير ويدعم التحسين المستمر.

ويرسخ البنك العربي الوطني بهذا النهج المتكامل التزامه بتحقيق الريادة المستدامة وأثر إيجابي دائم، ويضمن دمج الاعتبارات البيئية بدقة في صميم استراتيجيته المؤسسية وعملياته اليومية وأنشطته التمويلية المتنوعة، مما يدعم خلق قيمة مستدامة تلبي تطلعات أصحاب المصلحة وتواكب متطلبات النمو الاقتصادي الشامل.

يمثل إطار التمويل المستدام ركيزة أساسية لتنفيذ استراتيجية المناخ المعتمدة في البنك، إذ يوجه من خلاله رأس المال نحو أنشطة بيئية مستدامة تشمل مشاريع الطاقة المتجددة وحلول كفاءة استهلاك الطاقة والإدارة المستدامة للموارد المائية والمباني الخضراء.

استراتيجية المناخ

يعتمد البنك العربي الوطني استراتيجية مناخ متكاملة تشكل ركيزة أساسية ضمن إطاره للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتستند إلى إدراك واضح بأن تغير المناخ بات مصدراً للمخاطر المالية وفرصة استراتيجية مواتية لإعادة توجيه رأس المال نحو مسارات أكثر استدامة في آنٍ واحد. ويركز نهج البنك على إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وتمكين النمو المستدام عبر أنشطته التمويلية.

ويحافظ البنك على بصمة كربونية تشغيلية محدودة نسبياً ضمن انبعاثات النطاقين الأول والثاني بحكم طبيعة أعماله في قطاع الخدمات المالية، غير أن أثره البيئي الأوسع يرتبط بدرجة أكبر بانبعاثات النطاق الثالث الناتجة عن محافظه التمويلية، إذ تمثل نحو 95٪ من إجمالي بصمة انبعاثات غازات الدفيئة. ويبرز هذا الواقع ضرورة دمج الاعتبارات المناخية في قرارات التمويل لتصبح الآلية الفاعلة لخفض الانبعاثات وإحداث أثر بيئي قابل للقياس على مستوى القطاعات والعملاء.

ويجعل البنك الوصول إلى الحياد الصفري في محفظته التمويلية بحلول عام 2060 أو قبله مرتكزاً رئيسياً في استراتيجيته المناخية. وينسجم هذا الالتزام مع طموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، ويستند إلى نهج مرحلي لخفض الانبعاثات المرتبطة بالمحفظة التمويلية. ويوجه البنك جهوده الأولية نحو القطاعات مرتفعة الانبعاثات، ولاسيّما قطاعي الطاقة والطيران، نظراً لوضوح مسارات التحول فيهما وقابليتها للقياس والمتابعة.

بدأ البنك في قياس الانبعاثات المرتبطة بمحافظه التمويلية وفق منهجيات رائدة في القطاع، بما يساعده على تحديد خط أساس للانبعاثات ورصد محركاتها الرئيسية ووضع مستهدفات خفض الانبعاثات بحسب القطاعات. وأطلق قياس الانبعاثات الممولة باستخدام منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، وحدد خطوط أساس أولية لكثافة الانبعاثات ومستهدفات خفضها في القطاعات ذات الأولوية، بما يدعم بناء مسار مناخي واضح وقابل للمتابعة.

كما طوّر البنك ضمن نهجه القطاعي لخفض الانبعاثات توزيعاً منظماً للقطاعات الرئيسية يتيح تحليل الانبعاثات بدرجة أدق وربطها بطبيعة كل نشاط. ففي قطاع الطاقة، يقيّم الشركات وفق مراحل سلسلة القيمة، بما يشمل أنشطة توليد الكهرباء، وأنشطة النقل، وأنشطة التسويق المرتبطة بالتوزيع والمبيعات. وفي قطاع الطيران، يشمل التقسيم أنشطة البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالمطارات، وأنشطة التصنيع المرتبطة بتصنيع الطائرات، وأنشطة التشغيل المرتبطة بعمليات شركات الطيران. ويدعم هذا التصنيف وضع استراتيجيات تحول موجهة لكل قطاع، بما يرفع جودة القياس ويعزز فعالية قرارات التمويل.

وحدد البنك خطوط أساس أولية لكثافة الانبعاثات في القطاعات ذات الأولوية، إذ بلغت محفظة الطاقة ما يزيد على 500 كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميجاواط/ساعة من الإنتاج، وبلغت محفظة الطيران ما يزيد على 100 جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر يقطعه مسافر محقِّق للإيراد. كما حدد مستهدفات لخفض كثافة الانبعاثات بنسبة تتجاوز 20٪ بحلول عام 2030 في كلا القطاعين، بما يشكل أساساً لمسار خفض الانبعاثات المرتبطة بالمحفظة التمويلية. ويتطلع البنك في المرحلة المقبلة إلى تحديد مستهدفات خفض كثافة الانبعاثات في قطاع النفط والغاز، دعماً لجهوده في خفض انبعاثات النطاق الثالث وتوسيع نطاق أثره المناخي.

ويمثل إطار التمويل المستدام ركيزة أساسية لتنفيذ استراتيجية المناخ المعتمدة في البنك، إذ يوجه من خلاله رأس المال نحو أنشطة بيئية مستدامة تشمل مشاريع الطاقة المتجددة وحلول كفاءة استهلاك الطاقة ومبادرات النقل النظيف والإدارة المستدامة للموارد المائية والمباني الخضراء. ويمكّنه هذا الإطار من مساندة عملائه في مسارات التحول وتوسيع محفظة التمويل المستدام وتعزيز أثرها البيئي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للاستدامة.

كما يشكل التواصل مع العملاء عنصراً رئيسياً في استراتيجية المناخ المعتمدة، إذ يتعاون البنك بصورة وثيقة مع عملائه، ولاسيّما في القطاعات كثيفة الانبعاثات، لمساندتهم في تطبيق تقنيات عالية الكفاءة وتنفيذ خطط التحول المعتمدة لديهم. ويشمل ذلك تمويل الأصول المتطورة، مثل الطائرات عالية الكفاءة في استهلاك الوقود، ودعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة التي تسهم في خفض الانبعاثات على نطاق واسع وتحسن جودة الأداء البيئي للعملاء.

ويدمج البنك اعتبارات المخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر، بما يضمن توافق استراتيجية المناخ مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد لديه. ويقيّم مخاطر التحول والمخاطر المناخية الفعلية عبر محافظ الإقراض، معتمداً على تحليلات دقيقة للسيناريوهات المحتملة واختبارات الضغوط والتحمل المالية، مما يمكنه من إدارة الآثار المالية المحتملة الناتجة عن تغيرات المناخ بكفاءة أعلى، ويسهم في تحقيق مستويات متقدمة من المرونة في المحفظة التمويلية لتصبح أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المناخية ومتغيرات التحول الاقتصادي.

ويواصل البنك مسار تحديث استراتيجيته للمناخ بتوسيع دائرة القطاعات المستهدفة ومراجعة مؤشرات خفض الانبعاثات والارتقاء بقدراته التقنية في مجالات البيانات والقياس والإفصاح، حيث يستهدف من خلال هذه الجهود المتكاملة أن يؤدي دوره الريادي في تمويل مسيرة التحول الوطني للمملكة نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، بما يضمن تحقيق قيمة اقتصادية وبيئية مستدامة تلبي تطلعات أصحاب المصلحة وتضمن ازدهار أعمالهم.

خط الأساس لكثافة الانبعاثات في محفظة الطاقة

+500 كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميجاواط/ساعة

خط الأساس لكثافة الانبعاثات في محفظة الطيران

+100 جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر إيرادي للراكب

انبعاثات غازات الدفيئة

يولي البنك العربي الوطني أهمية قصوى لقياس انبعاثات غازات الدفيئة وإدارتها بكفاءة، إذ يشكلان ركيزة رئيسية في استراتيجيته المناخية المتكاملة والتزامه ببناء قيمة مستدامة طويلة الأجل. ويركز جهوده المناخية بدرجة أكبر على الانبعاثات المرتبطة بمحافظه التمويلية لأنها تمثل المجال الأوسع للتأثير، بينما تظل انبعاثاته التشغيلية المباشرة محدودة نسبياً بحكم طبيعة أعماله في قطاع الخدمات المالية.

ويعتمد البنك نهجاً شاملاً لقياس الانبعاثات عبر النطاقات الثلاثة، بما يتيح فهم مصادر الانبعاثات وإدارتها وفق أولويات واضحة. وينفذ ضمن عملياته المباشرة، في النطاقين الأول والثاني، مبادرات بيئية تشمل تركيب الألواح الشمسية وتحديثات كفاءة الاستهلاك، بما يسهم في خفض أثره البيئي المباشر ورفع كفاءة عملياته التشغيلية. أمّا في انبعاثات النطاق الثالث المرتبطة بالمحافظ التمويلية، يطبق البنك منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) لقياس البصمة الكربونية للمحفظة، وبناء مسارات خفض موجهة بحسب طبيعة القطاعات ذات الأولوية.

ويعزز البنك إدارة انبعاثات النطاق الأول عبر رفع جودة البيانات وتطوير الضوابط الإشرافية وتحسين آليات إعداد التقارير، إلى جانب تنفيذ مبادرات خفض الانبعاثات في فروعه ومكاتبه، بما يشمل دمج مصادر الطاقة البديلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية. وأسهمت هذه الجهود في خفض استهلاك الكهرباء على أساس سنوي، مما عزز الكفاءة التشغيلية للبنك وأسهم في خفض انبعاثات النطاق الثاني مقارنة بالعام السابق.

عزز البنك العربي الوطني خلال عام 2025 نهجه في إدارة انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تطوير آليات قياس الانبعاثات المرتبطة بمحافظه التمويلية وفق منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، بما أتاح تحديد خط أساس أولي يدعم تخطيط مسارات خفض الانبعاثات بحسب القطاعات. وبادر في خطوة أولى إلى وضع مستهدفات لخفض كثافة الانبعاثات بنسبة 20٪ أو أكثر بحلول عام 2030 لكل من محفظتي الطاقة والطيران، بما يعكس تركيزه على القطاعات مرتفعة الانبعاثات التي تتميز مسارات التحول فيها بوضوح أكبر وقابلية أعلى للتنفيذ في المدى القريب.

ويرتبط نهج البنك في إدارة الانبعاثات المرتبطة بمحافظه التمويلية بالتزامه بتحقيق الحياد الصفري في محفظته التمويلية بحلول عام 2060 أو قبله. إذ يدعم هذا الالتزام عبر تفعيل قنوات التواصل ضمن القطاعات المستهدفة وتوسيع التمويل المستدام ودمج المخاطر المناخية في عملياته، بما يواءم قرارات تخصيص رأس المال مع أولويات التحول في المملكة ويعزز أثره المناخي على مستوى القطاعات والعملاء.

ويواصل البنك تطبيق هذا النهج المرحلي لتطوير إطار مؤسسي أكثر كفاءة لإدارة الانبعاثات، بما يعزز مستويات الشفافية ويرتقي بجودة القرارات وفعالية المتابعة، ويمكّنه من تحقيق أثر مناخي ملموس وقابل للقياس في مجمل عملياته التشغيلية وأنشطته التمويلية على حدٍ سواء.

359 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

انبعاثات النطاق الأول من مقر الإدارة العامة

16,190 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

انبعاثات النطاق الثاني من مقر الإدارة العامة

الطاقة والكفاءة في استهلاكها

يلتزم البنك العربي الوطني برفع كفاءة استهلاك الطاقة في عملياته ضمن نهجه المتكامل لإدارة أثره البيئي وتنفيذ استراتيجيته المناخية. ويرتبط الأثر البيئي المباشر للبنك بصورة رئيسية باستهلاك الطاقة في شبكة الفروع والمرافق المكتبية والبنية التحتية الرقمية، مما يجعل كفاءة الاستهلاك محوراً مهماً في تحسين الأداء التشغيلي وخفض البصمة البيئية المباشرة.

وعزز البنك في عام 2025 مجموعة من المبادرات الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة وخفض كثافة استخدام الموارد في عملياته اليومية، مما أثمر عن تحقيق تحسن ملموس في أداء الطاقة وانخفاض إجمالي استهلاك الطاقة على أساس سنوي. ويعكس هذا الأداء أثر مبادرات البنك المستمرة لتعزيز الكفاءة وتطوير الممارسات التشغيلية، ويؤكد فاعلية النهج الذي يعتمده في إدارة أثره البيئي التشغيلي وتحقيق نتائج قابلة للقياس.

وتشمل أبرز التدابير التي اتخذها البنك في هذا المجال تطوير أنظمة إدارة المباني لرفع كفاءة التبريد والإضاءة واستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الألواح الشمسية وتحسين كفاءة المعدات في مختلف مرافقه. وتسهم هذه الجهود في رفع الأداء التشغيلي والحد من الأثر البيئي المباشر، بما يدعم مستهدفاته في إدارة الطاقة بكفاءة أعلى.

كما أطلق البنك مبادرات للتنقل المستدام، شملت توفير حافلات نقل مكوكية بين مقر الإدارة العامة وخطوط المترو، بما يقلل اعتماد الموظفين على السيارات الخاصة ويخفّض الانبعاثات غير المباشرة ويشجع استخدام وسائل النقل العام ضمن بيئة عمل أكثر كفاءة واستدامة.

ويشكل التحول الرقمي مُمكناً رئيسياً لرفع كفاءة الطاقة، إذ يوسع البنك قدرات المصرفية الرقمية لتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية والخدمات التي تستدعي الحضور إلى الفروع. ومنذ إطلاق استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، خفّض البنك استخدام الورق بنسبة 80٪، وفتح نحو 90٪ من الحسابات الجديدة عبر المنصات الرقمية، مما يدعم خفض استهلاك الموارد ويرتقي بكفاءة تقديم الخدمات.

ويدعم البنك كفاءة الطاقة أيضاً عبر الإدارة المستدامة للمرافق وممارسات التوريد المسؤولة، بما يشمل ترشيد استخدام المساحات واعتماد التقنيات الموفرة للطاقة متى أمكن ذلك. ويعزز هذا النهج قدرته على دمج اعتبارات الكفاءة في قراراته التشغيلية اليومية، بما يرسخ ممارسات بيئية مسؤولة على مستوى الفروع والمرافق.

كما يواصل البنك تطوير نهجه في إدارة الطاقة عبر تحسين عمليات جمع البيانات والمتابعة وإعداد التقارير الداخلية. وتتيح هذه التحسينات تتبع اتجاهات استهلاك الطاقة بدقة أعلى، وتدعم الإفصاح المستقبلي عن مؤشرات كمية للطاقة بما يواكب التوقعات التنظيمية ومتطلبات إعداد التقارير.

ويواصل كذلك رفع كفاءة الطاقة تدريجياً في عملياته دعماً لمستهدفاته البيئية الأوسع وترسيخاً لالتزامه بتحقيق الريادة المستدامة وأثر بيئي إيجابي قابل للقياس على المدى الطويل.

وتشمل أبرز التدابير التي اتخذها البنك في هذا المجال تطوير أنظمة إدارة المباني لرفع كفاءة التبريد والإضاءة واستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الألواح الشمسية وتحسين كفاءة المعدات في مختلف مرافقه. وتسهم هذه الجهود في رفع الأداء التشغيلي والحد من الأثر البيئي المباشر، بما يدعم مستهدفاته في إدارة الطاقة بكفاءة أعلى.

إدارة النفايات

يلتزم البنك العربي الوطني بإدارة النفايات وفق ممارسات مسؤولة تشكل رافداً حيوياً لنهجه المتكامل للاستدامة البيئية والتشغيلية. ورغم أن أنشطته المصرفية لا تنتج نفايات صناعية كبيرة، يدرك البنك أهمية الحد من إنتاج النفايات ورفع كفاءة استخدام الموارد وترسيخ أنماط الاستهلاك المستدام في مختلف عملياته التشغيلية.

نسعى لأن نكون في طليعة الجهات الرائدة في المملكة في مجال إدارة النفايات والاقتصاد الدائري بحلول عام 2030، انسجاماً مع طموحاتنا في اعتماد أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وبما يعكس التزام البنك بتطوير ممارسات الاستخدام المسؤول للموارد ودعم الأولويات البيئية الوطنية.

تتكون النفايات الناتجة عن عمليات البنك بصورة رئيسية من مواد مرتبطة ببيئة العمل المكتبية، بما يشمل الورق ومستلزمات التغليف والنفايات الإلكترونية. وينفذ البنك مبادرات موجهة للحد من إنتاج النفايات وتحسين آليات إدارتها في مقاره وفروعه ومرافقه، بما يعزز كفاءة الأداء البيئي في عملياته اليومية.

ويضع البنك خفض استهلاك الورق في مقدمة أولوياته لإدارة النفايات، إذ أسهم اعتماد الحلول الرقمية لفتح الحسابات في تقليل استخدام الورق بنسبة تتجاوز 80٪. كما أطلق مبادرة "مكاتب بلا ورق"، مع إيقاف تشغيل عدد كبير من الطابعات في مختلف أقسامه، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحد من إنتاج النفايات.

ويدعم البنك ممارسات الاقتصاد الدائري بتوفير مرافق لإعادة التدوير في مواقع رئيسية، مما أتاح معالجة نحو 84 طناً من النفايات الورقية في عام 2024. ووسع في عام 2025 نهجه في إدارة النفايات ليشمل تتبع فئات إضافية من النفايات، بما يرفع جودة المراقبة وإعداد التقارير، ويعزز دقة البيانات المرتبطة بالأثر البيئي لعملياته.

ويسعى البنك كذلك إلى إدارة النفايات الإلكترونية بمسؤولية تامة عبر ممارسات التخلص الملائمة والاستعانة بمقدمي خدمات معتمدين متى اقتضت الحاجة. كما يدمج اعتبارات الاستدامة في عمليات التوريد، بما يدعم اختيار المواد والموردين المتوافقين مع مستهدفاته البيئية.

ويحرص البنك على تطوير ممارساته في إدارة النفايات عبر رفع قدراته في جمع البيانات والمتابعة وإعداد التقارير، بما يدعم الإفصاح المستقبلي عن مؤشرات النفايات، ويمكّنه من تحديد فرص إضافية للحد من إنتاج المخلفات وتحسين ممارسات إعادة التدوير، تحقيقاً لأثر بيئي ملموس وقابل للقياس في عملياته التشغيلية.

ويواصل البنك توظيف هذه الجهود المتكاملة لترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية في عملياته التشغيلية، مما يدعم بلوغ مستهدفاته الشاملة للاستدامة، ويجسد التزامه الفاعل بتحقيق الريادة المستدامة وأثر إيجابي دائم.

وسع البنك في عام 2025 نهجه في إدارة النفايات ليشمل تتبع فئات إضافية من النفايات، بما يرفع جودة المراقبة وإعداد التقارير، ويعزز دقة البيانات المرتبطة بالأثر البيئي لعملياته.

ترشيد استهلاك المياه

يولي البنك العربي الوطني أهمية كبيرة للاستخدام المسؤول للمياه، خاصةً في ظل تحديات ندرة المياه في المملكة وما ترتبط به من أولويات وطنية في مجال الاستدامة. ورغم أن استهلاك المياه لا يمثل مجال تأثير رئيسي مقارنة بأنشطته التمويلية، يواصل البنك تعزيز كفاءة استخدام المياه ضمن عملياته التشغيلية، بما يعكس التزامه بإدارة موارده بمسؤولية تامة.

ويرتبط استهلاك المياه في البنك بصورة رئيسية بمرافق المكاتب وعمليات الفروع، لذلك يطبق إجراءات مستمرة لترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة استخدام الموارد في مقاره وفروعه. وتشمل هذه الإجراءات المتابعة الدورية لمعدلات الاستهلاك والصيانة الدورية لشبكات ومنظومة المياه وترسيخ ثقافة الاستخدام المسؤول للمياه بين الموظفين لضمان استدامة الموارد البيئية المتاحة والحد من الهدر.

ويدمج البنك اعتبارات كفاءة المياه ضمن نهجه الأوسع لإدارة المرافق وتشغيل المباني وصيانتها. ويشمل ذلك اعتماد التجهيزات الموفرة للمياه قدر الإمكان، إلى جانب تطوير الممارسات التشغيلية التي تحد من الاستهلاك غير الضروري، بما يعزز كفاءة الموارد في بيئة العمل اليومية.

كما يسهم تركيز البنك المتزايد على التحول الرقمي في دعم كفاءة استخدام الموارد بصورة غير مباشرة، إذ يقلل الاعتماد على الإجراءات المادية ويرفع كفاءة العمليات، بما يحد من الاستهلاك المرتبط بالخدمات التشغيلية التقليدية.

ويتطلع البنك في المرحلة المقبلة إلى مواصلة نهجه الرائد في إدارة المياه عبر تحسين عمليات جمع البيانات والمتابعة، بما يمكّنه من تتبع استهلاك المياه بصورة أشمل ويدعم الإفصاح المستقبلي عن مؤشرات كمية للمياه بما يواكب معايير إعداد التقارير المتقدمة.

وتدعم هذه الجهود إدارة الموارد بمسؤولية وترسخ مواءمة عمليات البنك مع مستهدفات الاستدامة الوطنية، بما يعزز التزامه بريادة مستدامة وأثر بيئي دائم.

المخاطر المناخية

يدرك البنك العربي الوطني أن تغيرات المناخ تفرض مخاطر وتتيح فرصاً مالية متنامية يمكن أن تؤثر في عملياته وعملائه ومحفظته التمويلية الشاملة. ويبادر إلى دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما يرسخ حضورها في عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ومتابعتها، ويضمن اتساق إدارتها مع مستوى تقبل المخاطر والأهداف الاستراتيجية المعتمدة لديه.

يصنف البنك المخاطر المناخية إلى نوعين رئيسيين هما مخاطر التحول والمخاطر المادية.

فمخاطر التحول تنشأ عن الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وقد تنتج عن التغيرات التنظيمية والسياسية والتقنية ومتغيرات السوق، ويمكن أن تؤثر في نماذج أعمال العملاء وقيم الأصول والجدارة الائتمانية، ولاسيّما في القطاعات كثيفة الانبعاثات مثل الطاقة والطيران. ويتعامل البنك مع مخاطر التحول بدمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقييمات الائتمان وتحليل القطاعات الاقتصادية ومتابعة أداء المحفظة التمويلية، مع مساندة العملاء في اعتماد ممارسات أكثر استدامة عبر الحلول التمويلية والاستشارية.

أمّا المخاطر المادية فترتبط بتزايد وتيرة الأحداث المناخية وحدتها، مثل التقلبات الجوية بالغة الشدة وارتفاع معدلات درجات الحرارة والإجهاد المائي. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى تعطيل العمليات التجارية والإضرار بالأصول والتأثير في النشاط الاقتصادي. ورغم أن تعرض البنك المباشر للمخاطر المادية يظل محدوداً ضمن عملياته التشغيلية، فإن تعرضه غير المباشر قد ينشأ عبر أنشطته التمويلية ومحافظ العملاء. لذا، يدمج عوامل المخاطر الجغرافية والقطاعية في عمليات تقييم الائتمان وتقدير المخاطر.

ويركز البنك في تحديد المخاطر المناخية وتقييمها على أنشطته التمويلية، مستنداً إلى تصنيف منظم لمخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتقييم الأهمية النسبية، بما يتيح التمييز الواضح بين مخاطر التحول والمخاطر المادية. ويدعم هذا النهج قدرته على قراءة مصادر المخاطر بدرجة أدق، وتوجيه أدوات الرقابة والمتابعة نحو القطاعات والعملاء الأكثر تعرضاً.

ولدعم القياس واتخاذ القرار، يطبق البنك درجات مخصصة لمخاطر التحول والمخاطر المادية على نماذج القطاعات والعملاء الأفراد، باستخدام مقياس متدرج من 0 إلى 5، مع تقييم هذه الدرجات عبر آفاق زمنية متعددة تشمل أعوام 2025 و2030 و2040 و2050، بما يمنحه رؤية أوضح لتطور المخاطر بمرور الوقت، ويساعده على إدماج الاعتبارات المناخية في قرارات التمويل والتخطيط الرأسمالي.

ويعزز البنك فهمه للمخاطر المرتبطة بالمناخ عبر تحليلات دقيقة للسيناريوهات المحتملة واختبارات التحمل والضغوط المالية، بما يتيح تقييم الآثار المحتملة في ظل مسارات مناخية وآفاق زمنية مختلفة. وتدعم هذه الآليات المتقدمة تطوير منظومة استشرافية لإدارة المخاطر، ويساعد على تحديد مواطن الضعف المحتملة داخل محفظته التمويلية، ورفع قدرته على التعامل مع التحولات المناخية والاقتصادية المتسارعة.

ويرسخ البنك إدارة المخاطر المناخية عبر سياسة مخصصة للمخاطر المناخية مدمجة ضمن دليل سياسات الائتمان، ومتكاملة مع إطار خطوط الدفاع الثلاثة. ويضمن هذا التكامل وضوح الأدوار والمسؤوليات وآليات الإشراف على مختلف المستويات المؤسسية، بما يعزز الانضباط في تطبيق متطلبات المخاطر المناخية ومتابعتها.

وتدعم عمليات المتابعة وإعداد التقارير حوكمة المخاطر المناخية من خلال تقارير ربع سنوية لمؤشرات المخاطر الرئيسية حول أوجه تمركز مخاطر التحول والمخاطر المادية، إلى جانب اختبارات الضغوط ذات الصلة بالمناخ نصف السنوية التي تدعم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ضمن الركيزة الثانية، وتخطيط رأس المال عبر سيناريوهات متعددة.

كما يدمج البنك اعتبارات المخاطر المناخية في العمليات الرئيسية لإدارة المخاطر، لتبدأ من مراحل قبول العملاء الجدد، وتمتد إلى إجراءات الموافقات الائتمانية، وتتوج بالمراقبة اللحظية والمستمرة للمحفظة التمويلية. ويواصل الارتقاء بقدراته المؤسسية الداخلية وتحسين جودة بياناته التشغيلية وتطوير هياكل الحوكمة، بما يدعم إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ بكفاءة أكبر وفق منهجية واضحة وقابلة للتطوير.

واستناداً إلى هذا الأساس، يعمل البنك على تطوير نهجه في تمويل التكيف والمرونة من خلال مشاريع تجريبية بالتعاون مع مجموعة مختارة من العملاء في القطاعات ذات الأولوية. وتسهم هذه المشاريع في ترجمة إطار إدارة المخاطر المناخية المعتمد لدى البنك إلى حوار منظم مع العملاء، يغطي أبعاد مخاطر التحول والمخاطر المادية على حد سواء.

وعلى صعيد مخاطر التحول، تركز هذه المشاريع على التواصل مع العملاء العاملين في القطاعات كثيفة الانبعاثات لدعم مسارات خفض الانبعاثات الكربونية لديهم، بهدف تطوير حلول تمويلية للتحول تشجع على تحقيق تخفيضات قابلة للقياس في الانبعاثات.

أما فيما يتعلق بالمخاطر المادية، فتهدف هذه المشاريع إلى مساعدة الشركات التابعة على تحديد مواطن الضعف التشغيلية المرتبطة بالظواهر المناخية، مثل موجات الحرارة الشديدة والإجهاد المائي والفيضانات، واستكشاف حلول تمويلية مصممة خصيصًا لتعزيز القدرة على الصمود.

ويتطلع البنك خلال المرحلة المقبلة إلى مواصلة تطوير إطار المخاطر المناخية عبر توسيع قدراته في تحليل السيناريوهات وتحسين نطاق توفر البيانات وتعميق دمج الاعتبارات المناخية في التخطيط الاستراتيجي وعمليات اتخاذ القرار.

ويدعم هذا النهج المتكامل قدرته على استيعاب المخاطر المرتبطة بالمناخ ومواجهتها بكفاءة، إلى جانب ترسيخ دعمه الاستراتيجي لمسيرة التحول الوطني نحو اقتصاد يتسم بالاستدامة العالية والمرونة الفائقة في التكيف مع المتغيرات المناخية وتحدياتها المستقبلية الممتدة.

طوّر البنك العربي الوطني إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر المناخية يتوافق مع الإرشادات التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي واستراتيجية البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويدمجه في عمليات مراجعة الائتمان ومنح التسهيلات، بما يعزز قدرته على رصد المخاطر المناخية مبكراً وإدارتها ضمن دورة الائتمان بكفاءة أعلى.

05

موظفونا والمجتمع

نظرة عامة	64
استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها	66
الصحة والسلامة المهنية والعافية	67
التنوع وتكافؤ الفرص	68
مشاركة الموظفين ورفاهيتهم	69
الشمول المالي	70
حماية العملاء مالياً	71
المشاركة المجتمعية	72
المساهمات الخيرية	76

يوظف البنك العربي الوطني نهجاً متكاملاً لتقوية قاعدة رأس ماله البشري وتمكين موظفيه من المساهمة في تحقيق نمو مستدام، بما يعزز أثره المؤسسي طويل الأجل.

نظرة عامة

نؤمن في البنك العربي الوطني بأن موظفينا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. ومن هذه القناعة، يواصل البنك تهيئة بيئة عمل ترسخ مبادئ الشمولية وتحفّز الأداء المتميز، ترتبط برسالة واضحة وتدعم رفاهية الموظفين وتطورهم المهني ومشاركتهم الفاعلة في رحلة نموه.

وواصل البنك في عام 2025 الاستثمار في تطوير كفاءات مؤهلة لمواكبة تطلعات المستقبل وتجاوز تحدياته من خلال صقل المهارات الفنية والسلوكية والقيادية لدى موظفيه بما يدعم أولوياته الاستراتيجية، وفي مقدمتها التحول الرقمي وإدماج الاستدامة في منظومة العمل. وتأتي ركيزة الموظفين والمرافق والمجتمع ضمن استراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتؤكد التزامه بتطوير رأس المال البشري وترسيخ ثقافة الاستدامة.

ويمنح البنك مشاركة الموظفين وتعزيز ارتباطهم بالعمل أولوية رئيسية، ويدعمها باستبيانات منتظمة وقنوات فاعلة لتبادل الملاحظات، بما يوجه جهود التحسين المستمر في تجربة العمل. وحقق في عام 2025 نسبة 77٪ في مؤشر الحيوية المؤسسية، كما بلغ مؤشر رضا الموظفين 46٪، مما يعكس مستويات قوية من المشاركة والرضا الوظيفي ويؤكد جودة بيئة العمل التي يحرص على تطويرها باستمرار.

ويعزز البنك التنوع والشمول مع تركيز خاص على رفع نسبة مشاركة المرأة ودعم توطين القوى العاملة. وبلغ عدد موظفيه في عام 2025 نحو 4,128 موظف، من بينهم 1,012 موظفة يمثلن 24.5٪ من إجمالي القوى العاملة، فيما شكل الموظفون السعوديون 98٪ من إجمالي الموظفين. كما استقطب خلال العام 647 موظف جديد لدعم نمو الأعمال وتعزيزاً للقدرات المؤسسية في مختلف إداراته ووحداته.

ويولي البنك تطوير الموظفين اهتماماً بالغاً عبر برامج تدريب منظمة ومبادرات تعلم مستمرة، إذ قدم في عام 2025 ما مجموعه 364,279 ساعة تدريبية، من بينها 550 ساعة مخصصة لموضوعات مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتتكامل هذه الجهود مع تركيزه على الصحة والسلامة والعافية، بما يدعم بيئة عمل منتجة ومحفزة تمكّن الموظفين وترفع من معدلات الإنتاجية.

ويمتد التزام البنك إلى المجتمع عبر مبادرات مشاركة اجتماعية واسعة تشمل المنح الدراسية وبرامج الرعاية الصحية والأنشطة التطوعية ودعم المجتمعات والفئات التي لا تحظى بالخدمات الكافية. ويعكس هذا التوجه حرصه على توسيع أثره خارج نطاق العمل المصرفي المباشر، وربط نموه المؤسسي بمساهمات اجتماعية تحقق أثراً ملموساً في مختلف مناطق المملكة.

ويوظف البنك العربي الوطني هذا النهج المتكامل لتقوية قاعدة رأس ماله البشري وتمكين موظفيه من المساهمة في تحقيق نمو مستدام، بما يعزز أثره المؤسسي طويل الأجل ويدعم دوره في خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني.

مؤشر الحيوية المؤسسية

٪77

نسبة الموظفين السعوديين

٪98

ساعات التدريب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

550 ساعة

إجمالي عدد ساعات التدريب

364,279 ساعة

استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها

يؤمن البنك العربي الوطني بأن استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها يمثل ركيزة أساسية لاستدامة تفوقه التنافسي وتحقيق قيمة طويلة الأجل. لذا، لا يدخر جهداً لتطوير كوادر بشرية متميزة تمتلك المهارات الفنية والقيادية والسلوكية اللازمة لدعم أولوياته الاستراتيجية، وفي مقدمتها التحول الرقمي ودمج الاستدامة في أعماله.

ويعتمد البنك نهجاً منظماً في استقطاب الكفاءات، يركز على جذب الطاقات البشرية التي تجمع بين الخبرة الفنية القوية والإمكانات القيادية الواعدة والتوافق التام مع قيمه وثقافته المؤسسية. كما يواصل تقديم مزايا وظيفية تنافسية من خلال حزم تعويضات مجزية وإتاحة فرص واضحة للتطور المهني وتهيئة بيئة عمل داعمة ومحفزة، بما يسهم في تطوير الكفاءات الوطنية ويدعم مستهدفات تنمية القوى العاملة في المملكة.

ويمثل تطوير الموظفين محوراً رئيسياً في استراتيجيته لإدارة الكفاءات، إذ يرسخ البنك ثقافة التعلم المستمر من خلال وضع خطط تطوير فردية مدروسة بعناية، وتفعيل مراكز متقدمة لتقييم أداء الموظفين، وإطلاق برامج متخصصة مثل مدرسة المبيعات. كما تقدم أكاديمية العربي منظومة واسعة من البرامج الفنية والسلوكية في مجالات رئيسية تشمل إدارة المخاطر والتوعية بمكافحة الاحتيال والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارة العلاقات وتقنية المعلومات والأمن السيبراني، بما يؤهل الموظفين لمواكبة متطلبات القطاع المالي المتغيرة ويدعم جاهزيتهم للمستقبل.

ويمثل بناء القدرات في مجال الاستدامة أحد المجالات المتنامية التي يوليها البنك اهتماماً متزايداً، حيث قدم في عام 2025 أكثر من 2,500 ساعة تدريبية متخصصة في موضوعات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال أكاديمية العربي. وشملت هذه البرامج موضوعات رئيسية مثل المخاطر المناخية والتمويل المستدام وحوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وأطر التصنيف ذات الصلة. كما شارك نحو 10٪ من الموظفين في برنامج تدريبي واحد على الأقل في هذا المجال خلال العام، بمتوسط بلغ خمس ساعات تدريبية لكل موظف. وبلغت نسبة استكمال البرامج الإلزامية الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ما يقارب 100٪، بما يعكس مستوى عالياً من الوعي والمشاركة المؤسسية في ترسيخ مفاهيم الاستدامة وتعزيز القدرات المرتبطة بها على مستوى البنك.

وعزز البنك في عام 2025 إطار رأس المال البشري باستكمال مراجعة شاملة لهيكل الوظائف، استهدفت تنظيم الفئات الوظيفية وتطوير الكفاءات، مع تحديد المهارات اللازمة لدعم تخطيط القوى العاملة والبرامج التدريبية المتخصصة، مما أسهم في إطلاق مسارات أوضح للتدرج الوظيفي وربط تطور الموظفين باحتياجاته المستقبلية.

ويدعم البنك الاحتفاظ بالكفاءات عبر إطار شامل يحفز مشاركة الموظفين ويعزز ارتباطهم بالعمل ويدعم تطورهم المهني ويرسخ ثقافة التقدير. كما حافظ على تقديم مزايا وظيفية تنافسية، مع تركيز أكبر على إجمالي المكافآت وفرص النمو المهني وتيسير الإجراءات الداخلية، بما يثري تجربة الموظف ويرفع مستوى الارتباط الوظيفي على امتداده.

وتعزز برامج التدريب الواسعة هذا التوجه، إذ يشارك كل موظف في ستة برامج تدريبية على الأقل، بينما يحصل الموظفون في المستويات الإدارية على تدريب إضافي في موضوعات الاستدامة. ويدعم البنك كذلك تطوير موظفيه من خلال مجموعة واسعة من الشهادات المهنية التي ترفع جاهزيتهم وتعزز كفاءتهم في أداء أدوارهم الحالية والمستقبلية.

وأثمرت هذه التدابير عن تحسن ملموس في مؤشرات الارتباط الوظيفي، إذ ارتفع مؤشر الحيوية المؤسسية إلى 77٪ مقابل 74٪ في عام 2024، كما ارتفع مؤشر رضا الموظفين من 32٪ إلى 46٪، متجاوزاً المعايير المرجعية المحلية والعالمية. وتؤكد هذه النتائج فاعلية نهج البنك في بناء بيئة عمل محفزة تعزز المشاركة والثقة والانتماء.

كما توج نجاحاته التشغيلية بالانتقال السلس إلى منصة أوراكل السحابية للموارد البشرية، مما أسهم في تيسير استخدام الأنظمة التقنية ورفع مستويات الكفاءة الإدارية والارتقاء بتجربة الموظف. ودعم هذا التحول أتمتة إجراءات الموارد البشرية وتبسيطها، وتعزيز الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار، ورفع قدرته على إدارة رأس ماله البشري بكفاءة أعلى.

ويرتكز البنك العربي الوطني على هذا النهج المتكامل لإدارة الكفاءات ليواصل تهيئة بيئة عمل حيوية وشاملة تدعم نمو الموظفين وترتقي بكفاءة الأداء المؤسسي، بما يعزز جاهزيته للمستقبل ويرسخ التزامه بريادة مستدامة وأثر دائم.

رسخ البنك ثقافة التعلم المستمر من خلال وضع خطط تطوير فردية مدروسة بعناية، وتفعيل مراكز متقدمة لتقييم أداء الموظفين، وإطلاق برامج متخصصة مثل مدرسة المبيعات، فيما تقدم أكاديمية العربي منظومة واسعة من البرامج الفنية والسلوكية.

الصحة والسلامة المهنية والعافية

يدرك البنك العربي الوطني بأن توفير بيئة عمل آمنة وصحية يمثل ركيزة أساسية في مسؤوليته تجاه موظفيه ومتعهديه وزواره، وعنصراً مهماً في بناء ثقافة مؤسسية تحفز الأداء المتميز. لذا يواصل ترسيخ ممارسات الصحة والسلامة المهنية ضمن نهجه التشغيلي وإدارة رأس ماله البشري، بما يحمي سلامة الموظفين ويدعم بيئة عمل آمنة ومنظمة.

ويطبق البنك إجراءات الصحة والسلامة المهنية في مختلف عملياته، مع تركيز خاص على الحفاظ على بيئات مكتبية آمنة وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وتشمل هذه الإجراءات متابعة بيئة العمل بصورة منتظمة والالتزام ببروتوكولات السلامة المعتمدة وتوفير المرافق والتجهيزات الملائمة لدعم صحة الموظفين وسلامتهم، بما يهيئ بيئة عمل أكثر كفاءة وجاهزية واستقراراً.

وتقديراً لهذه الجهود، حصل البنك العربي الوطني على شهادة الامتثال للصحة والسلامة المهنية من المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية في المملكة، مما يعكس توافق ممارساته مع المعايير الوطنية والممارسات الرائدة في هذا المجال، ويؤكد حرصه على الارتقاء المستمر بمتطلبات الصحة والسلامة داخل بيئة العمل.

كما يعزز البنك نهجه الاستباقي في الصحة والسلامة عبر مبادرات توعوية ورسائل اتصال داخلية تشجع الموظفين على اتباع ممارسات عمل آمنة. ويطلع موظفيه على السياسات والإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك بروتوكولات الاستجابة للطوارئ، بما يحافظ على الجاهزية للتعامل مع الحالات غير المتوقعة بكفاءة ومسؤولية.

ويطبق البنك إجراءات واضحة للإبلاغ عن حوادث بيئة العمل وإدارتها، بما يتيح الاستجابة السريعة وتحسين ممارسات السلامة. وعند الحاجة، يسجل الحوادث ويراجعها لتحديد أسبابها الجذرية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية التي تحد من احتمالات تكرارها، بما يعزز ثقافة الوقاية والمساءلة في مختلف مواقع العمل.

ويواصل البنك تطوير إطار الصحة والسلامة المهنية عبر تعزيز عمليات المتابعة ودعم الإفصاح المستقبلي عن مؤشرات الصحة والسلامة، بما في ذلك معدل تكرار الإصابات المسببة للغياب عن العمل (LTIFR)، ومعدلات الحوادث القابلة للتسجيل، ومعدلات الغياب، بما يواكب معايير إعداد التقارير المتقدمة ويرفع جودة المتابعة المؤسسية.

وترسخ هذه الجهود التزام البنك العربي الوطني بحماية أصوله البشرية، وإرساء ثقافة مؤسسية تضع صحة الموظفين وسلامتهم وعافيتهم في صميم بيئة العمل، بما يدعم استدامة الأداء ويمكّن الموظفين من المساهمة بفاعلية في تحقيق أهدافه طويلة الأجل.

حصل البنك العربي الوطني على شهادة الامتثال للصحة والسلامة المهنية من المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية في المملكة، مما يعكس توافق ممارساته مع المعايير الوطنية والممارسات الرائدة في هذا المجال، ويؤكد حرصه على الارتقاء المستمر بمتطلبات الصحة والسلامة داخل بيئة العمل.

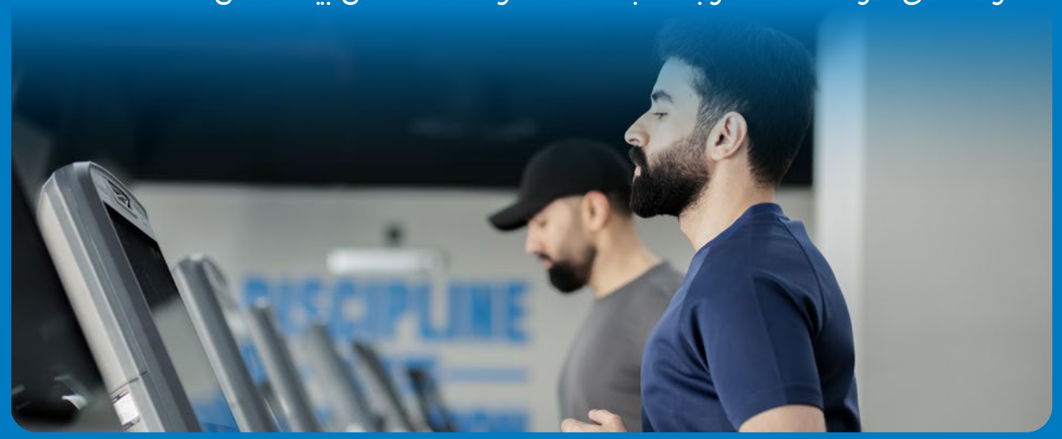

التنوع وتكافؤ الفرص

يرسخ البنك العربي الوطني التزامه بتهيئة بيئة عمل شاملة تحتفي بالتنوع وتضمن تكافؤ الفرص وتدعم المشاركة الكاملة والفاعلة لجميع الموظفين، إذ يدرك أن تنوع الطاقات البشرية يرفع كفاءة الأداء المؤسسي ويحفز الابتكار ويدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

ويوجه البنك استراتيجيته لإدارة الكفاءات نحو تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في كافة مراحل المسار الوظيفي، بدءاً من استقطاب الكفاءات وتطويرها، مروراً بالترقيات، ووصولاً إلى استبقاء المواهب المتميزة. وتستند قرارات التوظيف والتطور المهني إلى معايير الجدارة والمؤهلات والأداء، بما يضمن تطبيق نهج مهني يتسم بالعدالة والشفافية والشمول في إدارة رأس المال البشري.

ويضع البنك تعزيز التوازن بين الجنسين في صدارة أولوياته الاستراتيجية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. ومثلت الموظفات في عام 2025 نسبة 24.5٪ من إجمالي القوى العاملة، بما يعكس تقدماً متواصلاً في تمكين المرأة ورفع مشاركتها في القطاع المالي. كما حدد هدفاً طموحاً لرفع مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 30٪ بحلول عام 2030، مدعوماً بمبادرات تتيح التطور المهني والتدرج القيادي وتعزز الشمول في بيئة العمل.

ويواصل البنك دعم توطين الوظائف، إذ شكل السعوديون 98٪ من إجمالي الموظفين، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة ويؤسس لقاعدة كوادر وطنية تمتلك المهارات اللازمة لتلبية تطلعات القطاع وتجاوز تحدياته التشغيلية والتنافسية. ووسع نطاق استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة، ووجه استثماراته نحو برامج تعليمية وتطويرية متخصصة، وأرسى مسارات واضحة للمناصب الحيوية والتخصصية. كما حدد وظائف مخصصة للسعوديين، مع تنفيذ هذه التحولات وفق منهجية متدرجة تضمن انسيابية العمليات وتحافظ على استمرارية الأعمال بكفاءة عالية وموثوقية تامة.

ويطبق البنك سياسة حازمة تمنع كافة أشكال التمييز الوظيفي، ويلتزم بترسيخ بيئة عمل يسودها الاحترام المتبادل والإنصاف والشمول. كما يوفر للموظفين قنوات متعددة للإبلاغ عن أي ملاحظات أو تجاوزات، بما يضمن معالجة الموضوعات بعدالة وشفافية تامة دون أي تأخير، وبما يعزز الثقة في آليات الإنصاف المؤسسي.

ويدعم البنك كذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل من خلال توفير التسهيلات الملائمة والدعم المصمم لاحتياجاتهم، بما يتوافق مع مؤشرات الأداء المحددة والسياسات الداخلية. وتأتي هذه الجهود ضمن التزامه بتيسير بيئة العمل وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون استثناء. وحقق في عام 2025 زيادة في عدد الموظفين من ذوي الإعاقة بنسبة 19٪ مقارنة بالعام السابق، مما يعكس تقدماً ملموساً في بناء بيئة عمل أكثر شمولاً.

كذلك، يواصل البنك تطوير مبادرات التنوع والشمول عبر تعزيز آليات الرقابة على البيانات الوظيفية، وترسيخ ممارسات القيادة الشاملة، وتوسيع نطاق المبادرات الداعمة لتكافؤ الفرص. ويرتكز هذا التوجه على قناعة راسخة بأن بيئة العمل المتنوعة والمنصفة تعزز جاهزيته للمستقبل، وترفع قدرة موظفيه على الابتكار وتحقيق أداء مؤسسي مستدام.

ويتوج البنك العربي الوطني جهوده المتكاملة ببناء بيئة عمل مؤسسية تمكّن الكوادر البشرية من إطلاق طاقاتها الكاملة وتدعم الأولويات الوطنية، بما يعزز التزامه بريادة مستدامة وأثر دائم في المجتمع والاقتصاد الوطني.

كما حدد هدفاً طموحاً لرفع مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 30٪ بحلول عام 2030

مشاركة الموظفين ورفاهيتهم

يفخر البنك العربي الوطني بمبادراته الراسخة لتعزيز مشاركة الموظفين، لما لها من دور رئيسي في ترسيخ شعورهم بالتقدير والدعم، وتمكينهم من المساهمة بفاعلية في مسيرته ونموه المؤسسي.

في عام 2025، شارك 79٪ من الموظفين في استبيان مشاركة الموظفين، حيث تحسنت درجة الرضا العام بنسبة 5٪ مقارنة بعام 2024 لتصل إلى 77٪. وتعكس هذه النتائج حرص البنك على الاستماع إلى ملاحظات موظفيه وتحويلها إلى إجراءات عملية تعزز بيئة عمل عادلة وشاملة. كما عالج جميع التظلمات التسعة المقدمة من الموظفين في الوقت المناسب ووفق الأنظمة العمالية المعمول بها.

ويولي البنك رفاهية الموظفين أولوية رئيسية، ويدعمها بمجموعة من المبادرات التي تعزز صحتهم الجسدية والنفسية. وتشمل هذه المبادرات سياسات شاملة للصحة والسلامة، وبرامج لدعم الصحة النفسية، ومبادرات موجهة لدعم رفاهية الموظفين عن طريق إتاحة مرافق مثل صالة الألعاب الرياضية، بما يعزز تبني نهج متكامل يدعم عافية الموظفين داخل بيئة العمل وخارجها.

ويعزز البنك مرونة بيئة العمل وشموليتها عبر ترتيبات العمل عن بُعد للموظفين الذين لا تتطلب طبيعة أعمالهم التعامل المباشر مع العملاء، إلى جانب حلول عمل من المنزل مصممة للموظفين من ذوي الإعاقة. وتسهم هذه الترتيبات في تهيئة بيئة عمل ميسرة وداعمة تراعي احتياجات مختلف الموظفين، وتدعم قدرتهم على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل وجودة الحياة.

٪79

مشارك من الموظفين في استبيان مشاركة الموظفين

الحملة	وصف مختصر	أهم محطات البنك	المشاركون
يوم أبناء الموظفين	فعالية تشاركية على مدار يوم كامل مخصصة لأبناء الموظفين، تضمنت أنشطة تعليمية وترفيهية وتفاعلية لتعزيز الشمول العائلي وترسيخ ارتباط الموظفين ببيئة البنك.	8 يناير 2025	أبناء الموظفين
دوريات فروع البنك	مبادرة قائمة على الأداء، تهدف إلى تعزيز روح الفريق والتعاون وتحقيق مستهدفات الأعمال على مستوى الفروع.	3 مارس 2025	موظفو الفروع
فعالية يوم التأسيس	احتفالية بالتراث السعودي والهوية الوطنية، أسهمت في تعزيز الوعي الثقافي ورفع مشاركة الموظفين.	19 فبراير 2025	موظفو الإدارة العامة والمكاتب الإقليمية
بطولة البادل	إطلاق النسخة الأولى من البطولة في المنطقة الوسطى بهدف تعزيز رفاهية الموظفين وروح الفريق والمشاركة من خلال الرياضة.	19–20 مارس 2025	موظفو المنطقة الوسطى
اليوم العالمي للصحة والسلامة	مبادرة توعوية لتعزيز ممارسات الصحة والسلامة في بيئة العمل، بما يتماشى مع المناسبة العالمية لهذا اليوم.	28 أبريل 2025	موظفو الإدارة العامة
احتفال عيد الفطر	لقاء احتفالي في مقر الإدارة العامة بمناسبة عيد الفطر، عزز التواصل بين الموظفين ورفع الروح المعنوية.	6 أبريل 2025	موظفو الإدارة العامة
حملة برنامج TMZ	مبادرة تهدف إلى رفع الرضا الوظيفي وتعزيز التقدير والمشاركة العامة للموظفين على مستوى البنك.	22 يونيو 2025	جميع الموظفين
بطولة البلوت الثالثة للبنك العربي الوطني	إطلاق النسخة الثالثة من البطولة بهدف تعزيز التفاعل الاجتماعي وتقوية روح الفريق بين الموظفين.	15–17 يوليو 2025	موظفو المنطقة الوسطى
حملة التركيز على العميل	حملة توعوية لترسيخ ثقافة التميز في خدمة العميل على مستوى البنك.	24 سبتمبر 2025	جميع الموظفين
خطة التطوير الفردية	مبادرة منظمة تدعم التطور الوظيفي من خلال تحديد الأهداف ومواءمة الأداء وتعزيز التطوير المستمر.	19 أكتوبر 2025	جميع الموظفين
فعالية التوعية بالأمن السيبراني	جلسة توعوية ركزت على تعزيز معرفة الموظفين بمخاطر الأمن السيبراني وأفضل الممارسات ذات الصلة.	27 أكتوبر 2025	موظفو الإدارة العامة
الاحتفال باليوم الوطني الـ95	احتفالية بمناسبة اليوم الوطني الـ95، ترسخ مشاعر الانتماء الوطني والمشاركة الثقافية بين الموظفين.	22 سبتمبر 2025	موظفو الإدارة العامة والإدارات الإقليمية
حكاية الشتاء من البنك العربي الوطني	النسخة السنوية الخامسة من فعالية مشاركة الموظفين، وتضمنت أنشطة موسمية لتعزيز ثقافة عمل إيجابية وشاملة.	26 نوفمبر 2025	موظفو الإدارة العامة

الشمول المالي

يدرك البنك العربي الوطني أن الشمول المالي ركيزة أساسية للنمو الشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة. ويلتزم بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية المسؤولة والملائمة لمختلف شرائح العملاء، ولاسيّما المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورائدات الأعمال والأفراد والفئات التي لا تحظى بالخدمات المصرفية الكافية. كما يدمج الشمول المالي ضمن استراتيجية أعماله الأساسية وإطاره للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك في إطار التزامه بدعم التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

يلتزم البنك بأهمية توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية للفئات الأقل حصولاً على الخدمات في المجتمع السعودي، بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورائدات الأعمال، والشباب، ومستفيدي بنك التنمية الاجتماعية، والأشخاص ذوي الإعاقة، الأسر التي لا تحظى بخدمات مصرفية كافية. ويعكس هذا التوجه مساهمة البنك في دعم أولويات التقدم الاجتماعي ضمن رؤية المملكة 2030، من خلال تعزيز النمو الشامل وضمان وصول آثار التنمية والتحول الوطني الذي تشهده المملكة إلى مختلف شرائح المجتمع.

وركز البنك خلال عام 2025 على زيادة الميزانية المخصصة للمبادرات الاجتماعية وتوسيع شراكاته مع القطاعين العام وغير الربحي، مما أتاح له تنويع برامجه وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات شرائح أوسع من المجتمع.

ويولي البنك العربي الوطني أهمية كبيرة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويواصل توسيع نطاق التمويل الموجه لهذا القطاع عبر منتجات مخصصة لتلبية احتياجاته وخدمات استشارية متخصصة وشراكات استراتيجية مع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج كفالة والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بما يشمل حلولاً موجهة للقطاعات ذات الأولوية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما يتعاون البنك مع بنك التصدير والاستيراد السعودي لتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ومساندتها في توسيع أعمالها خارج السوق المحلية.

ويعزز البنك الشمول المالي من خلال المنصات المبتكرة والشراكات الاستراتيجية، إذ يتعاون مع شركات التقنية المالية لتوسيع وصول الخدمات المالية إلى الشرائح التي لا تحظى بالخدمات المصرفية الكافية، كما يعمل مع بنك التنمية الاجتماعية لدعم مبادرات الادخار الموجهة للشباب، بما يسهم في بناء مرونة مالية طويلة الأجل وترسيخ ثقافة مالية أكثر وعياً واستدامة.

ويشكل التحول الرقمي مُمكناً رئيسياً للشمول المالي، إذ يواصل البنك توسيع قدراته الرقمية لتذليل الصعوبات التي تواجه العملاء في الحصول على الخدمات المالية وتعزيز قدرته على خدمتهم بكفاءة أعلى في مختلف مناطق المملكة. وخلال عام 2025، تم فتح نحو 90٪ من الحسابات الجديدة عبر القنوات الرقمية، مما يعكس إقبال العملاء على هذه القنوات ونجاح البنك في تقديم خدمات مصرفية ميسرة تضع احتياجات العميل في صميم التجربة.

وتدعم هذه المؤشرات جهود التحول الرقمي التي رفعت معدلات استخدام العملاء للقنوات الرقمية وعززت مستويات المشاركة وحسنت الكفاءة التشغيلية عبر مختلف القنوات. كما تعزز هذه الجهود قدرة البنك على خدمة قاعدة أوسع من العملاء وأكثر تنوعاً، بما يرسخ دوره في توسيع نطاق الشمول المالي في المملكة.

ويمنح البنك أولوية خاصة لتمكين الفئات الأقل تمثيلاً، ومن بينها رائدات الأعمال، عبر توسيع فرص الوصول إلى التمويل ودعم مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية. ولذلك، يطلق مبادرات وبرامج موجهة تستهدف زيادة عدد المنشآت التي تقودها رائدات أعمال ضمن محفظته والمساهمة في تحقيق المستهدفات الوطنية المرتبطة بتمكين المرأة اقتصادياً.

وعزز البنك إتاحة الحلول التمويلية عبر توسيع خدمات الضمانات البنكية من خلال شبكة فروع مصرفية الأفراد، مما ييسر وصول العملاء إلى خيارات التمويل ويعزز الدعم الموجه للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على حدٍ سواء.

ويقدم البنك مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المخصصة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، بما يشمل حلول مصرفية الأفراد وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدعم الاستشاري. كما يعزز الوعي والثقافة المالية من خلال مبادرات التواصل مع العملاء، بما يساعد الأفراد والمنشآت على اتخاذ قرارات مالية مدروسة.

ويتطلع البنك إلى مواصلة جهوده في مجال الشمول المالي عبر توسيع القدرات الرقمية وتطوير برامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوظيف الشراكات للوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء.

ومن خلال هذه المبادرات، يسهم البنك العربي الوطني في دعم النمو الاقتصادي الشامل والأولويات الوطنية للتنمية وترسيخ التزامه بريادة مستدامة وأثر دائم.

تمت الإشادة بالبنك العربي الوطني لكونه المشارك الرائد من حيث عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الممولة عبر بوابة التمويل التابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من حيث إجمالي قيمة التمويل المقدم إليها للعام الرابع على التوالي.

حماية العملاء مالياً

يلتزم البنك العربي الوطني بحماية السلامة المالية لعملائه عبر ممارسات مصرفية مسؤولة تقوم على الشفافية والإنصاف في جميع المنتجات والخدمات. وتشكل حماية العملاء مالياً محوراً رئيسياً في التزامه بالسلوك الأخلاقي وترسيخ الثقة وبناء علاقات طويلة الأجل مع عملائه.

ويحرص البنك على تصميم منتجاته وخدماته وتقديمها بوضوح وشفافية وبما يتوافق مع احتياجات العملاء. ويزود عملائه بمعلومات ميسرة حول مزايا المنتجات وشروطها والمخاطر المرتبطة بها، بما يمكّنهم من اتخاذ قرارات مالية مدروسة. كما يلتزم في ممارساته التسويقية واتصالاته بالمتطلبات التنظيمية المرتبطة بالدقة والإنصاف، بما يحافظ على وضوح الرسائل وشفافية التعامل مع العملاء.

ويعزز البنك حماية مصالح العملاء عبر ضوابط داخلية وأطر التزام متقدمة، تشمل سياسات وإجراءات تمنع البيع غير الملائم وتدير حالات تعارض المصالح وتضمن الالتزام بالمعايير التنظيمية المعمول بها. كما يطبق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعزز سلامة المنظومة المالية ويرسخ حماية العملاء ضمن مختلف مراحل العلاقة المصرفية.

وتشكل خصوصية البيانات والأمن السيبراني ركيزتين أساسيتين في حماية العملاء مالياً، إذ يطبق البنك تدابير أمنية متقدمة لحماية بيانات العملاء ومنع أي استخدام غير مصرح به، بما يحافظ على سرية المعلومات الحساسة وسلامتها. كما أسهم إطار حوكمة الأمن السيبراني في عدم تسجيل أي اختراقات جوهرية للبيانات خلال العام، بما يعكس قوة الضوابط المعتمدة واستمرار الاستثمار في بنية رقمية آمنة وموثوقة.

تمثل ملاحظات العملاء وإدارة الشكاوى عنصرين رئيسيين في نهج البنك لحماية المستهلك، إذ يحافظ على آليات شاملة لاستقبال الملاحظات، تدعمها أنظمة فورية لتتبع الشكاوى وبرامج تدريب متخصصة لفرق خدمة العملاء، بما يرفع جودة الخدمة وسرعة الاستجابة. كما يتيح لعملائه قنوات متعددة لطرح الاستفسارات والملاحظات، وتخضع جميعها للمتابعة والمراجعة والمعالجة في الوقت المناسب.

وتلقى البنك في عام 2025 ما مجموعه 61,906 شكوى، ونجح في معالجة 100٪ من الشكاوى خلال متوسط بلغ 4 أيام عمل، كما حقق معدل رضا عام للعملاء بلغ 91٪. وتجسد هذه النتائج التزامه بكفاءة معالجة الملاحظات ومواصلة تطوير تجربة الخدمة وتعزيز ثقة العملاء في قنوات التواصل والمعالجة.

ويعزز البنك الوعي المالي عبر مبادرات تثقيفية موجهة للعملاء، تساعد الأفراد على فهم المنتجات المالية والمخاطر المرتبطة بها، وتدعم تبني ممارسات أكثر وعياً ومسؤولية في إدارة شؤونهم المالية.

ويوظف البنك هذه المبادرات من أجل حماية العملاء وتعزيز الثقة في خدماته ومنظومته الرقمية والتشغيلية، بما يدعم علاقات مصرفية مستدامة ويحقق قيمة طويلة الأجل للعملاء وله على حدٍ سواء.

100٪
نسبة الشكاوى التي تم حلها من خلال قنوات الشكاوى

91٪
معدل الرضا العام للعملاء

المشاركة المجتمعية

يلتزم البنك العربي الوطني بتحقيق أثر إيجابي دائم في المجتمعات التي يخدمها، من خلال المشاركة في البرامج والمبادرات المجتمعية التي تدعم التنمية المجتمعية وتعزز الشمول وتساند الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

ويرتكز نهج البنك في المسؤولية الاجتماعية على أربع ركائز استراتيجية تشمل التمكين المجتمعي والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وتمكين الشباب والمرأة. وعزز البنك في عام 2025 أثره الاجتماعي الاستراتيجي بتوسيع شراكاته مع الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الربحية، بما يوائم مبادراته الاجتماعية مع أولويات رؤية المملكة 2030 ويعمق أثرها التنموي في مختلف مناطق المملكة.

كما طور البنك آلية واضحة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية، واعتمد منهجية متعددة المراحل للموافقة على المبادرات بعد تقييم أثرها وعوائدها. وأجرى عمليات تقييم وتحقق شاملة لضمان استيفاء جميع مبادرات المسؤولية الاجتماعية ثلاثة معايير رئيسية تشمل الأثر الاجتماعي النوعي وكفاءة التكلفة والاستدامة، بما يرسخ الانضباط المؤسسي في إدارة الاستثمار الاجتماعي ويرفع موثوقية نتائجه.

ويركز نهج البنك في المشاركة المجتمعية على مجالات رئيسية تشمل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة والتمكين الاقتصادي. ويتعاون البنك مع شركائه من الجهات الوطنية والمنظمات غير الربحية لتنفيذ برامج تعالج احتياجات مجتمعية فعلية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بما يعزز قيمة مبادراته الاجتماعية ويضمن اتساقها مع الأولويات الوطنية.

ويشكل دعم الشمول والتمكين الاقتصادي ركيزة أساسية في استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية، إذ يسهم البنك في تعزيز ريادة الأعمال والتوعية المالية عبر مبادرات موجهة، مع تركيز خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورائدات الأعمال. وتنسجم هذه الجهود مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى توسيع المشاركة الاقتصادية ودعم بناء اقتصاد متنوع وشامل.

كما يسهم العمل التطوعي للموظفين بدور محوري في تعزيز المشاركة المجتمعية، إذ يشجع البنك موظفيه على المشاركة في الأنشطة التطوعية والبرامج المجتمعية، بما يرسخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية على مستوى منظومته ويعزز ارتباط الموظفين بالمبادرات ذات الأثر المجتمعي.

وحقق البنك في عام 2025 أثراً قابلاً للقياس عبر برامجنا ومبادراتنا المجتمعية في مجالات التعليم والصحة والعمل الخيري، حيث شارك أكثر من 170 موظف في أنشطة تطوعية تجاوزت 1,000 ساعة، ووصل أثرها إلى أكثر من 235,000 مستفيد، إلى جانب دعم أكثر من 200,000 حاج من خلال برامج التطوع في موسم الحج، وزراعة أكثر من 10,000 شجرة ضمن مبادرات بيئية نوعية.

ويدعم البنك الاستدامة البيئية عبر مبادرات اجتماعية متوافقة مع الأولويات الوطنية، ومنها برامج التشجير مثل مبادرة السعودية الخضراء وبرنامج الرياض الخضراء، تأكيداً لالتزامه بحماية البيئة وتعزيز الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

يواصل البنك تطوير نهجه في الاستثمار الاجتماعي لتعزيز الفاعلية والمساءلة، من خلال تعزيز حوكمة البرامج وقياس الأثر وإعداد التقارير. وتشمل هذه الجهود اعتماد أطر تقييم منظمة لقياس النتائج الاجتماعية والقيمة المحققة مقابل التكلفة والاستدامة طويلة الأجل للمبادرات، بما يدعم جودة التنفيذ ويرفع موثوقية الأثر.

وترسخ هذه الجهود المسؤولية الاجتماعية للبنك العربي الوطني ومبادراته الداعمة للتنمية المستدامة، ويعزز التزامه بريادة مستدامة وتحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي طويل الأجل.

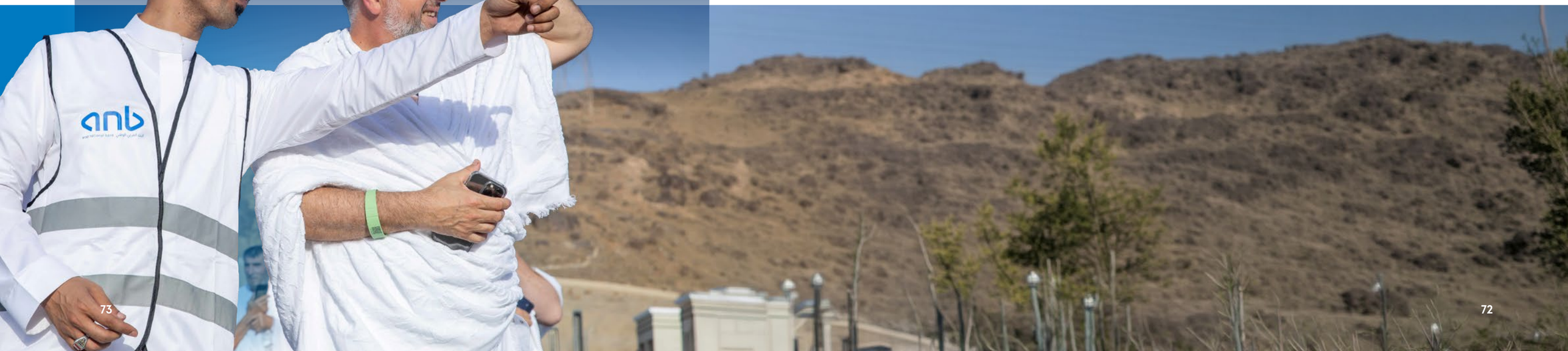

المشاركة المجتمعية تتمة

الاستدامة البيئية

- **مبادرة لأثر أخضر يدوم:** زراعة 10,000 شجرة باستخدام تقنيات رقمية ذكية دعماً لمبادرتي السعودية الخضراء والرياض الخضراء، بما أسهم في تعزيز جهود الاستدامة البيئية والتشجير الحضري.
- **دعم مبادرة 10KSA:** تبني زراعة 10,000 شتلة لافندر بهدف رفع مستوى الوعي بسرطان الثدي ودعم مبادرات العافية المجتمعية.

تمكين المجتمع

- **دعم حملة جود الإسكان:** المساهمة في توفير حلول سكنية ملائمة للأسر الأشد احتياجاً في مختلف مناطق المملكة.
- **مشروع في عون ضيوف الرحمن 3:** المساهمة في دعم جهود المملكة لخدمة الحجاج بمشاركة 1,000 متطوع ومتطوعة من المتخصصين، لخدمة أكثر من 200,000 حاج من خلال مسارات طبية ولوجستية وإرشادية.
- **دعم الحملة الوطنية للعمل الخيري:** المساهمة في دعم الحملة الوطنية للعمل الخيري عبر منصة إحسان.
- **قافلة "رمضان خير وعطاء":** توزيع الطرود الغذائية على آلاف الأسر المتعففة خلال شهر رمضان المبارك.
- **كرسي البنك العربي الوطني لأبحاث العيون:** رعاية مبادرات علمية متخصصة لأبحاث أمراض العيون بجامعة الملك سعود، دعماً لجهود البحث العلمي والابتكار وتطوير خدمات الرعاية الصحية.
- **برنامج قادر 4:** التكفل بإجراء عمليات تغيير مفصل الركبة لبعض المرضى غير القادرين، بما يسهم في تحسين جودة حياة المستفيدين وتيسير حصولهم على الرعاية الصحية.
- **مبادرة تمكين مرضى القصور الكلوي:** تجديد الدعم لمرضى الفشل الكلوي عبر اتفاقية الشراكة مع الجمعية السعودية الخيرية لتنشيط التبرع بالأعضاء "إيثار".
- **مبادرة "نعين لحياة أفضل":** تمكين 74 شخصاً من ذوي الإعاقة الحركية علاجياً وإعادة تأهيلهم لاستعادة قدرتهم على الحركة وتعزيز اعتمادهم على الذات بالشراكة مع جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء.
- **مبادرة "تعلم اليوم لتقود غداً":** إنشاء معمل حاسب آلي متقدم ومتكامل في إحدى المدارس الحكومية، بهدف تطوير مهارات أكثر من 370 طالبة ومعلمة وتعزيز قدراتهن في مجال التقنية والابتكار.
- **مبادرة دعم حفل الزواج الجماعي:** المساهمة في دعم حفل الزواج الجماعي لذوي الإعاقة الحركية في الرياض الذي نظمته جمعية الإعاقة الحركية للكبار "حركية".
- **مبادرة "ليبقوا كرماء" لدعم مرضى الباركنسون:** توزيع أجهزة مساعدة متعددة الاستخدامات على عدد من مرضى البارکنسون بالتعاون مع الجمعية السعودية لمرض البارکنسون، دعماً لرعاية كبار السن ورفع جودة حياتهم.
- **حملة "نوّرت":** التكفل بإجراء عمليات سحب الماء الأبيض لبعض المرضى غير القادرين، لتحسين جودة حياة المستفيدين وإنهاء معاناتهم.

الدعم الاقتصادي

- **دعم حملة جود الإسكان:** المساهمة في مبادرات تهدف إلى تعزيز فرص حصول الأسر الأشد احتياجاً على السكن اللائق.
- **مبادرة فرجت 5:** تقديم دعم مالي للمساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن 200 مواطن من المتعثرين عبر منصة إحسان.
- **مبادرة رفقة كفو:** دعم برامج تركز على التمكين الاقتصادي ومبادرات التنمية المجتمعية.
- **دعم الحملة الوطنية للعمل الخيري:** المساهمة في دعم المبادرات الخيرية عبر منصة إحسان، بما يعزز التكافل الاجتماعي.
- **دعم منتدى النساء المبدعات:** تحفيز مشاركة المرأة في المبادرات الداعمة للابتكار وريادة الأعمال وفرص التطور المهني.

تمكين الشباب والمرأة

- **مشروع في عون ضيوف الرحمن 3:** تشجيع العمل التطوعي بين الشباب من خلال المشاركة في خدمة ضيوف الرحمن في مختلف المجالات التشغيلية.
- **برنامج رعاية الطفولة:** دعم البنك مبادرات تركز على رفاهية الأطفال وتنشئتهم في المراحل المبكرة.
- **مبادرة دعم حفل الزواج الجماعي:** المساهمة في مبادرات الشمول المجتمعي الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- **دعم منتدى النساء المبدعات:** تعزيز مشاركة المرأة في مبادرات الابتكار والقيادة وريادة الأعمال.

الشمول المالي

- **ورش التوعية المالية:** تنظيم مجموعة من الورش في عدد من الجهات الحكومية بهدف رفع مستوى الوعي المالي وتشجيع ثقافة الادخار.

ويتطلع البنك إلى إنشاء قاعدة بيانات موثوقة تدعم توثيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية، بما يضمن متابعة هذه المبادرات وتنفيذها وقياس أثرها بكفاءة.

المساهمات الخيرية

يلتزم البنك العربي الوطني بتحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام عبر مساهماته الخيرية التي تدعم المجتمعات في مختلف مناطق المملكة وتوجه الموارد نحو الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية. ويسترشد البنك في هذا المسار باستراتيجيته للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والأولويات الوطنية للتنمية، بما يعزز قدرة مبادراته الخيرية على الارتقاء بجودة الحياة وترسيخ الشمول ودعم التنمية المستدامة.

ويرتكز نهج البنك في المساهمات الخيرية على مجالات رئيسية تشمل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية والدعم المجتمعي. وتتيح الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والمؤسسات الخيرية والتعليمية توجيه هذه المساهمات نحو مبادرات أكثر ارتباطاً باحتياجات المجتمع وأعمق أثراً في الفئات المستفيدة، بما يرسخ كفاءة الاستثمار الاجتماعي وجودة نتائجه.

ووسع البنك خلال عام 2025 أثره الاجتماعي عبر مجموعة من المبادرات التي قدمت دعماً مباشراً إلى الأفراد والمجتمعات. وشملت هذه المبادرات تمويل عمليات تغيير مفصل الركبة لغير القادرين، مما أسهم في تيسير سبل حصولهم على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتحسين جودة حياتهم. كما قدم منحاً جامعية إلى أبناء المستفيدين بالشراكة مع صندوق الشهداء، تأكيداً لالتزامه بدعم التعليم وتمكين الحراك الاجتماعي طويل الأجل.

وعزز البنك مساهمته في التعليم والتمكين من خلال التعاون مع الجامعة السعودية الإلكترونية ومشاركته الاستراتيجية في منتدى النساء المبدعات، بما يدعم صقل المهارات وتحفيز الابتكار وتمكين المرأة في سوق العمل. كما واصل دعم المجتمعات خلال شهر رمضان المبارك عبر توزيع السلال الغذائية والمستلزمات الأساسية في مختلف مناطق المملكة، مما أوصل الدعم إلى الأسر المتعففة ورسخ قيم التكافل الاجتماعي.

وتستند هذه المبادرات إلى آليات حوكمة منضبطة تعزز الشفافية والمساءلة وكفاءة تخصيص الموارد. ويقيّم البنك مساهماته الخيرية ويتابع أثرها لضمان مواءمتها مع أولويات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز نتائجها الاجتماعية الإيجابية وتحقيق أثر مستدام يتجاوز الدعم المباشر إلى تمكين المستفيدين وتحسين جودة حياتهم.

ولا يقتصر أثر البنك على المساهمات المالية، إذ يرسخ ثقافة العطاء من خلال مشاركة الموظفين والعمل التطوعي، بما يوسع أثر مبادراته الاجتماعية ويعزز ارتباطه بالمجتمعات التي يخدمها.

ويتطلع البنك العربي الوطني إلى توسيع أثر مساهماته الخيرية خلال المرحلة المقبلة عبر تعميق الشراكات وتوسيع نطاق المبادرات النوعية وتطوير أطر أكثر فاعلية لقياس النتائج الاجتماعية والإفصاح عنها بدرجة أعلى من الوضوح والموثوقية.

كما يرسخ من خلال هذا النهج مسؤوليته الاجتماعية، ويواصل تحقيق أثر اجتماعي مستدام وطويل الأجل في المجتمعات التي يعمل فيها.

06

الحوكمـة

نظرة عامة	80
حوكمة الشركات	81
الالتزام بالرؤية	88
الامتثال التنظيمي	89
خصوصية البيانات والأمن السيبراني	90
التحول الرقمي والابتكار	92
إدارة المخاطر	93

يدير البنك العربي الوطني أعماله وفق هيكل حوكمة متين يعزز الانضباط في اتخاذ القرار ويدعم إدارة المخاطر بكفاءة ويرسخ الفصل الواضح بين مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية.

نظرة عامة

تمثل الحوكمة الفعالة ركيزة أساسية في قدرة البنك العربي الوطني على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. ويرتكز إطار الحوكمة على الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، بما يعكس توافقه مع رؤية المملكة 2030 التي تولي النزاهة وممارسات الأعمال المسؤولة والرقابة المؤسسية الرصينة أهمية محورية في تطوير القطاع المالي.

ويدير البنك أعماله وفق هيكل حوكمة متين يعزز الانضباط في اتخاذ القرار ويدعم إدارة المخاطر بكفاءة ويرسخ الفصل الواضح بين مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية، بما يضمن الالتزام بأعلى معايير النزاهة ويعزز ثقافة المساءلة والالتزام والتحسين المستمر على مستوى البنك.

ويرتكز نموذج الحوكمة في البنك على بيئة راسخة لإدارة المخاطر والرقابة، تدعمها وظائف إشراف مستقلة وإطار واضح لخطوط الدفاع الثلاثة، حيث يعزز هذا النهج المنضبط ثقافة إدارة المخاطر ويدعم نمو أعماله بصورة مستدامة، وهو ما ينعكس في أدائه المالي المتسق ونموذجه التشغيلي القادر على مواكبة المتغيرات.

كما يواصل البنك تطوير ممارسات الحوكمة ومعايير الإفصاح بما يواكب المتطلبات التنظيمية وتطلعات أصحاب المصلحة، ولاسيّما في مجالات التحول الرقمي وحوكمة البيانات والمخاطر المناخية. ويشمل ذلك تعزيز الضوابط الداخلية ورفع مستويات الشفافية والحفاظ على المواءمة مع المتطلبات التنظيمية المحلية وأفضل الممارسات الدولية.

ويرسخ البنك الاستدامة في صميم منظومته للحوكمة، إذ تتولى لجان متخصصة على مستوى الإدارة الإشراف على موضوعات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن بينها لجنة إدارة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ولجنة التمويل المستدام، بما يوجه تنفيذ استراتيجيته لهذه المعايير وإطار التمويل المستدام.

وتشرف هذه اللجان على تخصيص التمويل المستدام ومتابعة أداء البنك في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وضمان المواءمة مع الأولويات الاستراتيجية والتوقعات التنظيمية والمعايير العالمية. كما يواصل البنك تطوير ممارسات إعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والإفصاح عنها، بما يعزز الشفافية في مجالات رئيسية تشمل الانبعاثات المرتبطة بالمحافظ التمويلية والمخاطر المناخية وأنشطة التمويل المستدام.

ويرتكز البنك العربي الوطني على حوكمة قوية وضوابط داخلية متينة وتواصل استباقي مع أصحاب المصلحة لتعزيز دوره في دعم التنويع الاقتصادي ورفع مرونة القطاع المالي، بما يعكس مسؤوليته المؤسسية ويسهم في تحقيق قيمة طويلة الأجل في المملكة العربية السعودية.

حوكمة الشركات

تمثل الحوكمة الفعالة والمتوافقة مع مبادئ الاستدامة والمتطلبات التنظيمية ركيزة أساسية في توجيه استراتيجية البنك العربي الوطني ورفع كفاءة أدائه وتعزيز مرونته على المدى الطويل. ويحرص البنك على ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة، حيث يتولى مجلس الإدارة وضع معايير واضحة للقيادة المسؤولة والرقابة الحصيفة على المخاطر والالتزام الكامل بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

ويعمل البنك وفق إطار حوكمة متكامل يشمل النظام الأساس للبنك وسياسة الحوكمة ولوائح عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وسياسات الرقابة الداخلية ومصفوفة تفويض الصلاحيات، بهدف ترسيخ الشفافية ورفع انضباط القرارات والحفاظ على فصل واضح للمهام والمسؤوليات على مستوى البنك. كما يعكس هذا الإطار المتطلبات التنظيمية في المملكة والممارسات الدولية الرائدة في مجال الحوكمة، بما يدعم الإشراف الفاعل وإعداد التقارير بمنهجية منظمة.

ويواصل البنك تطوير منظومة حوكمته بما يواكب المخاطر الناشئة والمستجدات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة، ولاسيّما في مجالات التحول الرقمي والمخاطر المناخية والتمويل المستدام. ويراجع مجلس الإدارة فاعلية إطار الحوكمة بصورة دورية لضمان متانته وملاءمته واتساقه مع مستهدفاته الاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر المعتمد لديه. كما يوظف هذا النهج المنظم والمنضبط لإرساء حوكمة قوية وضوابط داخلية متينة تعزز ثقة أصحاب المصلحة وتدعم بناء قيمة مستدامة طويلة الأجل.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء، تنتخب الجمعية العامة لمساهمي البنك 7 أعضاء منهم، في حين يعيّن البنك العربي (ش.م.ع) الأعضاء الثلاثة الآخرين، وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويؤدي المجلس دوراً محورياً في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصلحة، من خلال تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك وضمان تنفيذ مستهدفاته ضمن إطار راسخ للحوكمة وإدارة المخاطر. وتتولى الإدارة التنفيذية، بقيادة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من المجلس وتساندها لجان متخصصة تضم في عضويتها عدداً من أعضاء المجلس.

ويراعي البنك عند ترشيح أعضاء مجلس الإدارة تمتعهم بالمهارات المهنية والخبرات المالية والمؤهلات المناسبة والسمات الشخصية الملائمة، وكذلك التمتع بقدرٍ عالٍ من السمعة الحسنة والنزاهة والكفاءة وروح المسؤولية والقدرة على أداء مهامهم بكفاءة. ويلتزم كل عضو قبل تعيينه باستكمال نموذج الملاءمة الصادر عن البنك المركزي السعودي، بما يتيح له التحقق من النزاهة والملاءمة وفق المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

ويبحث المجلس في اجتماعاته الموضوعات المدرجة في جداول أعمال تلك الاجتماعات والتي تتناول موضوعات رئيسية تشمل التخطيط الاستراتيجي واعتماد الميزانية والإشراف على المخاطر وخطط المراجعة الداخلية والقرارات الرأسمالية الكبرى. ويتلقى أعضاء المجلس معلومات شاملة في الوقت المناسب، بما يدعم إجراء نقاشات ومداولات مدروسة واتخاذ قرارات قائمة على أسس واضحة، مع احتفاظهم بحق طلب المشورة المهنية المستقلة متى اقتضت الحاجة لأداء واجباتهم بكفاءة ومسؤولية. كما يحرص المجلس على أن يدعم الهيكل التنظيمي للبنك إدارة المخاطر بفاعلية ويرسخ وضوح المساءلة وتفويض الصلاحيات ومتانة الضوابط الداخلية، بما يعزز الانضباط المؤسسي وكفاءة الإشراف على مختلف أعمال البنك.

حوكمة الشركات تتمة

الأستاذ/ صلاح راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية
(غير تنفيذي)

- شريك ومدير تنفيذي بمجموعة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده
- عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى
- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية
- عضو اللجنة المالية ورئيس لجنة الاستثمار
- يشغل رئاسة وعضوية العديد من الشركات المساهمة العامة والمقفلة والشركات ذات المسؤولية المحدودة

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية

تاريخ التعيين:
01 مايو 1995

مدة شغل المنصب:
30.7 سنة

الأستاذ/ عبدالمحسن إبراهيم الطوق
نائب رئيس مجلس الإدارة
(مستقل)

- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في البنك العربي الوطني
- عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الاستراتيجية
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب للخدمات الطبية، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكيميائية السعودية، عضو مجلس إدارة شركة العربي المالية، عضو مجلس إدارة شركة سهل للتمويل
- عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الأعمال السعودي البريطاني

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية، لجنة الاستراتيجية

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2017

مدة شغل المنصب:
8.8 سنة

الأستاذ/ عبيد عبدالله الرشيد
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
(تنفيذي)

- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في البنك العربي الوطني
- عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الاستراتيجية
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب للخدمات الطبية، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكيميائية السعودية، عضو مجلس إدارة شركة العربي المالية، عضو مجلس إدارة شركة سهل للتمويل
- عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الأعمال السعودي البريطاني

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية، لجنة الاستراتيجية

تاريخ التعيين:
01 فبراير 2021

مدة شغل المنصب:
4.9 سنة

الأستاذ/ هشام عبداللطيف الجبر
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي)

- عضو مجلس إدارة والمدير العام في شركة الجبر التجارية القابضة
- عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات وخبير في مجالي الاستثمار والتمويل
- عضو مجلس إدارة سابق في شركة ناتلي للأثاث والتصميم الداخلي وفي شركة كيا
- عضو مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري والشركة المتحدة لنقل الغاز وشركة الأدوات الإلكترونية المتقدمة المحدودة
- عضو سابق في مجلس الأعمال السعودي الصيني وجمعية الصداقة السعودية الصينية

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية، لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2011

مدة شغل المنصب:
14.8 سنة

الدكتور/ محمد فرج الكناني الزهراني
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
(مستقل)

- مؤسس ورئيس تنفيذي لمؤسسة حلفاء التنمية، وخبرة في مختلف الأدوار القيادية
- شغل عدة مناصب منها: نائب الرئيس التنفيذي والمشرف العام على استثمارات أوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- عضو في مجالس الإدارات ولجان المراجعة والاستثمار لعدة شركات مدرجة وغير مدرجة
- يقدم استشارات وتدريب إلى شركة أرامكو ومجموعة بن لادن وأوقاف الراجحي والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
- خبير في عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات الخاصة
- شغل منصب عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وعمل في مجال التعليم التنفيذي وغير التنفيذي

عضوية اللجان:
لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة المخاطر، لجنة الاستراتيجية

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2020

مدة شغل المنصب:
5.8 سنة

الأستاذ/ ثامر مسفر الوادعي
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة
(مستقل)

- المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)
- كما شغل عدة مناصب منها: مساعد مدير للرقابة الداخلية ومدير برنامج الرقابة وضمان الجودة لمجموعة سامبا المالية، وعضو مجلس إدارة في شركة ميتلايف أيه آي جي العربي للتأمين التعاوني، ومساعد مدير للمراجعة الداخلية في مصرف الإنماء والبنك الأول، والرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية لشركة اليسر للإجارة والتمويل، والرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية لشركة أمريكان إكسبريس
- وشغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة العامة للجمارك

عضوية اللجان:
لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة المراجعة

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2020

مدة شغل المنصب:
5.8 سنة

حوكمة الشركات تتمة

الأستاذ/ محمد عبدالفتاح الغنمة
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر
(غير تنفيذي)

- عضو مجلس إدارة البنك العربي الوطني ممثلاً عن البنك العربي (ش.م.ع) - الأردن
- يعمل الآن رئيساً لإدارة الائتمان في البنك العربي (ش.م.ع) - الأردن

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:
01 يناير 2008

مدة شغل المنصب:
18 سنة

الأستاذ/ أسامة خالد العتيقي
عضو مجلس الإدارة
(مستقل)

- الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة حصانة الاستثمارية
- شغل عدة مناصب منها مدير تنفيذي لخدمات المستثمرين في جي بي مورقان العربية السعودية
- تدرج سابقاً في العديد من المناصب في إتش إس بي سي العربية السعودية والبنك السعودي البريطاني

عضوية اللجان:
لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2023

مدة شغل المنصب:
2.8 سنة

الأستاذة/ رندة محمد الصادق
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستراتيجية
(غير تنفيذي)

- تشغل حالياً منصب المدير العام التنفيذي للبنك العربي (ش.م.ع.) - الأردن
- كما شغلت عدة مناصب منها: مدير عام المجموعة المصرفية الدولية في بنك الكويت الوطني - الكويت، والعضو المنتدب والمدير التنفيذي لدائرة الخزينة، ومدير إدارة الأصول المتداولة في بنك الكويت الوطني - لندن

عضوية اللجان:
لجنة الاستراتيجية

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2023

مدة شغل المنصب:
2.8 سنة

الأستاذ/ نعيم راسم الحسيني
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي)

- يشغل حالياً منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في البنك العربي (ش.م.ع)
- كما يشغل عضوية مجالس إدارات بنوك وشركات إقليمية
- شغل عدة مناصب في البنك السعودي الفرنسي منها مدير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والقائم بأعمال مدير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومدير قطاع مبيعات أصول الأفراد ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومدير إقليمي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة الشرقية ومدير دائرة شبكة الأعمال والتخطيط المالي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والإدارة العامة ومدير شؤون الموظفين في إدارة الموارد البشرية - الإدارة العامة، ومدير التوظيف والعلاقات الحكومية في إدارة الموارد البشرية - الإدارة العامة
- كما شغل منصب مدير الموازنة والتخطيط المالي ورئيس العطاءات والعقود في شركة الاتصالات السعودية

عضوية اللجان:
اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:
01 أبريل 2023

مدة شغل المنصب:
2.8 سنة

يتألف مجلس الإدارة من مزيج متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، إلى جانب عضو تنفيذي واحد. ويسهم هذا التشكيل في إرساء هيكل حوكمة يجمع بين القيادة الاستراتيجية والرقابة الموضوعية الفاعلة. كما أن احتفاظ المجلس بأغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين يحافظ على أعلى مستويات الشفافية ويدعم النقاش البنّاء ويثري عملية اتخاذ القرار بتنوع الخبرات ووجهات النظر داخل المجلس.

وتمنح الاختصاصات الواضحة للجان المتخصصة المنبثقة عن المجلس قدرة أكبر على مراجعة ممارسات الإدارة والإشراف على المخاطر المالية وغير المالية، بما في ذلك الموضوعات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتوجيه المسار طويل الأجل للبنك. ويرسخ المجلس الاستقلالية والرقابة المنضبطة في صميم إطار الحوكمة، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويدعم قيادة مسؤولة تتسق مع أولويات البنك الاستراتيجية والتزاماته في مجال الاستدامة.

حوكمة الشركات تتمة

لمحة عن تشكيل مجلس الإدارة

	عدد الأعضاء	النسبة (٪)
الاستقلالية		
الأعضاء التنفيذيون	1	٪10
الأعضاء غير التنفيذيين	5	٪50
الأعضاء المستقلون	4	٪40
مدة شغل المنصب		
أقل من 5 سنوات	4	٪40
من 5 إلى 10 سنوات	3	٪30
أكثر من 10 سنوات	3	٪30
الجنس		
إناث	1	٪10
ذكور	9	٪90

لجنة التمويل المستدام

تؤدي لجنة التمويل المستدام دوراً محورياً في الإشراف على تنفيذ إطار التمويل المستدام في البنك العربي الوطني، بما يضمن مواءمة أنشطة التمويل المستدام مع استراتيجية البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وأولوياته ذات الأهمية النسبية والمعايير الدولية المعتمدة في الأسواق.

وتراجع اللجنة المشاريع المؤهلة ضمن محفظة الإقراض لتخصيص متحصلات إصدارات السندات الخضراء والاجتماعية، كما تقيّم المشاريع الجديدة المقترح إدراجها ضمن محفظة الاستدامة، وتتحقق من استمرار أهلية المشاريع المعتمدة سابقاً، وتراجع مقترحات التخصيص، بما يحافظ على الالتزام بمعايير إطار التمويل المستدام والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

وتعتمد اللجنة هذا النهج المُحكم في الحوكمة لضمان مستويات أعلى من الشفافية والمصداقية والرقابة المنضبطة على أنشطة التمويل المستدام في البنك، كما تدعم التزامه بتوجيه رأس المال بمسؤولية وتعزز ثقة أصحاب المصلحة في سلامة التمويل المرتبط بالاستدامة ونزاهة إجراءاته.

الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعمل وحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك العربي الوطني، والمعروفة أيضاً باسم فريق الاستدامة، ضمن مكتب التحول الاستراتيجي، وتتولى تنسيق استراتيجية البنك الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتفعيلها على مستوى البنك. ويحدد فريق الاستدامة الأولويات الاستراتيجية ويدعم تنفيذها عبر وحدات الأعمال ويتابع التقدم قياساً بالمستهدفات المحددة، بما يحوّل التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج مؤسسية قابلة للقياس.

ويؤدي فريق الاستدامة دور مركز الخبرة الرئيس داخل البنك، حيث يدعم رفع الوعي الداخلي ومتابعة المستجدات التنظيمية ودمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في السياسات والإجراءات وإجراءات إعداد التقارير. كما يعمل الفريق بصورة وثيقة مع وحدات الأعمال وإدارات الرقابة لترسيخ مبادئ الاستدامة في قرارات العمل اليومية، لا باعتبارها متطلباً منفصلاً، بل جزءاً أصيلاً من منهجية الإدارة والعمليات.

ولا تنحصر مسؤولية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في فريق الاستدامة وحده، إذ يدمج البنك هذه المعايير عبر مختلف الوحدات والإدارات وقطاعات الأعمال. وتتولى الإدارات المعنية بالأعمال والمخاطر والمالية تنفيذ المبادرات المرتبطة بالاستدامة ضمن نطاق اختصاصها من خلال التواصل مع العملاء وتقييم الائتمان ومراقبة المحافظ التمويلية. كما يتسع نطاق دمج اعتبارات المخاطر المناخية وتتبع الانبعاثات المرتبطة بالمحافظ التمويلية والإفصاحات ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عمليات إدارة المخاطر والعمليات المالية في البنك.

ويدعم المكتب الرقمي مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر تعزيز قدرات البيانات وتحسين متابعة أداء البنك في هذه المجالات وتمكين إعداد تقارير أكثر دقة وفاعلية. ويضمن هذا الهيكل المتكامل ترسيخ الاستدامة على مستوى البنك، لتصبح جزءاً من منظومة العمل المؤسسي الشاملة لا وظيفة تُدار بمعزل عن بقية الإدارات والقطاعات.

المراجعة الداخلية

تمثل مجموعة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتؤدي المجموعة دوراً رئيسياً في تقديم تأكيد مستقل حول فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، بما يعزز موثوقية الضوابط المؤسسية ويدعم سلامة الإشراف على مختلف أعمال البنك.

ومن منظور الاستدامة، تؤدي المراجعة الداخلية دوراً مهماً في تقييم الضوابط المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وعمليات التمويل المستدام والالتزام للمتطلبات التنظيمية متى انطبق ذلك. وتنفذ المجموعة أعمالها وفق خطة مراجعة سنوية قائمة على المخاطر تعتمدها لجنة المراجعة، بما يضمن توجيه جهود المراجعة نحو المجالات ذات الأولوية والأثر الأعلى.

وتتابع المجموعة معالجة الملاحظات المرصودة في تقارير المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين والفحوصات التنظيمية ضمن الأطر الزمنية المحددة، إذ يسهم هذا الإشراف المستقل في تعزيز مصداقية إطار حوكمة الاستدامة في البنك وشفافيته ونزاهته، ويدعم قدرة البنك على ترسيخ ممارسات رقابية أكثر فاعلية واستدامة.

نظام الرقابة الداخلية

تتحمل الإدارة العليا مسؤولية إنشاء نظام فاعل للرقابة الداخلية والمحافظة على متانته ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك. ويشمل هذا النظام سياسات وإجراءات وعمليات مصممة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية وحماية الأصول وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها والإرشادات الداخلية المعتمدة.

وتعمل مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بصورة وثيقة مع مجموعة إدارة المخاطر ووحدات الرقابة الأخرى للحفاظ على بيئة رقابية قوية ومنضبطة. وتشمل هذه الجهود تقييم مخاطر الالتزام وتطبيق السياسات وتنفيذ مبادرات توعوية ترسخ ثقافة السلوك الأخلاقي والالتزام بالمتطلبات التنظيمية على مستوى البنك.

واعتمد البنك نظاماً متكاملاً للرقابة الداخلية يتماشى مع إرشادات البنك المركزي السعودي، ويحدد مبادئ الحوكمة وأدوار مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهم بوضوح، ويدعم الإشراف على المخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعزز دمج اعتبارات الاستدامة ضمن منظومة الرقابة المؤسسية.

وتقدم المراجعة الداخلية تأكيداً مستقلاً بشأن فاعلية الضوابط الداخلية، ومن بينها الضوابط المرتبطة بحوكمة الاستدامة وإعداد التقارير متى انطبق ذلك. وتُرفع نتائج المراجعة إلى لجنة المراجعة التي تتابع كفاءة الضوابط وجهود معالجة الملاحظات، بما يرسخ الانضباط الرقابي ويدعم التحسين المستمر.

وبناءً على نتائج التقييم المستمر للضوابط الرقابية الداخلية الذي تقوم به الإدارة خلال العام، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية القائم في البنك تم تصميمه بشكل كافٍ ويعمل بفعالية وتتم مراقبته بشكل مستمر. وتواصل الإدارة تعزيز الضوابط لمواكبة المخاطر المتغيرة، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاستدامة والمناخ، وبما يدعم متانة الحوكمة وجودة الرقابة على مختلف أعمال البنك.

قيادة المبادرات الرئيسة في مجالي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

حدد البنك العربي الوطني محفظة من المبادرات ذات الأولوية في مجالي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، بما يدعم دمج هذه الاعتبارات في مختلف أعمال البنك ووظائفه. وأسند البنك كل مبادرة إلى جهة تنفيذية مسؤولة عنها، بما يرسخ وضوح المساءلة ويرفع كفاءة التنفيذ والمتابعة.

ويمنح هذا النموذج مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الاهتمام الإداري اللازم ويدعم تخصيص الموارد المناسبة ويعزز متابعة الأداء بصورة منتظمة. كما يسهم ترسيخ المسؤولية على المستوى القيادي في دمج الاستدامة ضمن القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، لتصبح جزءاً أصيلاً من منظومة العمل المؤسسي.

ويعزز هذا النهج القيادي المنظم المواءمة الداخلية والتعاون بين الإدارات، ويضمن ترجمة مستهدفات الاستدامة إلى نتائج قابلة للقياس، بما يدعم قدرة البنك على تحقيق أثر مؤسسي مستدام وطويل الأجل.

الفئة	المبادرة	الإدارة المسؤولة
استراتيجيات النمو في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	محفظة قطاعي الطاقة والطيران (إزالة الكربون)	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	البنك الرائد في المملكة في إعادة التدوير	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	التوسع في الفرص المتاحة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية	الخدمات المصرفية لمجموعة الشركات والمؤسسية المصرفية
	تيسير تحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو اعتماد التقنيات الخضراء وتسريع وتيرة الابتكار في هذا المجال	الخدمات المصرفية للأفراد
	برنامج عام لريادة المرأة في الأعمال	الخدمات المصرفية للأفراد
الائتمان والمخاطر والتمويل والخزينة	اختبار الضغوط ذات الصلة بالمناخ	المخاطر والتمويل والخزينة
	دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الإجراءات الائتمانية والتحليل الائتماني	المخاطر والتمويل والخزينة
	إطار تقبل المخاطر (التحديث الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)	المخاطر والتمويل والخزينة
عوامل التمكين	الإفصاحات والاتصالات الخارجية ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	مكتب التحول الاستراتيجي
	المبادرات الموجهة للموظفين (مثل المهارات والتعليم)	الموارد البشرية
	إنشاء وحدة الاستدامة في البنك العربي الوطني	الموارد البشرية
	تتبع الانبعاثات الممولة	مكتب التحول الاستراتيجي
	مراقبة البصمة البيئية لعمليات البنك العربي الوطني والحد منها (النطاقان 1 و2)	العلاقات العامة والمسؤولية المجتمعية للبنك
	المسؤولية المجتمعية المؤسسية والمشاركة المجتمعية	الخدمات المصرفية للأفراد

الالتزام بالرؤية

يوائم البنك العربي الوطني أعماله بصورة وثيقة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ويدمج الأولويات الوطنية للتنمية في استراتيجيته وعملياته وأنشطته التمويلية، إذ يدرك البنك أن هذه المواءمة تدعم دوره في مسارات التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع المالي وتحقيق نمو مستدام في المملكة.

وتعكس استراتيجية البنك للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة عدداً من الركائز الرئيسية لرؤية المملكة 2030، بما يشمل تعزيز الشمول المالي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسريع التحول الرقمي ورفع مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويسهم عبر أنشطته التمويلية وحلوله المالية المخصصة لتلبية احتياجات العملاء في دعم نمو القطاعات ذات الأولوية وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات.

ويحرص البنك أيضاً على مواءمة مبادراته البيئية مع مستهدفات الاستدامة الوطنية، وفي مقدمتها طموح المملكة المتمثل في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060 والبرامج المناخية ذات الصلة. ويفعّل إطار التمويل المستدام لتوجيه رأس المال نحو مشاريع الطاقة المتجددة وحلول كفاءة الطاقة والنقل النظيف وإدارة المياه والبنية التحتية المستدامة، بما يعزز مساهمته في مسيرة التحول البيئي الوطني.

كما ينسجم نهج البنك مع مبادرات وطنية رئيسية، من بينها مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر وإطار الاقتصاد الدائري للكربون، بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

ويجسد البنك التزامه برؤية المملكة 2030 من خلال دعم توطين القوى العاملة وتطوير الكفاءات الوطنية وتوسيع مبادرات الاستثمار الاجتماعي، إذ يسهم في توفير فرص العمل وتنمية المهارات ودعم البرامج الاجتماعية حرصاً على تحقيق مستهدفات المملكة المرتبطة بتطوير رأس المال البشري وتعزيز جودة الحياة.

ويوظف البنك العربي الوطني هذا النهج المتكامل لترسيخ دوره الرائد كشريك رئيس في دعم الأولويات الوطنية ومواءمة استراتيجية أعماله مع الرؤية طويلة الأجل للمملكة، بما يعزز ريادته المستدامة وتحقيق أثر دائم.

الامتثال التنظيمي

يلتزم البنك العربي الوطني بالحفاظ على أعلى معايير الامتثال التنظيمي ويدير عملياته بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح والمتطلبات الرقابية المعمول بها. فالامتثال يمثل ركيزة أساسية في إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، إذ يعزز نزاهة عملياته واستقرارها واستدامتها على المدى الطويل.

ويخضع البنك لإشراف البنك المركزي السعودي (ساما) ويلتزم بجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالقطاع المصرفي في المملكة، بما يشمل الضوابط الاحترازية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك وخصوصية البيانات. كما قدم خلال عام 2025 تدريباً في مجالات مكافحة غسل الأموال والامتثال واستمرارية الأعمال ومكافحة الاحتيال، شمل 100٪ من الموظفين، بما يعكس حرصه على ترسيخ الوعي التنظيمي على مستوى البنك.

يحافظ البنك على إطار شامل للامتثال تدعمه سياسات وإجراءات وضوابط داخلية مخصصة لتحديد المخاطر التنظيمية ومتابعتها وإدارتها بكفاءة. وتعمل وحدة الامتثال باستقلالية تامة وتتولى الإشراف على التقيد بالمتطلبات التنظيمية وتقديم التوجيه إلى وحدات الأعمال وضمان إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة عالية.

ويرسخ البنك ثقافة الامتثال عبر برامج تدريب وتوعية منتظمة تعمق فهم الموظفين لالتزاماتهم ومسؤولياتهم التنظيمية وتغطي مجالات رئيسية تشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر المرتبطة بالسلوك وحماية البيانات وممارسات الأعمال الأخلاقية، بما يدعم بيئة عمل قائمة على النزاهة والانضباط والمسؤولية.

كما يطبق البنك آليات متابعة وإعداد تقارير تحافظ على استمرارية الامتثال وتشمل المراجعات الداخلية وأعمال الفحص والتدقيق ورفع التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وتتيح هذه الآليات تحديد أي مسائل مرتبطة بالامتثال ومعالجتها في الوقت المناسب، بما يعزز جودة الرقابة ويحد من المخاطر التنظيمية.

حافظ البنك خلال عام 2025 على سجل خالٍ من أي غرامات أو جزاءات جوهرية تتعلق بعدم الامتثال للأنظمة واللوائح، مما يعكس التزامه بالحفاظ على أعلى معايير الامتثال التنظيمي.

ويواصل البنك تطوير إطار الامتثال لديه عبر الارتقاء بقدرات المتابعة وتوظيف التقنية ومواءمة ممارساته مع التوقعات التنظيمية المتغيرة والممارسات الرائدة، بما يعزز جاهزيته للتعامل مع متطلبات البيئة الرقابية المتطورة.

وترسخ هذه الجهود التزام البنك العربي الوطني بالشفافية والمساءلة والمصرفية المسؤولة، وتدعم استدامة عملياته وخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

سجل خالٍ من أي غرامات
أو جزاءات جوهرية

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

يضع البنك العربي الوطني حماية بيانات العملاء وتعزيز مرونة الأمن السيبراني في صميم التزامه بالمصرفية المسؤولة والمستدامة، إذ يدرك أنه مع تسارع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية، تزداد أهمية حوكمة البيانات والضوابط السيبرانية في حماية ثقة أصحاب المصلحة وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والحفاظ على استمرارية العمليات بكفاءة وموثوقية.

وطور البنك خلال عام 2025 استراتيجية شاملة للبيانات، تتوافق مع استراتيجيته المؤسسية العامة وتركز على تحقيق أقصى قيمة من أصول البيانات مع ترسيخ معايير الحوكمة وآليات المساءلة وممارسات الإدارة الأخلاقية للبيانات في مختلف إدارات البنك ووحداته.

وعزز البنك العربي الوطني إطار حوكمة البيانات عبر تطوير السياسات والضوابط وآليات المتابعة المرتبطة بالتعامل الآمن مع المعلومات، ويواصل منح الالتزام بنظام حماية البيانات الشخصية والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة أولوية عالية. وأسهمت هذه الضوابط المتقدمة في الحفاظ على سجل خالٍ من أي اختراقات جوهرية للبيانات خلال العام، بما يعكس فاعلية إجراءات الحوكمة والأمن المعتمدة لدى البنك.

ويواصل البنك الارتقاء بقدرات إدارة البيانات المؤسسية، بما يرفع جودة البيانات واتساقها وموثوقيتها لدعم اتخاذ القرار وإعداد التقارير التنظيمية. وأسهمت التحسينات المستمرة في فهرسة البيانات وإدارة البيانات الوصفية وعمليات الحوكمة في رفع مستويات الشفافية وإمكانية التتبع وتعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات على مستوى البنك.

كما يولي البنك الأمن السيبراني أولوية استراتيجية قصوى، إذ أعاد خلال عام 2025 تطوير وحدة الأمن السيبراني لتتحول من إدارة مستقلة إلى مُمكن متكامل للأعمال، تدعمه خارطة طريق استراتيجية تمتد لثلاث سنوات، بما يعزز قدرته على حماية منظومته الرقمية ومواكبة التهديدات المتغيرة بكفاءة أعلى.

ويحافظ البنك على إطار راسخ لحوكمة الأمن السيبراني يتوافق مع الأطر التنظيمية والمعايير الدولية الرائدة، بما يشمل إطار الأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي السعودي ومتطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ومعيار (ISO 27001) ومعيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS) وبرنامج أمن عملاء شبكة سويفت (CSP) وإرشادات هيئة السوق المالية، إذ تدعم هذه الأطر نهجاً منظماً وشاملاً لإدارة المخاطر السيبرانية وحماية أصول المعلومات عالية الأهمية.

كما عزز البنك خلال عام 2025 قدراته في الأمن السيبراني بالحصول على شهادة معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS)، بما يدعم أمن أنظمة المدفوعات ويرتقي بممارسات حماية بيانات العملاء. وفعّل منصة لأتمتة العمليات الروبوتية مدعومة بالذكاء الاصطناعي التوكيلي، مما رفع الكفاءة التشغيلية وعزز الضوابط الداخلية وخفض مستوى التعرض للمخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال.

وتواصل أنظمة الكشف المتقدم عن الاحتيال والمراقبة السيبرانية أداء دور رئيسي في حماية معاملات العملاء. وحققت أنظمة منع الاحتيال انخفاضاً بنسبة 97٪ في المعاملات الاحتيالية الناتجة عن أساليب الهندسة الاجتماعية غير المصرح بها عبر القنوات الرقمية خلال عام 2024، قبل تحقيق سجل خالٍ من الحوادث في الربع الأول من عام 2025، بما يبرهن على فاعلية إجراءات الحد الاستباقي من المخاطر وقدرات المراقبة الفورية.

ومع توسع المنظومات الرقمية، يواصل البنك متابعة المخاطر الناشئة المرتبطة بمقدمي الخدمات الخارجيين وشراكات التقنية المالية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. ويدير هذه المخاطر عبر نهج حوكمة منسق، حيث تطبق مجموعة تقنية المعلومات الضمانات التقنية اللازمة، فيما تشرف مجموعة إدارة المخاطر على الأطر المنظمة لمخاطر التقنية والمرونة التشغيلية وأمن المعلومات.

يمثل وعي الموظفين ركيزة رئيسية في منظومة الدفاع السيبراني لدى البنك، إذ تدعم برامج التدريب والتوعية المستمرة ترسيخ ثقافة راسخة لأمن المعلومات، وتمكّن الموظفين من رصد التهديدات السيبرانية المتغيرة والاستجابة لها بكفاءة. ولذلك، بادر البنك خلال عام 2025 إلى تنفيذ أربع دورات تدريبية وتوعوية حول مختلف جوانب الأمن السيبراني، تضمنت برنامجاً توجيهياً للموظفين الجدد بمشاركة 801 موظف، ومسؤوليات الموظفين تجاه الأمن السيبراني بمشاركة 6,463 موظفاً، والتوعية الأمنية لحماية البطاقات المصرفية بمشاركة 5,222 موظفاً، والأمن السيبراني في وسائل التواصل الاجتماعي بمشاركة 5,785 موظفاً.

ويتطلع البنك خلال المرحلة المقبلة إلى رفع تركيزه على استقطاب الكفاءات المتخصصة وتطوير ضوابط أكثر فاعلية للتعامل مع التهديدات السيبرانية المتغيرة ومواصلة دعم التحول الرقمي وتوظيف تقنيات المعلومات المتقدمة، بما يشمل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

ويحرص البنك العربي الوطني على مواصلة استثماره في حوكمة البيانات والبنية التحتية للأمن السيبراني وقدرات إدارة المخاطر بهدف ترسيخ قدرته على حماية المعلومات عالية الأهمية والحفاظ على ثقة العملاء وتعزيز مرونته في بيئة مالية رقمية تتسارع متطلباتها وتتنامى مخاطرها.

طور البنك خلال عام 2025 استراتيجية شاملة للبيانات، تتوافق مع استراتيجيته المؤسسية العامة

٪97

نسبة الانخفاض التي حققتها أنظمة منع الاحتيال في المعاملات الاحتيالية الناتجة عن أساليب الهندسة الاجتماعية غير المصرح بها

4

دورات تدريبية وتوعوية نفذها البنك حول مختلف جوانب الأمن السيبراني

التحول الرقمي والابتكار

يدرك البنك العربي الوطني أن التحول الرقمي هو مُمكن رئيسي للابتكار والارتقاء بتجربة العميل ورفع مستويات الكفاءة التشغيلية. لذلك وفي ضوء تسارع التحولات في القطاع المصرفي، يتعامل البنك مع تقنيات الأتمتة المتقدمة باعتبارها محركاً استراتيجياً للنمو ويضع التقنية في صميم نموذج أعماله، لا كأداة داعمة فحسب، بل كعنصر أساسي لتسريع نمو الأعمال وبناء قيمة طويلة الأجل.

وطور البنك خلال عام 2025 استراتيجيته لتقنية المعلومات، بما يعمق دور التقنية في دعم الأولويات الاستراتيجية ويرفع مرونة العمليات التشغيلية. وانعكس هذا التطور في توسيع منصات المصرفية الرقمية، مما أتاح للعملاء استخدام الخدمات بانسيابية عبر القنوات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول، حيث تم فتح نحو 90٪ من الحسابات الجديدة عبر القنوات الرقمية، بما يؤكد ارتفاع معدلات إقبال العملاء على الخدمات الرقمية ويجسد التزامه بتوفير حلول مصرفية ميسرة تلبي احتياجات العملاء بكفاءة أعلى.

وحقق البنك خلال العام خطوات ملموسة في تطوير خدماته الرقمية، شملت تحديث تطبيق anb للأفراد وإضافة ميزات نوعية ترتقي بتجربة المستخدم، إلى جانب إطلاق المنصة الرقمية الجديدة "anb أعمال" التي صُممت لتمكين العملاء من الشركات من الاستفادة من حلول مصرفية مترابطة تحقق كفاءة أعلى في إدارة أعمالهم المصرفية.

يدعم الابتكار الرقمي الشمول المالي من خلال تقليل عقبات استخدام الخدمات وتوسيع نطاقها لتشمل الشرائح التي لا تحظى بالخدمات المصرفية الكافية والمناطق الأبعد عن مراكز الخدمة التقليدية. ويوسع البنك عبر منصاته الرقمية قاعدة عملائه ويحسّن سرعة الاستجابة ويتيح تجربة مصرفية أكثر شمولاً. وانعكس هذا التوجه في تحقيق نمو سنوي في استقطاب العملاء بنسبة 20٪، بما يبرز فاعلية استراتيجيته الرقمية في توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته.

ولا يقتصر أثر التحول الرقمي على تجربة العملاء، بل يمتد أيضاً إلى الاستدامة التشغيلية، حيث يقلل البنك عبر الحلول الرقمية الاعتماد على الإجراءات الورقية والمعاملات التي تستلزم الحضور للفروع، مما يرفع كفاءة استخدام الموارد ويحد من بصمته البيئية، بما ينسجم مع مستهدفاته الأوسع في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويستثمر البنك في التقنيات المتقدمة لرفع كفاءة بنيته الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني وتحسين العمليات الداخلية. وتدعم مبادرات الأتمتة والحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي رفع الكفاءة وتحسين إدارة البيانات والارتقاء بجودة تقديم الخدمات على مستوى البنك.

يجسد البنك التزامه بالابتكار من خلال تفاعله مع منظومة الابتكار الأوسع. واختتم خلال عام 2025 برنامج مسّرعة أعمال التقنية المالية بتأهل 16 شركة من بين أكثر من 300 شركة ناشئة، بما دعم التعاون مع رواد الأعمال وأسهم في تطوير تقنيات ناشئة داخل القطاع المالي.

وحظيت هذه الجهود بالتقدير من القطاع المصرفي، إذ حصل البنك العربي الوطني على جائزة التميز كأفضل بنك سعودي في الابتكار الرقمي لعام 2025 من "ذا ديجيتال بانكر"، إلى جانب جائزة أفضل تطبيق للتحول الرقمي، بما يعزز حضوره الريادي في المصرفية الرقمية.

ويركز البنك خلال المرحلة المقبلة على إثراء قدراته الرقمية عبر توسيع المنصات وتطوير أطر الابتكار ودمج التقنيات الناشئة في نموذج أعماله، بما يدعم جاهزيته لمتطلبات القطاع المصرفي الرقمي ويرفع قدرته على تقديم خدمات أكثر مرونة وموثوقية.

ويتطلع البنك العربي الوطني من خلال تركيزه على التحول الرقمي والابتكار إلى تعزيز رؤيته الاستشرافية وتحقيق قيمة أعلى للعملاء من أجل ريادة مستدامة وأثر دائم.

16
برنامج مسّرعة أعمال التقنية المالية بتأهل 16 شركة

حصل البنك العربي الوطني على جائزة التميز كأفضل بنك سعودي في الابتكار الرقمي

إدارة المخاطر

يعتمد البنك العربي الوطني إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر، يهدف إلى تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بكفاءة عبر مختلف مجالات عملياته. وتمثل إدارة المخاطر ركيزة أساسية في هيكل الحوكمة لدى البنك، إذ تدعم قدرته على تحقيق نمو مستدام، وتحافظ في الوقت ذاته على مصالح أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

ويطبق البنك نهجاً متكاملاً لإدارة المخاطر يغطي المخاطر المالية وغير المالية، بما يشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إلى جانب المخاطر الناشئة المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومنها المخاطر المناخية.

ويرتكز نهج البنك في إدارة المخاطر على عمليات حوكمة راسخة، تدعمها تقارير شاملة ونموذج واضح لخطوط الدفاع الثلاثة. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الإشراف على المخاطر، وتسانده لجنة المخاطر المنبثقة عنه في متابعة مستوى المخاطر لدى البنك والتحقق من اتساقه مع حدود تقبل المخاطر المعتمدة.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر، على مستوى الإدارة التنفيذية، تنفيذ إطار إدارة المخاطر بفاعلية، والإشراف على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وغيرها من فئات المخاطر الرئيسية. كما تضمن الوحدات واللجان المتخصصة دمج اعتبارات المخاطر في التخطيط الاستراتيجي وعمليات اتخاذ القرار والأنشطة اليومية للبنك، بما يعزز الانضباط المؤسسي ويرفع جودة القرارات.

ويدمج البنك المخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ ضمن عملياته لإدارة المخاطر ويقيّم المخاطر المناخية وفق بُعدين رئيسيين هما مخاطر التحول والمخاطر المادية، كما يدرج هذه الاعتبارات ضمن تقييم الائتمان والتحليل القطاعي ومراقبة المحافظ التمويلية. ويواصل توسيع استخدام تحليلات السيناريوهات المحتملة واختبارات التحمل والضغوط المالية لتقدير الآثار في ظل مسارات مناخية مختلفة، بما يدعم إدارة استشرافية للمخاطر أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات قبل حدوثها.

ويطبق البنك عمليات منظمة لتقييم المخاطر على امتداد دورة حياة العميل، بدءاً من تسجيل وانضمام العملاء الجدد، مروراً بتقييم الائتمان، ووصولاً إلى المتابعة المستمرة. وتستند هذه العمليات إلى حدود واضحة للمخاطر وضوابط داخلية وآليات تصعيد محددة، بما يضمن إدارة المخاطر بفاعلية وفق السياسات المعتمدة لدى البنك.

وطوّر البنك خلال عام 2025 قدراته في إدارة المخاطر عبر تحديث أدوات متابعة السيولة وتطوير منهجيات تقييم مخاطر السوق وتنقيح استراتيجيات إدارة المخاطر المتغيرة، مما رفع قدرته على الاستجابة لتحولات الأسواق بكفاءة أعلى.

كما عزز البنك قدراته في هذا المجال من خلال الاستثمار في البيانات والتحليلات وأنظمة التقارير، بما حسّن جودة المعلومات وإتاحتها ودعم اتخاذ قرارات أكثر وعياً وانضباطاً.

تظل إدارة استمرارية الأعمال مكوناً رئيسياً لدعم قدرة البنك على مواجهة التحديات واسترجاع الأنظمة في حالة وقوع أي حوادث كبرى. ويأتي فوزه في عام 2025 بجائزة "أفضل فريق لإدارة استمرارية الأعمال" من معهد التعافي من الكوارث (DRI)، تقديراً لقدراته المتقدمة في هذا المجال وبما يعكس فاعلية استراتيجيات الجاهزية والاستجابة المعتمدة لديه.

يتطلع البنك خلال المرحلة المقبلة إلى تطوير إطار إدارة المخاطر عبر تعميق التكامل بين فئات المخاطر وتوسيع قدراته في إدارة المخاطر المناخية ومواءمة ممارساته مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة وتطلعات أصحاب المصلحة.

ويرسخ البنك العربي الوطني بهذا النهج الشامل قدرته على استشراف المستقبل ومواجهة أي عقبات، ويدعم اتخاذ قرارات مدروسة، ويضمن إدارة المخاطر بفاعلية بما يعزز ريادته المستدامة وأثره الدائم.

07

الرؤية المستقبلية

يتطلع البنك العربي الوطني إلى المرحلة المقبلة من مسيرته في الاستدامة برؤية استراتيجية واضحة والتزام أعمق بترسيخ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف أبعاد أعماله، ليواصل البناء على الأسس التي أرساها منذ إطلاق استراتيجيته لهذه المعايير، مع مواءمة مستهدفات الاستدامة مع طموحات رؤية المملكة 2030 والالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة وإعداد التقارير، بما يدعم تحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة والاقتصاد الوطني.

وعلى المستويين البيئي والاجتماعي، سيتابع البنك خفض بصمته التشغيلية عبر مبادرات موجهة لتحسين البنية التحتية وترشيد استهلاك الطاقة، بالتوازي مع مواصلة الاستثمار في رأس ماله البشري من خلال تطوير الكفاءات وترسيخ الشمول والتحول نحو نموذج أعمال يرتكز على المهارات. وتستند هذه الجهود إلى مستهدفات طموحة على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يعكس التزامه بتحقيق أثر ملموس يدعم تطلعات المملكة الأوسع في مجال الاستدامة.

كما سيسرّع البنك نمو حلوله للتمويل المستدام عبر توسيع منتجاته وخدماته التمويلية، بما يشمل الصكوك والهياكل المبتكرة للتمويل المختلط، مع تعميق دعمه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت متناهية الصغر التي تمثل محركاً رئيسياً للتحول الاقتصادي في المملكة. وسيظل التمويل المستدام ضمن أولوياته الاستراتيجية، إذ سيواصل تطوير قائمة المنتجات والخدمات التمويلية وتعزيز سجل الأصول والارتقاء بجودة الابتكار لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء والسوق.

كما سينطلق البنك من قناعته الراسخة بأن الحوكمة الرصينة وإدارة المخاطر الحصيفة تمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق طموحاته في الاستدامة ليواصل تطوير قدراته في إدارة بيانات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحسين منهجيته في تقييم المخاطر المناخية وتوسيع إطار القياس تدريجياً بحيث يشمل نطاقاً أوسع من المخاطر الاحترازية، بما يرسخ دمج اعتبارات الاستدامة في عمليات صنع القرار على مستوى البنك.

وبينما يستعد البنك في عام 2026 لإصدار أول تقرير للأثر المستدام يجسد التزامه برفع معايير الشفافية والمساءلة وقياس الأثر، فإنه يمضي في تحويل التزاماته إلى قيمة ملموسة ومستدامة لأصحاب المصلحة والاقتصاد السعودي مستنداً إلى رؤية طويلة الأجل وثقافة مؤسسية تقوم على التحسين المستمر.

08

الملاحق

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير	98
ملخص بيانات الاستدامة	104
الاختصارات	108

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير

بيان الاستخدام	أفصح البنك العربي الوطني عن المعلومات الواردة في فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير هذا للفترة الممتدة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025 بالرجوع إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.
معيار GRI 1 المستخدم	GRI 1: الأساس 2021

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021	2-1 التفاصيل التنظيمية للمؤسسة	الصفحات 6 – 10 (عن البنك)
	2-2 الكيانات المدرجة في تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسة	الصفحة 4 (نبذة عن التقرير)
	2-3 فترة إعداد التقارير ووتيرتها ونقاط الاتصال	الصفحة 4 (نبذة عن التقرير – نطاق التقرير والفترة المشمولة)
	2-4 إعادة صياغة المعلومات المُفصح عنها سابقاً	لا يتضمن تقرير الاستدامة لهذا العام أي إعادة صياغة للمعلومات
	2-5 التحقق الخارجي المستقل	لم يخضع هذا التقرير للتحقق الخارجي المستقل
	2-6 الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات الأعمال الأخرى	الصفحات 6 – 10 (عن البنك) الصفحات 42 – 51 (التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة) الصفحات 46 – 49 (إطار التمويل المستدام)
	2-7 الموظفون	الصفحات 64 – 65 (موظفونا والمجتمع – نظرة عامة) الصفحة 32 (مشاركة أصحاب المصلحة – موظفونا) الصفحات 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)
	2-9 هيكل الحوكمة وتكوينها	الصفحات 20 – 21 (الحوكمة والقيادة) الصفحات 81 – 87 (حوكمة الشركات) الصفحات 81 – 85 (مجلس الإدارة) الصفحات 86 – 87 (حوكمة الشركات - لمحة عن تشكيل مجلس الإدارة)
	2-10 ترشيح واختيار أعضاء أعلى هيئة حوكمة	الصفحة 22 (مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) الصفحات 81 – 85 (حوكمة الشركات – مجلس الإدارة)
	2-11 رئيس أعلى هيئة حوكمة	الصفحات 14 – 15 (كلمة رئيس مجلس الإدارة) الصفحات 81 – 85 (حوكمة الشركات – مجلس الإدارة)
	2-12 دور أعلى هيئة حوكمة في الإشراف على إدارة التأثيرات	الصفحة 22 (حوكمة الاستدامة) الصفحة 22 (مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) الصفحات 86 – 87 (الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)
	2-13 تفويض المسؤولية عن إدارة التأثيرات	الصفحة 22 (مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) الصفحات 86 – 87 (الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) الصفحة 87 (قيادة المبادرات الرئيسة في مجالي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة)
	2-14 دور أعلى هيئة حوكمة في إعداد تقارير الاستدامة	الصفحات 20 – 21 (الحوكمة والقيادة) الصفحات 86 – 87 (الهيكل التنظيمي لوحدة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) الصفحة 4 (نبذة عن التقرير – الحوكمة والإشراف)

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
	2-15 تضارب المصالح	الصفحات 81 – 87 (حوكمة الشركات) الصفحات 86 – 87 (نظام الرقابة الداخلية) الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)
	2-16 الإبلاغ عن المخاوف الحرجة	الصفحة 93 (إدارة المخاطر) الصفحات 86 – 87 (نظام الرقابة الداخلية) الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)
	2-17 المعرفة الجماعية لأعلى هيئة حوكمة	الصفحة 22 (حوكمة الاستدامة) الصفحة 22 (مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)
	2-19 سياسات المكافآت	الصفحات 152 – 155 (مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة وكبار التنفيذيين)
	2-20 عملية تحديد المكافآت	الصفحات 152 – 155 (مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة وكبار التنفيذيين)
	2-22 البيان حول استراتيجية التنمية المستدامة	الصفحات 14 – 15 (كلمة رئيس مجلس الإدارة) الصفحات 16 – 17 (كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي) الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)
	2-23 التزامات السياسات	الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ إطار التمويل المستدام) الصفحات 46 – 49 (إطار التمويل المستدام) الصفحة 56 (استراتيجية المناخ) الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)
	2-24 دمج التزامات السياسات	الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) الصفحات 46 – 49 (إطار التمويل المستدام) الصفحة 61 (المخاطر المناخية) الصفحة 93 (إدارة المخاطر)
	2-25 العمليات الرامية إلى معالجة التأثيرات السلبية	الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم) الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً) الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)
	2-26 آليات طلب المشورة والإبلاغ عن المخاوف	الصفحات 30 – 37 (مشاركة أصحاب المصلحة) الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم) الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)
	2-27 الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية	الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)
	2-28 العضوية في الهيئات والجمعيات	الصفحات 38 – 41 (التوافق مع المعايير الوطنية والدولية)؛ الصفحات 46 – 49 (إطار التمويل المستدام)
	2-29 النهج المتبع في مشاركة أصحاب المصلحة	الصفحات 30 – 37 (مشاركة أصحاب المصلحة)

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير تتمة

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 3: القضايا المادية 2021	3-1 العملية المتبعة لتحديد القضايا المادية	الصفحة 28 (الأهمية النسبية – آلية تحديد الموضوعات ذات الأهمية النسبية)
	3-2 قائمة القضايا المادية	الصفحة 29 (الأهمية النسبية)
GRI 201: الأداء الاقتصادي 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)؛ الصفحات 44 – 45 (التمويل المستدام في البنك العربي الوطني)؛ الصفحات 26 – 27 (دخل العمليات ومحفظة الإقراض)؛ الصفحة 88 (الالتزام بالرؤية)
	201-1 القيمة الاقتصادية المباشرة المُحققة والموزعة	الصفحات 26 – 27 (دخل العمليات ومحفظة الإقراض)؛ الصفحات 38 – 41 (التوافق مع المعايير الوطنية والدولية)
	201-2 الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى الناجمة عن التغير المناخي	الصفحة 56 (استراتيجية المناخ) الصفحة 61 (المخاطر المناخية) الصفحة 93 (إدارة المخاطر)
GRI 202: التواجد في السوق 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 8 – 9 (نبذة عن التقرير - الامتداد الجغرافي)؛ الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)
	202-2 نسبة كبار الموظفين المعينين من المجتمع المحلي	الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص) الصفحة 66 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)
GRI 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 44 – 45 (التمويل المستدام في البنك العربي الوطني) الصفحة 50 (محفظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التحول) الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية) الصفحة 88 (الالتزام بالرؤية)
	203-1 استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة	الصفحات 46 – 49 (إطار التمويل المستدام) الصفحات 38 – 41 (التوافق مع المعايير الوطنية والدولية) الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية)
	203-2 التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة المادية	الصفحات 42 – 51 (التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة) الصفحة 70 (الشمول المالي) الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية) الصفحة 76 (المساهمات الخيرية)
GRI 204: ممارسات الشراء 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 34 (موردونا وشركاؤنا) الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)
	204-1 نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	الصفحة 34 (موردونا وشركاؤنا) الصفحات 22 – 27 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)
GRI 205: مكافحة الفساد 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي) الصفحات 86 – 87 (نظام الرقابة الداخلية) الصفحة 93 (إدارة المخاطر)
	205-2 التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	الصفحة 89 (الامتثال التنظيمي)؛ الصفحات 90 – 91 (خصوصية البيانات والأمن السيبراني)

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 103: الطاقة 2025	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 58 (الطاقة والكفاءة في استهلاكها)
	103-1 السياسات والالتزامات المتعلقة بالطاقة	الصفحة 58 (الطاقة والكفاءة في استهلاكها)
	103-5 خفض استهلاك الطاقة والطلب عليها	الصفحة 58 (الطاقة والكفاءة في استهلاكها)؛ الصفحة 92 (التحول الرقمي والابتكار)
GRI 303: المياه والصرف الصحي 2018	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 60 (ترشيد استهلاك المياه)
	303-1 التعامل مع المياه باعتبارها مورداً مشتركاً	الصفحة 60 (ترشيد استهلاك المياه)
	303-2 إدارة التأثيرات المتعلقة بتصريف المياه	الصفحة 60 (ترشيد استهلاك المياه)
	303-5 استهلاك المياه	الصفحة 60 (ترشيد استهلاك المياه)
GRI 101: التنوع الحيوي 2024	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية)؛ الصفحات 54 – 55 (البيئة والمخاطر المناخية – نظرة عامة)
	101-1 السياسات والالتزامات المتعلقة بالتنوع الحيوي	الصفحة 74 (المشاركة المجتمعية – مبادرات الاستدامة البيئية)؛ الصفحة 59 (إدارة النفايات)؛ الصفحة 56 (استراتيجية المناخ)
	101-2 تحديد وتقييم تأثيرات التنوع الحيوي	الصفحة 74 (المشاركة المجتمعية – مبادرات التشجير والبيئة)؛ الصفحات 38 – 41 (التوافق مع المعايير الوطنية والدولية)
	101-4 تتبع فاعلية الإجراءات والتقدم المحرز	الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية)؛ الصفحات 54 – 55 (البيئة والمخاطر المناخية – نظرة عامة)
GRI 102: تغير المناخ 2025	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 56 (استراتيجية المناخ)؛ الصفحة 57 (انبعاثات غازات الدفيئة)؛ الصفحة 61 (المخاطر المناخية)
	102-1 خطة التحول والمستهدفات المتعلقة بتغير المناخ	الصفحة 57 (انبعاثات غازات الدفيئة)
	102-2 إجراءات الحد من آثار تغير المناخ ومبادرات خفض الانبعاثات	الصفحة 57 (انبعاثات غازات الدفيئة)
	102-3 الإفصاحات عن انبعاثات غازات الدفيئة	الصفحة 56 (استراتيجية المناخ) الصفحة 57 (انبعاثات غازات الدفيئة – الانبعاثات المرتبطة بمحفظتنا التمويلية)
	102-4 المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ	الصفحة 56 (استراتيجية المناخ)
	102-5 الآثار المالية للتغير المناخي	الصفحة 56 (استراتيجية المناخ) الصفحة 57 (انبعاثات غازات الدفيئة) الصفحة 58 (الطاقة والكفاءة في استهلاكها)

فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير تتمة

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 306: النفايات 2020	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 59 (إدارة النفايات)
	306-1 توليد النفايات والتأثيرات المادية المرتبطة بالنفايات	الصفحة 59 (إدارة النفايات)
	306-2 إدارة التأثيرات المادية المرتبطة بالنفايات	الصفحة 59 (إدارة النفايات)
	306-3 النفايات المُولّدة	الصفحة 59 (إدارة النفايات)
GRI 308: التقييم البيئي للموردين 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 24 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة – الاستدامة التشغيلية)؛ الصفحة 34 (موردونا وشركاؤنا)
	308-1 الموردون الجدد الذين خضعوا للفحص باستخدام معايير بيئية	الصفحة 24 (استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة – فحص استدامة الموردين والمؤشرات المرتبطة بالمشتريات)
GRI 401: التوظيف 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 64 – 65 (موظفونا والمجتمع – نظرة عامة) الصفحات 66 – 67 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها) الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم)
	401-1 تعيين الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين	الصفحات 64 – 65 (موظفونا والمجتمع – نظرة عامة)؛ الصفحات 66 – 67 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)
	401-2 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدم للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي	الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم)
GRI 403: الصحة والسلامة المهنية 2018	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 67 (الصحة والسلامة المهنية والعافية)
	403-1 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	الصفحة 67 (الصحة والسلامة المهنية والعافية)
	403-2 تحديد المخاطر وتقييمها والتحقيق في الحوادث	الصفحة 67 (الصحة والسلامة المهنية والعافية)
	403-5 تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية	الصفحة 67 (الصحة والسلامة المهنية والعافية)؛ الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم)
GRI 404: التدريب والتعليم 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 66 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)
	404-1 متوسط ساعات التدريب سنوياً لكل موظف	الصفحات 64 – 65 (موظفونا والمجتمع – نظرة عامة): الصفحة 66 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)
	404-2 برامج رفع مهارات الموظفين وبرامج المساعدة في الانتقال الوظيفي	الصفحة 66 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)
	404-3 نسبة الموظفين الذين يتلقون مراجعات منتظمة للأداء والتطور الوظيفي	الصفحة 66 (استقطاب الكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها)

معيار GRI	الإفصاح	الموقع في التقرير
GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)
	405-1 تنوع هيئات الحوكمة والموظفين	الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)؛ الصفحة 86 – 87 (حوكمة الشركات – لمحة عن تشكيل مجلس الإدارة)
GRI 406: عدم التمييز 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)؛ الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم)
	406-1 حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	الصفحة 68 (التنوع وتكافؤ الفرص)؛ الصفحة 69 (مشاركة الموظفين ورفاهيتهم – الإفصاحات المرتبطة بالتظلمات)
GRI 413: المجتمعات المحلية 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية)؛ الصفحة 76 (المساهمات الخيرية)
	413-1 العمليات التي تتضمن مشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	الصفحات 72 – 75 (المشاركة المجتمعية)؛ الصفحة 76 (المساهمات الخيرية)
GRI 416: صحة وسلامة العملاء 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)؛ الصفحة 70 (الشمول المالي)
	416-1 تقييم آثار الصحة والسلامة لفئات المنتجات والخدمات	الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)؛ الصفحة 70 (الشمول المالي)
GRI 417: التسويق ووضع العلامات التجارية 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)؛ الصفحة 33 (عملاؤنا)
	417-1 متطلبات معلومات المنتجات والخدمات ووضع العلامات التجارية	الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)؛ الصفحة 33 (عملاؤنا)
GRI 418: خصوصية العملاء 2016	3-3 إدارة القضايا المادية	الصفحات 90 – 91 (خصوصية البيانات والأمن السيبراني)؛ الصفحة 71 (حماية العملاء مالياً)
	418-1 الشكاوى الموثقة بشأن انتهاكات خصوصية العملاء وفقدان بيانات العملاء	الصفحات 90 – 91 (خصوصية البيانات والأمن السيبراني)؛

ملخص بيانات الاستدامة

يوفر ملخص بيانات الاستدامة عرضاً موحداً لأبرز مؤشرات الأداء البيئية والاجتماعية والحوكمة المفصح عنها في هذا التقرير عن الفترة الممتدة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025.

ويهدف هذا القسم إلى تزويد أصحاب المصلحة بملخص واضح لأهم مؤشرات أداء البنك في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وأبرز إنجازاته في مجال الاستدامة.

التمويل المستدام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المؤشر	أداء السنة المالية 2025
قيمة الصكوك المستدامة المطروحة	750 مليون دولار أمريكي
تخصيص الصكوك المستدامة	تم تخصيصها بالكامل
قيمة التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	3.25 مليار ﷼
عدد المنشآت المدعومة في المملكة	6,070
قيمة التمويل المقدم للمشاريع المرتبطة بالسياحة	354 مليون ﷼
عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المدعومة من خلال تسهيلات مدعومة من برنامج كفالة	3,401
تصنيف إطار التمويل المستدام	"ممتاز" من سوستينبل فيتش
دور المنظم الرئيسي المفوض	تمويل بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي لمشاريع الطاقة الشمسية ضمن الجولة السادسة لصندوق الاستثمارات العامة
طموح التمويل المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030	أكثر من 30 مليار ﷼
مستهدف دخل العمليات المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام 2030	أكثر من 500 مليون ﷼
الرصيد القائم لمحفظة القروض والتمويلات العقارية المستدامة	18.24 مليار ﷼
مبيعات القروض والتمويلات العقارية المستدامة	2.02 مليار ﷼
عدد مراكز المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المنشأة في المملكة	14 مركزاً
عدد المدن التي تغطيها مراكز المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	8 مدن
نسبة الحسابات الجديدة المفتوحة من خلال القنوات الرقمية	٪90
التقدير في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	البنك المشارك الرائد ضمن بوابة التمويل التابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام الرابع على التوالي
مستهدف مشاركة المرأة في القوى العاملة بحلول عام 2030	٪30
مستهدف خفض كثافة الانبعاثات في محفظة الطاقة بحلول عام 2030	أكثر من ٪20
مستهدف خفض كثافة الانبعاثات في محفظة الطيران بحلول عام 2030	أكثر من ٪20

البيئة

المؤشر	أداء السنة المالية 2025
انبعاثات النطاق الأول – مقر الإدارة العامة	359 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
انبعاثات النطاق الثاني – مقر الإدارة العامة	16,190 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
استهلاك الكهرباء – مقر الإدارة العامة	27,238,776 كيلوواط ساعة
نسبة خفض استخدام الورق منذ إطلاق استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	٪80
النفايات الورقية المعاد تدويرها	84 طناً
الأشجار المزروعة ضمن المبادرات البيئية	أكثر من 10,000
شتلات اللافندر المزروعة ضمن مبادرة 10KSA	10,000
منهجية قياس الانبعاثات الممولة	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)
حصة الانبعاثات الممولة من إجمالي البصمة الكربونية	نحو ٪95
خط الأساس لكثافة الانبعاثات في محفظة الطاقة	أكثر من 500 كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميجاواط/ساعة
خط الأساس لكثافة الانبعاثات في محفظة الطيران	أكثر من 100 جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر إيرادي للمسافر
طموح الحياد الصفري للانبعاثات الممولة	بحلول عام 2060 أو قبله
فترة إجراء اختبارات الضغوط ذات الصلة بالمناخ	نصف سنوية
فترة إعداد تقارير المخاطر المناخية	مؤشرات مخاطر رئيسية ربع سنوية

ملخص بيانات الاستدامة تتمة

المجتمع

المؤشر	أداء السنة المالية 2025
إجمالي عدد الموظفين	4,128
نسبة الموظفين السعوديين	٪98
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	٪24.5
عدد الموظفات	1,012
عدد الموظفين الجدد	647
معدل دوران الموظفين	٪10
معدل الدوران الطوعي للموظفين	٪8
درجة رضا الموظفين	٪77
نسبة المشاركة في استبيان الموظفين	٪79
مؤشر رضا الموظفين	46
مؤشر الحيوية المؤسسية	٪77
إجمالي ساعات التدريب المقدمة	364,279 ساعة
ساعات التدريب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	550 ساعة
متوسط ساعات التدريب لكل موظف بدوام كامل	5.45 ساعة
متوسط الإنفاق على التدريب لكل موظف بدوام كامل	4,971.30 ﷼
معدل غياب الموظفين	٪1.83
الزيادة في عدد الموظفين من ذوي الإعاقة	٪19
معدل رضا العملاء	٪91
عدد شكاوى العملاء المستلمة	61,906
معدل معالجة الشكاوى	٪100
متوسط زمن الاستجابة للشكاوى	4.13 أيام عمل
عدد المستفيدين من المبادرات المجتمعية	أكثر من 235,000
عدد الحجاج المدعومين من خلال مبادرات الحج	أكثر من 200,000
ساعات التطوع المقدمة	أكثر من 1,000
عدد الموظفين المشاركين في مبادرات العمل التطوعي	أكثر من 170
المنح الدراسية والشراكات التعليمية	مستمرة في مختلف مناطق المملكة
نسبة مشاركة المرأة في الوظائف المرتبطة بمجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات	٪5

الحوكمة

المؤشر	أداء السنة المالية 2025
عدد أعضاء مجلس الإدارة	10
نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	٪40
نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة	٪10
نسبة تمثيل الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة	٪50
نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة	٪10
عدد الغرامات أو الجزاءات التنظيمية الجوهرية	0
عدد مخالفات الفساد والرشوة	0
عدد مخالفات غسل الأموال أو التداول بناءً على معلومات داخلية	0
عدد مخالفات تضارب المصالح	11
عدد اختراقات بيانات خصوصية العملاء	2
عدد اختراقات البيانات الجوهرية المفصح عنها علناً	0
عدد دورات التوعية بالأمن السيبراني المنفذة	4
عدد الموظفين الذين تلقوا تدريباً في برامج مرتبطة بالأمن السيبراني	أكثر من 18,000 مشارك إجمالاً
نسبة الانخفاض في المعاملات الاحتيالية الناتجة عن أساليب الهندسة الاجتماعية غير المصرح بها	٪97
عدد المعاملات الاحتيالية الناتجة عن أساليب الهندسة الاجتماعية غير المصرح بها في الربع الأول من عام 2025	0
نسبة تغطية التدريب في مكافحة غسل الأموال والامتثال ومكافحة الاحتيال	٪100 من الموظفين
اجتماعات لجنة التمويل المستدام	ربع سنوية
اختبارات الضغوط ذات الصلة بالمناخ	مدمجة ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
إطار المخاطر المناخية	مفعّل ومدمج في إجراءات الائتمان
تأكيد تقرير التمويل المستدام	مراجعة مستقلة من طرف خارجي

الاختصارات

الاختصار	التعريف
GRI	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
PCAF	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
SFF	إطار التمويل المستدام
SMEs	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
UN SDGs	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
SAMA	البنك المركزي السعودي
REDF	صندوق التنمية العقارية (المملكة العربية السعودية)
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
FHNW	النساء ذوات الملاءة المالية العالية
NDMO	مكتب إدارة البيانات الوطنية (المملكة العربية السعودية)
AI	الذكاء الاصطناعي
IFRS	المعايير الدولية للتقرير المالي
TCFD	فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
SASB	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
النطاق الأول	انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة من مصادر مملوكة أو خاضعة للرقابة
النطاق الثاني	انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الناتجة عن توليد الكهرباء والبخار والتدفئة والتبريد المشتراة
النطاق الثالث	جميع الانبعاثات غير المباشرة الأخرى الناتجة عن سلسلة القيمة للشركة
NREP	البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (المملكة العربية السعودية)
SGI	مبادرة السعودية الخضراء
CO_2e	مكافئ ثاني أكسيد الكربون
CO_2/RPK	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر إيرادي للمسافر
SAF	وقود الطيران المستدام

anb.com.sa